الجامعـــــة الإســـــلامية - غـــــزة
عمـــــادة الدراســـــــات العليـــــا
كليـــــــــــــــــــــة الآداب
قـــــــسم اللغـــــــة العربيـــــــة

عوامل نصب الفعل المضارع في صحيح البخاري

" دراسة نحوية تطبيقية "

إعداد الباحثة

أمل محمود صالحة

إشراف الدكتور

أحمد إبراهيم الجدبة

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والديَّ الكريمين .

إلى زوجي الغالي الذي طالما ساندني .

إلى إخواني الأعزَّاء .

إلى فلذات أكبادي وقد شغلتني عنهم صفحاتُ هذا البحث .

إلى الدكتور أحمد الجدبة المشرف على هذا البحث .

إلى المخلصين من أبناء هذا الوطن الغالي .

إلى الأسرى الذين ينتظرون بزوغ فجر الحرية .

إلى الجامعة الإسلامية التي احتضنتني على مدار ستة أعوام .

إلى كل من دعا لي بالخير والتوفيق .

إليهم جميعاً أهدي هذا البحث

الباحثة : أمل محمود صالحة

شكر وتقدير

الحمد لله وحده ، أحمده سبحانه بما يليق بجلاله وعظيم منِّه وإحسانه ، فبفضله تم هـذا البحث ، وأسأله – سبحانه وتعالى – أن يجعلَه خالصاً لوجهه الكريم ، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده ، وعلى آله وصحبه الغر الميامين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

انطلاقاً من قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [1] ، أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل الدكتور : أحمد إبراهيم الجدبة – حفظه الله – الذي تولى هذه الدراسة بالرعاية والعناية منذ أن كانت فكرة ، حتى صارت واقعاً قائماً.
إذ حظيت الباحثةُ منه بالدعم والتوجيه ، والمساعدة المستمرة ، فكان بعلمِه وخبرتِه الواسعة وحسنِ خُلُقِه خيرَ مثل .

كما أتوجهُ بالشكرِ إلى الأستاذين الكريمين عُضْوي لجنة المناقشة على تكرمهما بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وتجشُّمهما مشاقَّ القراءة ، الأستاذ الدكتور : جهاد العرجا ، والدكتور : إبراهيم بخيت ، وبارك الله فيهما .

الباحثة : أمل محمود صالحة

---

[1] سورة إبراهيم آية ٧

مقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، رفعَ منارَ السنةِ النبوية ، وأعلى مكانتها ، ووفَّقَ من اصطفاه من خلقه لخدمتها فشادوا بنيانها ، وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد ، خاتمِ الأنبياء والرسل أَجمعين ، أشرفِ الكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودين الحقّ ، ليظهرَه على الدينِ كله ، بشَّر وأنذر ، ووعَد وأوعد ، أنقذ اللهُ به البشرَ من الضَّلالة ، وهدى الناسَ إلى صراطٍ مستقيم ، صراطِ اللهِ الذي له ما في السماوات وما في الأرض ، وبعد :

فلمَّا كان الحديثُ وفهمه وحفظه والعناية به من أقرب الوسائل إلى الله – عز وجل – بمقتضى الآثار في ذلك ، فمنها قولهُ صلى الله عليه وسلم : " عليكم بِسُنَّتي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الراشِدينَ المَهْدِيِّينَ ، عَضُّوا عليها بالنَّوَاجِذِ " [1] .

ورأيتُ الهِمَمَ قد قَصُرتْ عن العناية به من الوجهة النحوية ، فرأيت أن آخَذَ من أصحِّ كتبه كتاباً. فوقع لي أن يكونَ كتاب صحيح البخاري ؛ لكونه من أصحِّها بعد القرآن الكريم .

فرغبتُ – مع بركة الحديث – في تلك البركات لما في القلوبِ من صَدَأ ، فلعلَّه بفضل اللهِ أن يكشفَ عماها ، وأن يُفرِّج عنها شدائدَ الأهواء التي تراكمت عليها .

إن دراسةَ الحديث أمرٌ تعبُّديٌّ لطالبِ العلم سواءً أكان متخصصاً أم غير متخصص ، أما لطالب اللغة العربية فالدواعي لدراسته كثيرة ، منها : أن الحديث النبويَّ من الأصولِ التي يُستَشْهَدُ بها على قواعد اللغة ، فهو من بليغ ما أُثِر في لغتنا ، ومن أرفع النصوص بياناً وإشراقاً بعد القرآن ، كما أن تأثيره على ثقافتنا العربية يفوقُ كلَّ تصوُّر ، فلقد عمَّ كلامُ النبي – صلى الله عليه وسلم – معظم أنواع الكتب الأدبية في مكتبتنا .

بل إنَّ كثيراً من العلوم ما كان ليوجدَ لولا الحديث ، فطبقات الرجال وكتب التاريخ وكتب التراجم والسيرة كلُّ هذه ثمرةٌ من ثمراتِ الحديثِ النبوي .

وتتناول هذه الدراسة عوامل نصب الفعل المضارع ، وعرض آراء النحاة في كل عامل منها ، وتبيين الفروق بينها من حيث أصل كل عامل ومعناه ، وعمله ، وشروط عمله ، وأقسامه ، ومن ثمَّ تطبيق ما تمَّ التوصل إليه نظرياً على أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم –

---

[1] سنن الترمذي للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي (ت ٢٧٩ هـ) ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه : محمد ناصر الدين الألباني ، اعتنى به : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط٢ ، ج٢ ، حديث رقم ٢٦٧٦ ، ص ٦٠٣ .

الواردة في صحيح البخاري [1] ، وإحصاء هذه الأفعال المنصوبة ، وتوجيه بعض روايات الأفعال المضارعة التي جاءت بالرفع في صحيح البخاري ، وكذلك دراسة الفعل المعطوف المنصوب ، وتوجيه رواية ما جاء مرفوعاً منه .

أسباب اختيار الموضوع :

فلما أعطى اللهُ – سبحانه وتعالى – لرسوله – صلى الله عليه وسلم – الشفاعةَ والدرجةَ الرفيعة ، وهدى المسلمين إلى محبته ، وجعل اتباعه من محبته سبحانه وتعالى ، فقال تعالى : ﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [2] .

فكان هذا من الأسباب التي دعت الباحثة إلى خوض غمار حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وتلمس أقواله – عليه السلام – في صحيح البخاري من خلال دراسة أحد مواضيع النحو وهو (عوامل نصب الفعل المضارع) .

وبالاطِّلاع على كتب النحو ، وما خطتَّه أقلامُ النحاة والعلماء في هذا الموضوع من الجانب النظري ، وجدتُ ما يدل على ضخامة ما كُتب في هذا المجال ، ولكن ندُر من تعرض لمواضيع النحو من خلال الحديث الشريف ، فوجدت افتقاراً في إعراب الحديث النبوي ، ولذلك تولدت الرغبة لديَّ في الإسهام – ولو بهذا الجهد المتواضع – خدمةً لحديث رسول الله – عليه السلام – ، وتقديم نوع من الدراسة المتخصصة المتعلقة بالفعل المضارع من الجانب التطبيقي.

فهذا جُهدي وهو جهد المقل ، فإن أصبتُ فبفضل الله ورحمته ، وإن أخطأتُ فمن نفسي ومن الشيطان .

---

[1] صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدزْبَه البُخاري الجُعْفيّ ، وهو كتاب يتكون من أربعة مجلدات من القطع المتوسط ، وألفٍ وتسعمائة وأربع صفحات ، وسبعة آلاف وخمسمائةٍ وثلاثةٍ وستين حديث ، وقد طبع سنة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م ، دار الحديث ، القاهرة .

[2] سورة آل عمران ٣١/٣ .

أهدافُ الدراسة :

١. الرغبة في أن تكون دراستي في رحاب الحديث الشريف .

٢. بيان وعرض آراء النحاة في كل عامل من عواملِ نصبِ الفعل المضارع ، وتبيين الفروق بين هذه العوامل .

٣. التوصلُّ إلى قاعدة من خلالها يعرفُ القارئ كيف يخرج سبب النصب .

٤. توضيح أصل الخلاف بين المختلفين بين الرفع والنصب للفعل المضارع الواحد في بعض المواضع .

٥. الوقوف على المعاني المختلفة باختلاف علامة الإعراب .

٦. تسليط الضوء على جهود العلماء في محاولة إبراز هذا الموضوع في أبهى صورة .

٧. إفراد دراسة متخصصة تتعلق بعوامل نصب الفعل المضارع من خلال التطبيق على الحديث الشريف ؛ لأنه – كما أعلم – لم يعرض هذا الموضوع من الجانب الاستقرائي التطبيقي .

٨. إمداد المكتبة العربية والإسلامية ببحث متخصص في النحو العربي يخدم اللغة العربية لغة القرآن الكريم ويعين طلبة العلم .

الدراسات السابقة :

لقد كان من جملة ما اعتنى به علماء العربية دراسة النحو العربي عامة ، وأدوات المعاني خاصة ، فقد تتبعوا أحوال الأدوات ودرسوها من مختلف جوانبها :
أصلها ، عملها ، شروط عملها ، إهمالها ، أقسامها ، معانيها ، ... .
وقد صنفوا في ذلك الكثير من الكتب التي اعتمدتُ واستندتُ إليها في تثبيت وتدعيم أركان هذه الدراسة .
ومنهم من درس هذه الأدوات ضمن أبواب النحو ومباحثه ومسائله ، أمثال سيبويه في الكتاب ، والمبرد في المقتضب ، والفراء في معاني القرآن ، وابن السراج في الأصول في النحو ، والزجاجي في الجمل ، وابن جني في اللمع ، والزمخشري في المفصل ، وغيرهم ممن تناول الكتب السابقة بالشرح .
ودرس بعض النحاة أدوات المعاني دراسة مستقلة ، إذ أفردوها بكتب متخصصة تناولوها بالدراسة والاستقصاء من مختلف جوانبها ، من هذه المؤلفات : حروف المعاني للزجاجي ، ومعاني الحروف للرماني ، والأزهية للهروي ، ورصف المباني للمالقي ، والجنى الداني للمرادي ، ومغني اللبيب لابن هشام وغيرها .
ولكن بالرغم من كثرة هذه الدراسات وعظم هذا الجهد المبذول فيها ، لم أعثر على دراسة تطبيقية مستقلة خاصة بصحيح البخاري تتناول موضوع نواصب الفعل المضارع .

منهج الدراسة :

تركز الدراسة على عوامل نصب الفعل المضارع من خلال جمع آراء النحاة حولها ، وتوجيهاتهم في قراءة بعض الآيات القرآنية ، أو كلمات أبيات الشعر ، وتطبيق ما تم التوصل إليه نظرياً على الحديث النبوي في صحيح البخاري ؛ لذا اقتضت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على الاستقراء وذلك لمناسبته لموضوع الدراسة .

خطة البحث :

بدأ البحث بمقدمة اشتملت على : أسباب اختيار الموضوع ، وأهداف الدراسة ، والدراسات السابقة ، ومنهج الدراسة ، ثم تمهيد تضمن :

أولاً : الإمام أبو عبد الله البخاري والتعريف بصحيحه .
ثانياً : الفعل المضارع (إعرابه وعلاماته ومواضعه) .

وقد قُسِّمَ البحثُ إلى ثلاثة فصول وجداول ملحقة وخاتمة ثم الفهارس .

الفصل الأوَّل : العوامل الناصبة للفعل المضارع بنفسها :

- المبحث الأول : أن
- المبحث الثاني : إذن
- المبحث الثالث : لن
- المبحث الرابع : كي

الفصل الثاني : العوامل الناصبة للفعل المضارع بأن المضمرة

- المبحث الأول : حتى
- المبحث الثاني : لام الجحود
- المبحث الثالث : لام التعليل
- المبحث الرابع : فاء السببية
- المبحث الخامس : واو المعية
- المبحث السادس : أو

الفصل الثالث : العوامل الناصبة للفعل المضارع في صحيح البخاري دراسة تطبيقية

- المبحث الأول : أن في صحيح البخاري
- المبحث الثاني : إذن في صحيح البخاري
- المبحث الثالث : لن في صحيح البخاري

- المبحث الرابع : كي في صحيح البخاري
- المبحث الخامس : حتى في صحيح البخاري
- المبحث السادس : لام الجحود في صحيح البخاري
- المبحث السابع : لام التعليل في صحيح البخاري
- المبحث الثامن : فاء السببية في صحيح البخاري
- المبحث التاسع : الفعل المضارع المنصوب عطفاً في صحيح البخاري

ثم الجداول الملحقة والخاتمة وفيها أهم نتائج البحث ، ثم ذُيِّلَ البحث بقائمة الفهارس العامة .

الباحثة : أمل محمود صالحة

تـــمـــهـــيـــــــد

ويتضمن :

أولاً : الإمام أبو عبد الله البخاري وحفظه للحديث .

ثانياً : الفعل المضارع (إعرابه وعلاماته ومواضعه) .

أولاً : الإمام أبو عبد الله البخاري وحفظه للحديث

الحمدُ للهِ الذي أسبغَ علينا النعمةَ ، ورضي لنا الإسلامَ ديناً ، وجعلنا خيرَ أمةٍ ، وأنـزل الكتابَ هدىً للناس ورحمة ، وبعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلِّمُهم الكتابَ والحكمة ، والصلاة والسلام على نبيه وصفيِّه محمد الذي منَّ اللهُ به علينا منةً أي منة ، وعلى آلهِ الأطهار ، وأصحابهِ البررةِ الحفظةِ للقرآن والسنة ، أما بعد :

فإن من نِعم اللهِ سُبحانَه وتعالى على هذه الأمةِ أَنْ هَيَّأ لها رِجالاً مخلصين لخدمةِ سُنَّةِ نبيِّه محمد – صلى الله عليه وسلم – يتعاقبون هذا الأمر خلفاً عن سلف حتى يأتيَ أمرُ الله ، ومن أولئك الحُفَّاظ الأعلام " إمام المسلمين وقدوة الموحِّدين ، وشيخ المؤمنين ، والمعول عليه في أحاديثَ سيدِ المرسلين ، وحافظ نظام الدين ، أبو عبد الله الجعفي مولاهم ، البخاري ، صاحب الجامع الصحيح ، وسَاحب ذيل الفضل للمستميح " [١] .

اسمه ونسبه :

هو " محمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه ، وقيل بَذْذُزْبَه ، وهي لفظة بخاريَّة معناها الزُّرَّاع الجُعْفيّ بالولاء ، البُخاريّ " [٢] .

فهو البخاري نسبة إلى بخارى ، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر .

كان والده أبو الحسن إسماعيل بن إبراهيم من العلماء الورعين ، وما يدل على ذلك ما رواه عنه أحمد بن حفص ، وقال : " دخلت عليه عند موته ، فقال : لا أعلم في جميع مالي درهماً من شبهة ، قال أحمد بن حفص : فتصاغرتُ إلى نفسي عند ذلك " [٣] .

---

[١] طبقات الشافعية الكبْرى ، تأليف : تاج الدِّين أبي نصر عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي (ت ٧٧١ هـ) ، تحقيق : مصطفى عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (ب . ت) ، ج١ ، ص ٤٢٢ .

[٢] انظر : سير أعلام النبلاء ، تصنيف : الإمام شمس الدين محمدَّ بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ، (ت ٧٤٨ هـ – ١٣٧٤ م) ، تحقيق : شعَيب الأرنؤوط ، حقق هذا الجزء : صالح السَّمر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ط١١ ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١ م ، ج ٢ ، ص ٣٩١ ، طبقات الشافعية الكبرى ٤٢١/١ ، تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ المتقن جمال الدِّين أبي الحجَّاج يوسف المزِّي ، حققه : د. بشار عوَّاد معروف ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م ، م ٦ ، ص ٢٢٧ .

[٣] طبقات الشافعية الكبرى ٤٢٢/١ ، هَدْي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ – ٨٥٢ هـ) عن الطبعة التي حقق أصلها : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ورقمَّ كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الحديث القاهرة ، ط١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ، ص ٦٤٣ .

أما والدته فقد كانت امرأةً تقيةً مؤمنة حقاً ، كيف لا ؟!

وقد ردَّ اللهُ على ابنها بصره من كثرة دعائها له ، فقد قيل : " ذهبت عينا محمد بن إسماعيل في صِغَره ، فرأتْ والدتُه في المنام إبراهيم الخليلَ – عليه السلام – ، فقال لها : يا هذه ، قد رَدَّ الله على ابنك بصره لكثرة بكائك ، أو كثرةِ دُعائِك ، شكَّ البلخيُّ ، فأصبحنا وقد ردَّ الله عليه بصره " [1] .

وبعد هذا فلعلكم تعلمون أي نبتةٍ صالحةٍ خَرجَ منها هذا الإمام !!

المولدُ والنشأة

نشأ البخاريُّ يتيماً ، ولم يختلف المؤرخون في تاريخ ولادته ، فقد كانت ولادةُ البخاري " يوم الجمعة بعد الصلاة ، لثلاث عشر ، وقيل لاثنتي عشرة ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة " [2] .

رِحلته وطلبه للحديث

البخاري هو الحافظُ أميرُ المؤمنين في حديث سيد المرسلين حتى قيل عنه : " ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة ، قال الفَرْبري : سمع الصحيح تسعون ألفاً فما بقي أحدٌ يرويه غيري " [3] .

لقد اعترف أهل بغداد بفضله واجتمع إليه أهلها ، وشهدوا بتفرده في علم الرواية ، فقد حكى عنه أنه " لما قدم بغداد سمع به أصحاب الحديث فاجتمعوا وعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر ، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث ، وجعلوا يلقون عليه بهذه الأحاديث ، فلم يزل يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، والبخاري يقول : لا أعرفه ، ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة والبخاري لا يزيدهم على قوله : لا أعرفه ، فلما علم البخاري أنهم فرغوا التفت إلى الأول منهم فقال : أما حديثك الأول فهو كذا ، وحديثك الثاني فهو

---

[1] سير أعلام النبلاء ٣٩٣/١٢ .

[2] وفياتُ الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلِّكان (٦٠٨ – ٦٨١ هـ) ، حققه : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ج٤ ، ص ١٩٠ .

[3] خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تأليف : الإمام الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي (ت بعد ٩٢٣ هـ) ، تحقيق : مجدي منصور الشوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج ٢ ، ص ٤٨٠ .

كذا ، والثالث والرابع على الولاء ، حتى أتى على تمام العشرة ، فردَّ كلَّ متنٍ إلى إسناده ، وكل إسناد إلى متنه ، وفعل بالآخرين كذلك ، فأقر له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل " [١] .

وهذا يدل على ضخامة الكتاب ، وكثرة حفظ صاحبه ، وذكائه المفرط ، وسعة علمه ، وليس أدل على ذلك من قول البخاري " أخرجت هذا الكتاب من زُهاء ستِّ مئة ألف حديث ، وما وضعت فيه حديثاً إلا اغتسلت وصليت قبل ذلك ركعتين " [٢] .

لقد دخل بلاداً عدة ، ورحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثي الأمصار ، " وأول سماعه سنة خمس ومائتين ، وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق والحجاز والشام ومصر ، وقدم بغداد " [٣] .

إن كثرة البلاد التي دخلها لدليل على علو إسناده ، وكيف به وقد ألهم حفظ الحديث وهو ابن عشر سنين أو أقل !

فضائل البخاري وثناء الأئمة عليه :

إنَّ فضائَل البخاريِّ ومناقبَه كثيرةٌ ، وحفظه للحديثِ حفظٌ غزير ، فقد شهد له الأكابرُ ، ويكفيه أنه الحافظُ الإمام في علمِ الحديث ، صاحب الجامع الصحيح .

" وكان ابن صاعد إذا ذكره يقول : الكبشُ النطاح ، وعنه أنه قال : صنفتُ كتابي الصحيح لست عشرة سنة ،خرَّجته من ستمائة ألف حديث ، وجعلته حجةً فيما بيني وبين الله عز وجل " [٤] .

وفي ذكر حفظه وسعة علمه يقول : " كتبتُ عن ألف شيخ أو أكثر ، عن كلِّ واحدٍ منهم عشرة آلاف أو أكثر ، ما عندي حديثٌ إلا أذكرُ إسناده " [٥] .

---

[١] تاريخ بغداد ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م ، ج٢ ، ص٢٠ ، وفيات الأعيان ١٨٩/٤ ، ومقدمة فتح الباري ص ٤٨٥ .

[٢] سير أعلام النبلاء ٤٠٢/١٢ ، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ٤٨٠/٢ ، صفة الصفوة للإمام جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي (٥١٠ -٥٩٧ هـ) ، حققه : محمود فاخوري ، خرَّج أحاديثه : محمد روَّاس قلعجي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ج٤ ، ص ١٧٠ ،

[٣] طبقات الشافعية الكبرى ٤٢٣/١ ، وفيات الأعيان ١٨٩/٤ ، تهذيب الكمال ٢٢٧/٦ .

[٤] وفيات الأعيان ١٩٠/٤ .

[٥] سير أعلام النبلاء ٤٠٧/١٢ .

وكذلك قوله : " أحفظُ مئة ألف حديثٍ صحيح ، وأحفظ مئتي ألف حديث غير صحيح " [١] .

وقوله : " وصنَّفْتُ (كتاب التاريخ) إذ ذاك عند قبر النبي – صلى الله عليه وسلم – ، في الليالي المقمرة ، وقلَّ اسم في التاريخ إلاَّ وله عندي قصة ، إلاَّ أني كرهتُ تطويل الكتاب " [٢] .

وقول محمد بن أبي حاتم : " كان البخاري معنا إلى السماع وهو غلام فلا يكتب ، حتى أتى على ذلك أياماً ... فأخرجنا إليه ما كان عندنا ، فزاد على خمسة عشر ألف حديث ، فقرأها كلها على ظهر قلب ؛ حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه ، ثم قال أترون أني أختلف هدراً ، وأضيع أيامي ؟ فعرفنا أنه لا يتقدَّمُه أحد " [٣] .

وفي ثناء الأمة عليه أقوالٌ كثيرة ومنها قول أبي جعفر : " سمعتُ يحيى بن جعفر يقولُ : لو قَدِرْتُ أنْ أزيدَ في عُمْرِ محمد بن إسماعيل من عمري لفعلتُ ، فإن موتي يكون موت رجلٍ واحدٍ ، وموته ذهابُ العلم " [٤] .

وفي وفائه بالوعد وحسن خلقه قال بكر بن منير : " كان حُمِل إلى محمد بن إسماعيل بضاعة أنفذها إليه فلان ، فاجتمع التجار إليه بالعشيَّة فطلبوها منه بربح خمسة آلاف درهم ، فقال لهم : انصرفوا الليلة فجاءه من الغد تُجار آخرون فطلبوا منه تلك البضاعة بربح عشرة آلاف درهم فردَّهم وقال : إني نويت البارحة أن أدفع إليهم بما طلبوا ، يعني الذين طلبوا أول مرة ، ففعل وقال : لا أحبُّ أن أنقضَ نيَّتي " [٥] .

وقال عمر بن حفص الأشقر فيما يدلُّ على زهده وتقشُّفِه :

" كنَّا مع البخاري بالبصرة نكتب الحديث ، ففقدناه أياماً ثم وجدناه في بيت وهو عريان ، وقد نفذ ما عنده فجمعنا له الدراهم وكسوناه " [٦] .

وفي ذكر عبادته وفضله وَوَرَعِه وصلاحه القول الكثير ، ومن ذلك ما قاله بكر بن منير : " سمعتُ أبا عبد الله البخاري يقول : أرجو أن ألقى اللهَ ولا يحاسبني أنِّي اغتبتُ أحداً " [٧] .

---

[١] المصدر السابق ٤١٥/٤ .

[٢] طبقات الشافعية الكبرى ٤٢٥/١ .

[٣] طبقات الشافعية الكبرى ٤٢٦/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٠٨/١٢ ، تاريخ بغداد ١٤/٢ ، ١٥ .

[٤] تاريخ بغداد ٢٤/٢ ، سير أعلام النبلاء ٤١٨/٤ .

[٥] صفة الصفوة ١٧٠/٤ ، مقدمة فتح الباري ، ص٦٤٣ .

[٦] طبقات الشافعية الكبرى ٤٢٥/١ ، سير أعلام النبلاء ٤٤٨/١٢ ، تاريخ بغداد ١٣/٢ .

[٧] سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢ .

وقيل عنه أيضاً : " كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا كان في أوَّل ليلة من رمضان يجتمعُ إليه أصحابه فيصلي بهم فيقرأُ في كل ركعة عشرين آيةً ، وكان يقرأ في السحر ما بين النصف إلى الثلث من القرآن ، فيختم عند السَّحَر في كل ثلاث ليال ، ويقول عند كل ختمة : دعوةً مستجابة " [1] ، والكثير الكثير من الروايات والأقوال عنه – رضي الله عنه – ما يدل على أجلِّ الصفات ، وأسمى وأنبل الأخلاق والقيم التي اجتمعت في شخص هذا الإمام العالم من الكرم والسماحة والإخلاص والورع ... وغيرها الكثير .

وفاته

قال عنه ابن عدي : " سمعته ليلة ، وقد فرغ من صلاة الليل ، يقول في دعائه : اللهمَّ إني ضاقت عليَّ الأرضُ بما رحبت ، فاقبضني إليك .

قال : فما تمَّ الشهر حتى قبضه الله ، وقبره بخَرْتَنْك " [2] .

" فقد توفي رحمه الله تعالى ليلة السبت بعد صلاة العشاء ، وكانت ليلة عيد الفطر ، ودفن بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين بخَرْتَنْك وهي قرية من قرى سمرقند ، وكان بلغ عمره اثنتين وستين سنة " [3] .

رحمه الله وأسكنه فسيح جناته ، وأثابه عن المسلمين خير الثواب ، فقد كان بحق شمسَ علومٍ في الثرى قد غابت ، ولم تأت بمثله الليالي أبداً ، إمَّا قَصُرَت عنه وإمَّا هابت .

---

[1] صفة الصفوة ١٧٠/٤ ، تهذيب الكمال ٢٣١/٦ ، طبقات الشافعية ٤٣٢/١ ، مقدمة فتح الباري ص ٦٤٥ .

[2] تهذيب الكمال ٢٣٧/٦، سير أعلام النبلاء ٤٦٦/١٢ ، تاريخ بغداد ٣٤/٢ .

[3] انظر : وفيات الأعيان ١٩٠/٤ ، صفة الصفوة ١٧١/٤ .

ثانياً : الفعل المضارع (إعرابه وعلاماته ومواضعه) .

الأفعال ثلاثة : ماض ، وأمر ، وهما مبنيان دائماً ، ومضارع معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ، فيبنى على الفتح كقولك : (هل تضربَنَّ) ، أو نون النسوة فيبنى على السكون مثل يكتبْن ، واتصالها بالمضارع مباشراً في كل حالاتها ، وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً .

" وهذا الإعرابُ يقتضي أن تتغير علامة آخره رفعاً ، ونصباً ، وجزماً على حسب أحواله ، فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها في حالة رفعه ، وتكون فتحة أو ما ينوب عنها في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله " [١] .

وعلى هذا فإنه يجب رفع المضارع المعرب ، إذا لم يدخل عليه ناصب ، ولا جازم ، كقولك : (أنت تسعدُ) ، كما في قول ابن مالك :

ارفَعْ مُضَارِعاً ، إذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصبٍ ، وَجَازِمٍ ، كَتَسْعَدُ [٢]

وقد يكون رفعه ظاهراً أو مقدراً ، كالأفعال الآتية في حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قوله : " لا يَغْتسلُ رَجُلٌ يومَ الجُمُعةِ ويَتَطَهَّرُ ما استطَاعَ منْ طُهرٍ ؛ ويَدَّهِنُ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرُجُ ؛ فَلاَ يُفَرِّقُ بَينَ اثْنَينِ ، ثُمَّ يُصَلِّي ما كُتِبَ لهُ ، ثمَّ ينصِتُ إذا تَكَلَّمَ الإمَامُ ؛ إلاَّ غُفِرَ لهُ مَا بَيْنَهُ وبَينَ الجُمُعَةِ الأُخْرى " [٣] .

فالأفعال (يغتسلُ ، يتطهرُ ، يَدَّهِنُ ، يَمَسُّ ، يخرجُ ، يفرقُ ، ينصتُ) ، مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة ، أما الفعل (يصلي) فعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل .

---

[١] النحو الوافي ، تأليف : عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ ، ب.ت ، ج٤ ، ص ٢٧٧ .

[٢] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، أبي عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية (ت ٦٨٦ هـ) ، حققه : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ص٦٦٤ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨ ، ج٤ ، ص٣ ، حاشية الصبان ٢٧٧/٣

[٣] صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدزْبَه البُخاري الجُعْفيّ ، ط ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م ، دار الحديث ، القاهرة ، حديث رقم ٨٨٣ ، ج١ ، ص٢٢٣ .

وللنحاة جدلٌ عنيفٌ في سبب رفع الفعل المضارع ؛ أهو التجـرد – والتجـرد علامـة عدمية – أم هو حلوله محل الاسم .
أم الزيادة التي في أوّله ... أم ... ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة .

فقد ذهب سيبويه وتبعه المبرد إلى أن حلول هذه الأفعال المضارعة وشبهها بالأسماء هو السبب في دخول الرفع فيها وعلَّة ذلك :
" أنَّ ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عمله في الأسماء كما أنَّ ما يَعمل في الأفعال فينصبها أو يجزمُها لا يعمل في الأسماء ، وكينونتُها في موضع الأسماء ترفعهـا كمـا يرفع الاسم كينونتُه مبتدأ " [١] .
ثم يمثِّلُ لهذه المواضع التي يكون عليها الفعل المضارع والتي هي سببٌ في دخول الرفع فيهـا ، قوله : " فأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقولُ زيدٌ ذاك ، وأما ما كان في موضـع غيـر المبتدأ ولا المبني عليه فقولك : مررت برجل يقولُ ذاك ، وهذا رجـلٌ يقـولُ ذاك ، وحـسبتُه ينطلقُ ، فهكذا هذا وما أشبهه " [٢] .

وفي موضع آخر ينكر سيبويه ارتفاع هذه الأفعال بالابتداء فيقول :
" ومن زعم أن الأفعالَ ترتفع بالابتداء فإنَّه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسمُ ، ويجرَّها إذا كانت في موضع ينجرُّ فيه الاسمُ ؛ ولكنها ترتفع في موضع الاسم " [٣] .

وأما حقيقة الأمر – كما ذهب إلى ذلك أغلب النحويين – [٤] أن العربي يرفـع الفعـل المضارع إذا لم يسبقه ناصب ، ولا جازم ، وينصبه أو يجزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك ، وأن المحدثين تابعوا العرب في مسلكهم وحاكوهم فيه .

---

[١] الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هـارون ، عـالم الكتب ، بيروت ، ج٣ ، ص١٠ ، كتاب المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيـد المبـرد (٢١٠ –٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ ، ج ٢ ، ص ١ .
[٢] السابق ١٠/٣ .
[٣] السابق ١١/٣ .
[٤] شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، (ت ٩٠٥هـ – ١٤٩٩ م) ، ج٢ ، ص ٢٣٩ .

" وأما إذا كان المضارع المبني غير مجرد – لوقوعه بعد ناصب أو جازم – فإنه يبنى على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون في محل نصب إن سبقه ناصب ، وفي محل جزم إن سبقه جازم ، ويراعى هذا المحل في المضارع الذي يجيء بعده تابعاً له ، (معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً ...) ؛ لأن مراعاة المحل واجبة في هذه الصورة ويتعين فيها أن تكون العلامة الإعرابية في التابع مماثلة للعلامة الإعرابية المحلية للمتبوع " [1] .

فمثال المضارع المبني على السكون في محل نصب قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : " قَدْ أُذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ " [2] .
فالفعل (تخرجْنَ) مبني على السكون في محل نصب بالحرف : (أنْ) ، ولو جيء بفعلٍ معطوفٍ عليه ، لكان معرباً منصوباً ، تبعاً لمحل المعطوف عليه .

ومثال المضارع المبني على الفتح في محل جزم قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : " إِذا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَأْخُذَنَّ ذكَرَهُ بِيَمِينِهِ ، وَلاَ يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ ، وَلاَ يَتَنَفَّسْ فِي الْإِناءِ " [3] .
فالفعل (يَأْخُذَنَّ) مبني على الفتح في محل جزم بلا الناهية والفعل يتنفسْ معطوف معرب مجزوم وعلامة جزمه السكون ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه .

وللفعل المضارع علامات تميزه عن غيره من الأفعال (الماضي والأمر) وعن الاسم والحرف .
وعلامة الفعل المضارع قبول (لم) في أوَّله ، وصحة دخولها عليه ، وإليه أشار ابن مالك بقوله : " **فعلٌ مُضَارِعٌ يَلي لمْ كَيشَمْ** " [4] .

وعلامته أيضاً أن تدخل في صدره زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماضٍ ، ولكنه يصلح لوقتين : لما أنت فيه ، ولما لم يقع كما عبر بذلك المبرد في قوله .
" والزوائد : الألف : وهي علامة المتكلِّم وحقُها أن يقال : همزة .
والياءُ : وهي علامةُ الغائب .

---

[1] النحو الوافي ٢٧٩/٤ .
[2] صحيح البخاري حديث رقم ١٤٧ ، ٥١/١ .
[3] صحيح البخاري حديث رقم ١٥٤ ، ٥٢/١ .
[4] شرح ابن عقيل ٢٥/١ .

والتاءُ : وهي علامةُ المخاطب ، وعلامة الأُنْثى الغائبة .
والنون : وهي للمتكلم إذا كان معه غيره ، وذلك قولك : أفعلُ أنا ، وتفْعلُ أنت أو هي ، ونفعل نحن ، ويفعل هو " [1] .

وقد ضارع الفعل المضارع الاسم بدخول هذه الزوائد عليه ، فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر . " وإنما قيل لها مضارعة ؛ لأنها تقع مواقع الأسماء في المعنى . تقول : (زيد يقوم ، وزيد قائم) ، فيكون المعنى فيهما واحداً ، كما قال – عز وجل – : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [2] ؛ أي لحاكمٌ . وتقول زيد يأكُلُ ، فيصلحُ أن يكون في حال أكل ، وأن يأكُلَ فيما يستقبل ؛ كما تقول : زيدٌ آكلٌ ؛ أي في حال أكل ، وزيد آكِلٌ غداً . وتلحقها الزوائد ، كما تلحق الأسماء الألف واللام للتعريف ، وذلك قولك : سيفعل ، وسوف يفعل ، وتلحقها اللامُ في (إنَّ زيداً ليفعلُ) في معنى لفاعل " [3] .

لقد سبقت الإشارة إلى أن الفعل المضارع لما أشبه الاسم وضارعه ، أعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجر .
وفيما يأتي تفصيل لأنواع الأفعال المضارعة باعتبار الإعراب ؛ لأن الإعراب يختلف في أنواعها ما بين اللفظي والتقديري في كل واحد من تلك الأنواع .

ووجوه إعراب المضارع وهي الرفع والنصب والجزم " ليست بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم ؛ لأن الفعل في الإعراب غير أصيل بل هو فيه من الاسم بمنزلة الألف والنون من الألفين في منع الصرف ، وما ارتفع به الفعل وانتصب وانجزم غير ما استوجب به الإعراب " [4] .
فقد بيَّن ابن الحاجب علامات إعراب المضارع بصورة موجزة قائلاً :
" وإعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضمة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو

---

[1] المقتضب ١/٢ .
[2] سورة النحل ١٢٤/١٦ .
[3] المقتضب ١/٢ ، ٢ .
[4] المفصَّل في علم العربية ، تأليف : (أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري) ، (ت ٥٣٨ هـ) ، وبذيله كتاب المفضَّل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، ط٢ ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديراً والفتحة لفظاً والحذف والمعتل بالألف بالضمة والفتحة تقديراً والحذف " [1] .

وهو بهذا يشير إلى إعراب المضارع الصحيح الآخر حيث يكون الإعراب بعلامات ظاهرة ، الرفع بالضمة ، والنصب بالفتحة ، والجزم وعلامته السكون .

ويعرب بضمة مقدرة للثقل إن كان معتل الآخر بالواو أو بالياء مثل يدعو ويهدي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة .
وإن كان معتلاً بالألف فجميع الحركات مقدرة عليه للتعذُّر .
والأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف حرف النون ، فتقول : هما يفعلان ، وأنتما تفعلان ، وهم يفعلون ، وأنتم تفعلون ، وأنتِ تفعلين ، وفي حال النصب يُقال : (لن يفعلا ، ولن يفعلوا ، ولن تفعلي ، ولن تفعلا ، ولن تفعلوا) ، كما يقال : (لم يفعلا ، ولم يفعلوا ولم تفعلي ولم تفعلا ، ولم تفعلوا) .

نصبُ الفعل المضارع ومواضعه :

" وناصب المضارع أربعة عند البصريين ، وعشرة عند الكوفيين " [2] .

إن مجمل الحروف التي ينصب بعدها الفعل المضارع عشرة حروف وهي : أن ، ولن ، وكي ، وإذن ، ولام التعليل ، ولام الجحود ، وحتى ، وأو التي بمعنى إلى أو إلاَّ ، وفاء السببية ، و واو المعية .
ولكنَّ هذه الحروف قسمان : قسمٌ يَنْصبُ بنفسه وهو أنْ ، ولَنْ ، وكيْ ، وإذن ، وتسمى حروف النصب الأصلية ، وقسم ينصب بأن المضمرة بعده جوازاً أو وجوباً ، وهي الحروف الستةُ الباقية .
يصلحُ الفعلُ المضارعُ للحال وللاستقبال فإذا اتصَّل به أحد النواصب (أن ، لن ، كي ، إذن) أثَّر فيه أثرين :

---

[1] الكافية في النحو ، تأليف : الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي ، (٥٧٠ هـ – ٦٤٦ هـ) ، شرحه : الشيخ رضيٍّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦هـ) – رحمهما الله – ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج٢ ، ص ٢٢٩ .
[2] شرح التصريح على التوضيح ٢٣٩/٢ .

أثر لفظي : وهو النصب الظاهر على آخره مثل : (لن أذهبَ) ، ويقوم مقامه حذف النون في الأفعال الخمسة (لن تذهبوا ...) .

وأثر معنوي : وهو تخصيصه للاستقبال .

الفصل الأول

(العوامل الناصبة للفعل المضارع بنفسها)

المبحث الأول : أن

المبحث الثاني : إذن

المبحث الثالث : لن

المبحث الرابع : كي

العوامل الناصبة للفعل المضارع

تمهيد :

العوامل الناصبة للفعل المضارع أربعة وهي : أنْ ، وإذن ، ولن ، وكي .

وفي هذا الفصل ستعرض الباحثة لهذه العوامل وآراء النحاة حولها ، وما يتعلق بكل عامل منها من الجانب النظري .

أولاً : الحرف (أنْ)

ويأتي هذا الحرف على نوعين : الأول ناصب للفعل المضارع ، والثاني غير ناصب له .

فهو حرفٌ متعدد الأنواع ، وسيتم الآن عرض أهم المسائل المتعلقة بهذا الحرف بشيء من التفصيل ؛ وذلك لوروده في صحيح البخاري ، كما أنه أم النواصب ، وسأتكلم عن أنواع أن وهي : أنْ المصدرية الناصبة ، وأنْ المخففة من الثقيلة ، وأنْ المفسرة ، وأنْ الزائدة ، ومن ثم أتحدث عن أنْ المهملة ، كالآتي :

المبحث الأول : أن

أولاً : أن المصدرية الناصبة

وسأبدأ بالحديث عن أول أنواع (أنْ) ، وهي : أنْ المصدرية الناصبة

أولاً : أصل (أَنْ)

وفقاً لضبط حروف هذه الكلمة في الكتابة فهي مفتوحة الهمزة ساكنة النون خفيفة ؛ أي : عارية عن التشديد وتتكون من هذين الحرفين ، وهي ثنائية الوضع إذ إنها في أصل وضعها تأتي على وجهين اسم ، وحرف فهي لفظ مشترك .

ويأتي الاسم (أنا) على وجهين إما ضمير متكلم كما في قول بعضهم : (أنْ فعلتُ) بسكون النون ، وذهب أكثر النحاة إلى فتحها وصلاً ، وعلى الإتيان بالألف وقفاً ، بمعنى أنا فهي هنا ضمير للمتكلم ، وهي إحدى لغات (أنا) ، وذهب الجمهور إلى أنها تأتي ضميراً للمخاطب

في قولك (أنتَ ــ أنتِ ــ أنتما ــ أنتم ــ أنتنَّ) على اعتبارهم أنَّ الضمير هو (أن) ، والتاء حرف خطاب [١] .

وتأتي (أنْ) حرفاً ، والحرف على عدة أنواع فقد ذكر بعض النحويين لـ (أنْ) الحرفية عشرة أقسام ، وذلك كما ورد في معظم كتب النحو ، و ستجيء الإشارة إلى أنواعها مفصلة .

و(أنْ) المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع ، وهي الأصل في النواصب ، بل هي أم الباب بالاتفاق بين جميع النحاة ، فقد قال ابن يعيش :

" الأصل من هذه النواصب (أن) وسائر النواصب محمولة عليها " [٢] .

فقد قصد ابن يعيش بقوله السابق أن باقي النواصب التي تنصب بنفسها وهي (إذن وكي ولن) محمولة على (أنْ) ، وإنما حملت عليها ؛ لأنها تشبهها .

" ووجه الشبه بينهما أنَّ (أنْ) الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال ، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا في هذا المعنى حملت عليها " [٣] .

كما أنها " هي أمكن الحروف في نصب الأفعال ، وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعلٌ البتة إلا بأن مضمرة أو مظهرة " [٤] .

وهذا يدل على أنها هي أم النواصب .

---

[١] المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠ – ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ ، ج ٢ ، ص ٦ ، شرح المفصّل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣ هـ) ، القاهرة مكتبة المتنبي ، ج٧ ، ص١٥ ، اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ –٦١٦ هـ) ، تحقيق : د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان ج٢، ص٣٠ ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١ ، ص٢٧ الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسين بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ص٢١٥ –٢١٦ .

[٢] شرح المفصّل ١٥/٧

[٣] اللباب في علل البناء والإعراب ٣٠/٢

[٤] المقتضب ٦/٢

وأرى رأي الخليل حيث إن باقي النواصب الأصلية للفعل المضارع مختلف في نصبها للمضارع بنفسها ، حيث تنصب (إذن) بشروط ، وأما (لن) فأصلها (لا ، أن) كما ذهب النحاة ، وأما (كي) فلها أوجه ، ويغلب عليها أنها حرف جر ينصب بعد (أن) مضمرة .

لقد اختصت (أن) دون سواها بأحكام منها : أنها تنصب ظاهرة كقولك : آمرك أن تذهبَ ، كما تنصب مضمرة بعد أدوات ست ، وهي : لام الجحود ،لام التعليل ، أو ، حتى فاء السببية ، واو المعية ، ومثال (حتى) قولك : أسلم حتى تدخل الجنة .

" حيث تضمر ويبقى عملها جوازاً ووجوباً في مواضع ، في حين أن غيرها لا ينصب إلا مظهراً ، كما أنها نصبت سماعاً حيث ورد عن العرب جمل رويت أفعالها منصوبة مع حذف أن فتحفظ هذه الجمل كما رويت ، ولا يقاس عليها " [1] .

وسيأتي ذكر ذلك لاحقا .

ثانياً: علَّة التسمية

سميت (أن) المصدرية بهذا الاسم ؛ " لأنها حرف مصدري حيث تؤول مع الفعل بعدها بمصدر يشغل المواقع النحوية المختلفة رفعاً ونصباً وجراً . تقول : أن تأتيني خيرٌ لك ، كأنك قلت : الإتيانُ خيرٌ لك " [2] ، ومثال ذلك قوله تعالى :﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [3]

حيث تؤول (أن) المصدرية مع الفعل بعدها بمصدر ، والتقدير (الصومُ خير لكم) .

---

[1] كقولهم (تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه) ، انظر : اللباب ٣١/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، ص ٦٨٧-٦٨٨ ، شرح التصريح ٢٤٥/٢ ، حاشية الصَّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية ، ج٣ ، ص ٣١٤ ، ٣١٥.

[2] الكتاب ١٥٣/٣ ، المقتضب ٦/٢ و ٢٩/٢ ، شرح المفصل ١٤٣/٨ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) شرح وتحقيق : الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ج٣ ، ١٤٢١هـ -٢٠٠١ م ، ص ٩١-٩٢ ، النحو الوافي ، لعباس حسن ، دار المعارف ، ط٥ ، ج٤ ، ص٢٨٢ .

[3] سورة البقرة ٢/ ١٨٤ ، الكتاب لسيبويه ١٥٣/٣ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ود. رمضان عبد التواب ، القاهرة ، ج٤ ، ص١٦٣٧ ، شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي (٦٠٠-٦٧٢ هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، ط ١ ، ج ٤ ، ص٧ ، وشرح التصريح ٢٣٢/٢ . و (أنْ) هذه ناصبة ؛ لأن الفعل المضارع بعدها يأتي منصوباً ، والفعل تصوموا في الآية جاء منصوباً بأن وعلامة نصبه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة .

هذا وقد عبَّر عنها سيبويه بقوله : " (أن) التي تكون والفعل بمنزلة المصدر " [١] .

و تدخل (أنْ) المصدرية على الماضي والمضارع باتفاق ، يقول ابن يعيش :
" وأما (أن) فهي حرف بلا خلاف وهي تدخل على الفعل الماضي والمضارع ، فإذا وقع بعدها المضارع خلصته للاستقبال ، كالسين وسوف وتصير (أن) في تأويل مصدر لا يقع في الحال إنما تكون لما لم يقع كما كان المضارع بعدها كذلك ، والماضي إن وقعت على ماض " [٢] .
نعم إذا دخلت (أن) على المضارع تنصبه وتخلص زمنه للاستقبال ، أما إذا دخلت على الماضي فلا تنصبه لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً .
واستدل ابن هشام [٣] على وصل أن بالفعل الماضي بشاهدين من القرآن الكريم نحو قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ ﴾ [٥] .

وتدخل على فعل الأمر :
إنَّ ما قاله سيبويه في حديثه عن قول الخليل يبيِّن أنَّ (أنْ) توصل بالأمر فقد قال :
" وأما قوله : كتبت إليه أنِ افعل ، وأمرته أن قم ، فيكون على وجهين : على أنْ تكون أنِ التي تنصب الأفعال وصلتها بحرف الأمر والنهي كما تصل الذي بتفعل ، إذا خاطبت حين تقول : أنت الذي تفعل ، والدليل على أنها تكون أنِ التي تنصب أنك تدخل الباء بتقول : أوعزتُ إليه بأن افعل ، فلو كانت أي لم تدخلها الباء " [٦] .

لقد استدلَّ النحاة ومنهم سيبويه على أنَّ (أنْ) مع فعل الأمر مصدرية بدخول حرف الجر عليها ، فقد أجاز سيبويه ذلك على أن يكون معنى أمرته أن قم ؛ أي بأن قم ؛ أي بالقيام ، وذلك كما هو واضح في الاقتباس السابق .

هذا وقد وافقَ ابن هشام على حكاية سيبويه : " كتبت إليه بأن قم (بقوله) هذا هو الصحيح " [٧] .

---

[١] الكتاب لسيبويه ١٥٣/٣ .
[٢] شرح المفصل ١٤٣/٨ .
[٣] مغني اللبيب ٢٨/١ .
[٤] سورة القصص ٨٢/٢٨ .
[٥] سورة الإسراء ٧٤/١٧ .
[٦] الكتاب لسيبويه ١٦٢/٣ .
[٧] مغني اللبيب ١/ ٢٨ .

غير أن أبا حيان زعم أنها لا توصل بالأمر وأن كل شيء سمع من ذلك (فأن) فيه تفسيرية واستدل بدليلين : " أحدهما : أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر ، والثاني : أنه لا يوجد في كلامهم (يعجبني أن قم) ولا (أحببت أن قم) ، ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك ، كما جاز في الماضي والمضارع " [١]

ويجيب ابن هشام عن الدليل الأول بقوله : " أنَّ فوات معنى الأمرية في الموصول بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصول بالماضي والموصول بالمضارع عند التقدير المذكور " [٢] . ويجيب عن الثاني بأنه " إنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما ذكر " [٣] .

والباحثة مع رأي القائلين بوصل (أن) المصدرية بفعل الأمر ، وترى صواب رأيهم ، وذلك بتأويل ما بعد حروف الجر بالمصدر المجرور به ، حيث إنَّ حروف الجر لا تدخل إلاَّ على الأسماء .

ثالثا : مواضع (أنْ) المصدرية الناصبة

تقع أن المصدرية في موضعين :

أولهما : " في الابتداء فيكون مصدرها المؤول مبتدأ ، والثاني : إذا جاءت بعد كلام يدل على الرجحان (الظن) ، فأما وقوعها في ابتداء الكلام في نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [٥] ، والتقدير : الصومُ خيرٌ لكم ، والعفوُ أقربُ للتقوى " [٦] .

---

[١] ارتشاف الضرب ٤ /١٦٣٧.

[٢] مغني اللبيب ١/ ٢٩ .

[٣] مغني اللبيب ١/ ٢٩ .

[٤] سورة البقرة ٢/ ١٨٤ .

[٥] سورة البقرة ٢/ ٢٣٧ .

[٦] الكتاب لسيبويه ٣/ ١٦٦ ، ١٦٧ ، المقتضب ٢/ ٢٩ ، ٣٠ ، شرح المفصَّل ٨/ ٧٧ ، الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م ، ص١٩٧-١٩٨ ، شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨ م ، ج٤ ، ص٣٣ - ٣٥ ، شرح ابن عقيل ٤ /٤٢٣ ، شرح التصريح ٢/ ٢٣٢ ، ارتشاف الضرب ٤/١٦٣٧ - ١٦٣٩ ، مغني اللبيب ١/٢٨ - ٢٩ ، همع الهوامع ٣/ ٩٢ .

وقول العرب في مَثَل من أمثالهم : " أنْ تَرِدَ الماءَ بماء أكيس " [١] والتقدير وروذُك الماء .
" ولا يكون مبتدؤها إلاَّ مصدراً ، ويقع المصدر خبراً نحو الأمر أن تفعل كذا " [٢] .

الموضع الثاني : أن تقع بعد لفظ دال على معنى (الظن) وفي هذه الحالة يجوز فيها الوجهان النصب وهو الأرجح ، والرفع على أنها مخففة من الثقيلة ، وقد أشار المبرد إلى هذا الموضع بقوله : " فأما الوجه الذي يجوز فيه الخفيفة فإنه متوقع غير ثابت المعرفة " [٣].
وذلك نحو قوله – عز وجل – : ﴿ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [٤] .

وينبه المبرد إلى جواز الرفع والنصب في التالية لـ (ظن) ، وأنها لم تكن إلاَّ مثقلة بعد العلم قائلاً :
" لو قلت أعلم أنْ تقوم يا فتى لم يجزْ ؛ لأن هذا شيءٌ ثابت في علمك ، فهذا من مواضع أنَّ

الثقيلة ... وتقول أظنُّ أنك ستقوم ؛ لأنه شيء قد استقرَّ في ظنك ، كما استقر الآخر في علمك " [٥] .

وهذا ما يؤكده ابن مالك بقوله :

" وبِلَنْ انْصِبْهُ وكَيْ ، كذا بأنْ ... لا بَعْدَ علمٍ والتي مِن بعدِ ظَنْ
فانْصِبْ بِهَا والرَّفعَ صَحِّحْ ، واعتَقِدْ ... تخفيفَهَا مِنْ أنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ " [٦]

مما سبق يتضح أنه : إن وقعت (أن) بعد علم ونحوه مما يدل على اليقين وجب رفع الفعل بعدها ، وتكون (أن) مخففة من الثقيلة .
وإن وقعت بعد (ظن) جاز في الفعل بعدها الأمران : النصب على أنها من نواصب الفعل المضارع وهو الأرجح ، والرفع على جعل أن مخففة من الثقيلة .

---

[١] مجمع الأمثال ، تأليف : أبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الجيل – لبنان ، ط٢ ، (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧ م) ، ج١ ، ص ٤٥ .
[٢] همع الهوامع ٩٢/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٣٧/٤ .
[٣] المقتضب ٣٠/٢ .
[٤] سورة المائدة ٧١/٥ .
[٥] المقتضب ٣٠/٢ .
[٦] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٥ ، شرح ابن عقيل ٣/٤ ، ٤ ، حاشية الصبان ٢٨٢/٣ ، ٢٨٣ .

ويعلل أبو القاسم الزجاجي جواز الأمرين (الرفع والنصب) في الفعل التالي لـ (أن) بعد الظن بقوله : " لأن الظن في كلام العرب قد يكون في معنى العلم " [١] .
فإن أوِّل الظن بالعلم تكون أن مخففة ، وإن أتى بمعنى الشك والحسبان تكون مصدرية ناصبة .
ثم يدعِّم الزجاجي [٢] رأيه بشواهد من القرآن الكريم على ذلك نحو قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [٣] ، قال : " معناه يعلمون ، لأنه في صفة المؤمنين " [٤] .

وقال الله – عز وجل – : ﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفاً ﴾ [٥] ، قيل معناه علموا ؛ لأنه يريد وقت رفع الشكوك .

إذا وقعت (أن) بعد ما يكون توقُّعاً فإنها تكون في موضع رفع ونصب وجر فقد يكون معمولاً بحرف جر ويكثر حذفه ، وقد نبَّه سيبويه على ذلك بقوله :
" وفيه ما يجيء محمولاً على ما يرفع وينصب من الأفعال ، تقول : قد خفتُ أن تفعل ، وسمعت عربياً يقول : أنعم أن تشدَّه ؛ أي بالغ في أن يكون ذلك المعنى ، و(أن) محمولة على أنعم " [٦] .

وأشار الزمخشري إلى الحالات الإعرابية الثلاثة التي يكون عليها المصدر المؤول من (أن) والفعل بعدها من خلال الأمثلة قائلاً :
" وتقول بلغني أن جاء عمرو ، وأريدُ أن تفعل ، وإنه أهل أن يفعل ؛ أي أهل الفعل " [٧] .
وقال تعالى : ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ [٨] .

---

[١] الجمل في النحو ص١٩٨ .
[٢] الجمل ص١٩٨ ، المقتضب ٢٩/٢ ، شرح المفصل ٧٧/٨ .
[٣] سورة البقرة ٤٦/٢ .
[٤] الجمل في النحو ص١٩٨ .
[٥] سورة الكهف ٥٣/١٨ .
[٦] الكتاب ١٥٥/٣ .
[٧] المفصَّل في علم العربية ص٣١٤ .
[٨] سورة العنكبوت ٢٩/ ٢٤ ، الكتاب ١٥٥/٣ ، المفصَّل ص٣١٤ ، أمالي ابن الحاجب لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (٥٧٠ –٦٤٦) ، دراسة وتحقيق : د.فخر صالح سليمان قداره ، ج١ ، ص٢٠٠ .
تكررت الآيات في المواضع الآتية وهي : آية ٦٥ النمل ، و٢٤ و٢٩ العنكبوت ، ورابعة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَن قَالُواْ ﴾ مقدرة بالواو في الآية ٨٢ الأعراف .

ويعقب سيبويه على الآية السابقة بقوله : " فأن محمولة على كان ، كأنه قال : فما كان جواب قومه إلا قولُ كذا وكذا ، وإن شئت رفعت الجواب فكانت (أن) منصوبة " [١] .

ولكن ابن الحاجب في أماليه يقرر وجه النصب ليس إلاَّ في الآية السابقة مبرراً ذلك بعدة أسباب وهي قوله : " فإذا حسن جعلها اسماً في هذا المحل لم يستقم تقديمها على (إلاَّ) لفظاً ولا معنى . أمَّا المعنى فلأن المقصود : ألاَّ جوابَ إلاَّ هذا ، ولو قدِّم لكان المعنى ما هذا إلا جواب . وهما مختلفان ، لأنه على المعنى الأول لو قُدِّر أنَّ لهم ألف جواب آخر لم يمتنع منه . و أمَّا من وجهة اللفظ فلأنكَّ لا تجد (كان) الناقصة داخله على (أن) المصدرية مباشرة ، ألا ترى أنك لا تقول : كان أن تقوم خيراً لك ؛ لأنها لمَّا كانت مصدرية شبَّهوها في امتناع دخول عوامل الابتداء عليها بأنَّ المشددة المصدرية ؛ لأنها مثلها في كونها حرفاً مصدرياً لا يُوصل إلاَّ بجملة ، وإذا تقرَّر ذلك تعيَّن النصب في مثل قوله تعالى : ﴿ **فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾ [٢] والله أعلم بالصواب " [٣] .

" ومثال ما جاء في موضع رفع قوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ** ﴾ [٤] ، وفي موضع نصب قوله تعالى : ﴿ **يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ** ﴾ [٥] ، وفي موضع خفض قوله تعالى : ﴿ **مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ** ﴾ [٦] ، ومحتملة لهما في مثل قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي** ﴾ [٧] ، تحتمل الوجهين النصب والخفض حيث إن " أصله في أن يغفر لي فحذفت في فنصب ما بعدها أو أبقى على جره " [٨] .

ويأتي المصدر معمولاً في عدة مواضع ذكرها السيوطي ، وهي : " (معمولا) لحرف ناسخ نحو إنَّ عندي أن تخرج ، ولابد أن يكون أحد الجزأين مصدراً إلاَّ في (لعل) ، فيجوز أن يكون جثة نحو : لعل زيدٌ أن يخرج حملاً على (عسى) . ومعمولاً بحرف جر ويكثر حذفه ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسماً وخبراً . نحو : كان أن تقعد خيراً من قيامك ، وتكون عقوبتك

---

[١] الكتاب ١٥٥/٣ .

[٢] سورة العنكبوت ٢٩/ ٢٤ .

[٣] أمالي ابن الحاجب ٢٠٠/١- ٢٠١ .

[٤] سورة الحديد ١٦/٥٧ .

[٥] سورة المائدة ٥٢/٥ .

[٦] سورة المنافقون ١٠/٦٣ .

[٧] سورة الشعراء ٨٢/٢٦ .

[٨] شرح التصريح ٢٣٢/٢ .

أن أعزلك . ومعمولاً لظنَّ وأخواتها ، نحو : ظننت أن تقوم خيراً من أن تقعد ... ومعمولاً لاسم مضاف ، نحو : إنه أهلٌ أن يفعل ومخافة أن تفعل ، وأجيء بعد أن تقومَ ، وقبل أن تخرجَ " [1]

وحاصل ما تقدم توجزه الباحثة في النقاط الآتيـــة ، وهـــي أنَّ : أنْ المـــصدرية الناصبة مع الفعل بعدها لها أحوال :

الرفع ، ليس إلا وذلك إذا سبقت بما يدل على اليقين ، وتكون مخففة من الثقيلة ، وجواز الأمرين والنصب أرجح في التالية لظن ؛ ولذلك قرئ بالوجهين قوله تعالى : ﴿ وَحَـسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ [2] . وإذا جاءت (أنْ) بعد كلام لا يدل على العلم أو الظـــن ، يكـــون المصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً كما تقدم من أمثلة

رابعاً : علة استحقاق (أنْ) المصدرية للعمل وللنصب خاصة

(أنْ) هي حرفٌ ناصبٌ ومصدري ، حيث تنصب الفعل المضارع وتؤول معه بمصدر يكون موقعه من الإعراب بحسب موقعه في الجملة ، وقد حق لهذا الحرف أن يعمل ، وذكر ابن يعيش علة عمل (أن) قائلاً :

" إنمَّا عملت لاختصاصها بالأفعال ، كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها " [3].

نعم ، فما يختص فمن حقه أن يعمل ، وأن تختص بالدخول على الأفعـــال فتنـــصبها إن كانت مضارعة ، وتخلص زمنها للاستقبال ، وإذا وليها الاسم خرجـــت حـــالاً مـــن كونهـــا أن المصدرية الناصبة ، إلى أقسام أخرى ، فقد تكون أن المخففة من الثقيلة أو غير ذلك .

وإنما عملت (أنْ) النصب خاصة ؛ لأنها أشبهت (أنَّ) العاملة في الأسماء من أربعـــة أوجه ، وقد وضحها النحاة كالآتي :

أحدها : " أنَّ لفظها قريبٌ من لفظها ، وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ ، فهما مثلان ، وإن كان لفظ هذه أنقص من تلك ولذلك يستقبحون الجمع بينهما ، كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين

---

[1] همع الهوامع ٣/ ٩٢ .

[2] سورة المائدة ٥/٧١ .

[3] شرح المفصل ١/١٥ وانظر : كتاب اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحـــوي (ت ٣٣٠هـــ- ٣٩٢ م) ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، ص٤٢ ، توجيه اللمع لأحمـــد بـــن الحسين بن الخباز ، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني ، دراسة وتحقيق : أ.د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة ، ط١ ، ١٤٢٣هـــ -٢٠٠٢ م ، ص٣٥٧ ، اللباب ٢/٣٠ ، الأشباه والنظائر في النحو ، للـــشيخ جلال الدين السيوطي (٨٤٩هـــ-٩١١هـــ) ، (١٤٥٥ - ١٥٠٥ م) ، ج٢ ، دار الكتب العربية ، بيـــروت ، لبنان ، ص٣١٦ .

فلا يحسن عندهم إنَّ (أنْ) تقوم خير لك ، كما يستقبحون إنّ أنَّ زيدٌ قائمٌ يعجبني في معنى إنَّ قيام زيد يعجبني " [١] .

فلفظ هذه كلفظ تلك إلا في التشديد .

الثاني : " أنها وما عملت فيه مصدر مثل أنَّ الثقيلة " [٢]

حيث إنَّ (أنْ) مع ما بعدها من الفعل في تأويل مصدر ، وهذا المصدر قد يكون في موضع الرفع أو النصب أو الجر .

كما أنَّ (أنّ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد ، تقول : " بلغني أنَّ زيداً قائم فتفتح (أنَّ) ؛ لأنك لو طرحتها وما عملت فيه لقلت : بلغني ذلك ومعنى الكلام : بلغني قيامُ زيدٍ " [٣] ؛ أي أنه يصلح في موضعها المصدر .

الثالث : " أنها مختصة بالأفعال كما أنَّ تلك مختصة بالأسماء " [٤] ، فكل واحدة منها تدخل على جملة .

الرابع : " كل واحدة منهما معمولة لغيرها " [٥] ، وهذا ما عبر عنه العكبري [٦] بقوله : أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة لأجل هذا عملت (أن) النصب في الفعل المضارع .

من المعلوم أنَّ (أنْ و ما) هما من الحروف الموصولة ؛ أي أنهما وما بعدهما من الأفعال تؤولان بالمصدر .

فلماذا لا يُنْصب بما المصدرية في مثل سرَّني ما قمت ، وهي مع ما بعدها مصدر كما كانت أن ؟

يجيب السيوطي عن هذا التساؤل مستعيناً بقول علي بن عيسى قائلاً :

" إنَّما عملت (أن) في المضارع ولم تعمل ما ؛ لأن (أنْ) نقلته نقلتين إلى معنى المصدر والاستقبال ، و(ما) لم تنقله إلاَّ نقلاً واحداً إلى معنى المصدر فقط ، وكل ما كان أقوى على تغيير معنى الشيء كان أقوى على تغيير لفظه " [٧] .

---

[١] شرح المفصل ٧/ ١٥.

[٢] اللباب ٢/٣٠ .

[٣] اللمع ص ٤٢ .

[٤] توجيه اللمع ص ٣٥٧ .

[٥] المصدر السابق ص ٣٥٧ .

[٦] اللباب ٢/٣٠ .

[٧] الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٦ .

وقد وضح ابن يعيش الفرق بين (أن) و (ما) من وجهين :

الوجه الأول : (أنْ) نصبت لمشابهتها (أنَّ) الثقيلة فهي مختصة ، ولذلك استحقت العمل ، أما (ما) فلا اختصاص لها ؛ ولذلك لم تعمل شيئاً حيث يقع بعدها الفعل والاسم ، فكما يقال : يعجبني ما تصنع بمعنى صنيعك ، فكذلك يقال : يعجبني ما أنت صانع ، في معنى صنيعك أيضاً [١] .

كما يتضح من الاقتباس السابق ، فقد دخلت (ما) في الأمثلة السابقة على الفعل والفاعل ، وعلى المبتدأ والخبر ولذلك ما لا يختص فحقه ألا يعمل .

والوجه الثاني : (أنْ) المخففة أشبهت (أنَّ) الثقيلة من وجهين ، من جهة اللفظ ومن جهة المعنى .

وأمَّا (ما) فإنها أشبهت من جهة واحدة ، وهي كونها مع ما بعدها مصدراً ، فلم تستحق العمل من جهة واحدة [٢] .

خامسا : القول في تقديم معمول (أن) المصدرية عليها

ذهب البصريون [٣] إلى عدم جواز تقديم معمول (أن) عليها ولا معمول معمولها عليها ولا عليه مثل : أريدُ أن زيداً تضرب ولا أريدُ زيداً أن تضرب ، ولا يقال : طعامك أريد أن آكل ، وقد بيَّن ابن مالك سبب عدم جواز التقديم في مثل هذه الأمثلة قائلاً :

" (أن) المصدرية مع صلتها في تأويل المصدر ، فلهما كمال شبه بجزأي الاسم ، فيجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب ، ومُنِع الفصل ، فلا يجوز : طعامك يعجبني أن تأكل ، وزيداً أريدُ أن تضرب " [٤] .

وقدم السيوطي علَّة ذلك بقوله :

---

[١] شرح المفصل ١٥/٧ .

[٢] شرح المفصل ١٥/٧ .

[٣] اللباب ٢/ ٣١ ، الكافية ، ج٢ ، ص٢٣٥ ، شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ، (٦٠٠-٦٧٢هـ) ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، ج ٤ ، ص١٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤ ، ارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ ، الأشباه والنظائر ٣١٤/٢ ، همع الهوامع ٩٠/٣ .

[٤] شرح التسهيل ١٢/٤ .

" ولا يجوز تقديم معمول معمول (أنْ) الناصبة عليها ؛ لأنها حرفٌ مصدري ، ومعمولها صلة لها ، ومعموله من تمام الصلة ، فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها " [١] .

قال ابن كيسان :

" وقد أجاز الكوفيون والكسائي والفراء وهشام ، وغيرهم من الكوفيين تقديم بعض هذا في أماكن ، فأجازوا طعامك أريدُ أن آكل ، وطعامك عسى أن آكل ، وكأنَّ (أن) عندهم مجتلَبة بأريدُ وعسى " [٢] .

وكأنَّ الكلام كان : طعامك آكل فيما أرى وفيما أريد ، وقد أجاز الفراء ذلك مستشهداً بقوله :

" **كان جزائي بالعصا أنْ أُجلدا** " [٣] .

إذ إن الأصل كان جزائي أنْ أُجلدَ بالعصا ، فقدم الجار والمجرور وهو متعلق بمعمول (أن) عليها ، وهذا لا يجوز عند البصريين .

قال ابن مالك : " ولا حجة فيما استشهد به لندوره ، أو إمكان تقدير عامل مضمر " [٤] .

وكذلك يرى ابن الحاجب بأن مثل هذا الشاهد نادر ، وقدَّر فيه عاملاً مضمراً حيث قال :

---

[١] همع الهوامع ٩٠/٣ .

[٢] شرح التسهيل ١٢/٤ ، وارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ ، وهمع الهوامع ١٢/٣ .

[٣] البيت هو : ربَّيته حتى إذا تمعددا

وآض نهداً كالحصان أجردا

البيت من الرجز ، لرؤبة في ملحق ديوانه ، انظر : ديوان رؤبة بن العجَّاج ، حققه : د. سعيد ظناوي ، رواية وشرح : عبد الملك بن قريب الأصمعي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ م ، ص ٣٩٥ ، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف : عبد القادر بن عمر البغدادي ، (١٠٣٠- ١٠٩٣) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م ، ج٨ ، ص ٤٢٩ ، وشرح شواهد المغني ، تأليف : الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (السيوطي) ، ت ٩١١ هـ ، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ : محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي ، ج١ ، ص١٠٠ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، مطبعة كردستان العلمية ، الجمالية ، ط١ ، ١٣٢٨ م ، ص٦٦ ، ٨٨ ، وهو في حاشية الصَّبان على شرح الأشموني ص٢٨٤ ، الكافية ٢٣٥/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤ ، همع الهوامع ٩٠/٣ ، شرح التصريح ٢٣٦/٢ .

[٤] شرح التسهيل ١٢/٤ .

" أو تقول لا يتعلق (بالعصا) (بأن أجلد) بل خبر مبتدأ مقدر أو متعلق بالجلد مقدَّر ، وتقدير العامل المضمر كما قدَّره الشارح : كان جزائي أن أجلدا أجلد بالعصا " [١] .

بناءً على ما قدَّمه النحاة البصريون من تعليل حول عدم جواز تقديم معمول (أن) عليها .

فإنَّ الباحثة تعتقد أن الفراء قد خالف نحاة البصرة حين أطلق الحكم بجواز ذلك مع غيره من الكوفيين ، حيث إنَّ (أنْ) موصول حرفي وما بعدها صلة لها ، ومن المقرَّر أنَّ الصلة تأتي بعد أداة الوصل .

سادساً : حكم الفصل بين (أن) المصدرية ومنصوبها

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز فصل (أن) الناصبة عن الفعل لا بظرف ولا بمجرور ولا بقسم ولا غير ذلك ، فلا يفصل بينهما بشيء [٢] ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه أيضاً حيث قال :

" ولم يفصلوا بين (أنَّ) وأخواتها وبين الفعل كراهيةَ أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء ، نحو ضربتُ وقتلتُ ؛ لأنها لا تتصرَّف تصرف الأفعال ، نحو : ضربت وقتلت ، ولا تكون إلاَّ في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه ، فكرهوا الفصل لذلك ؛ لأنه حرفٌ جامد " [٣] .

وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف مثل : أريد أن عندي تقعدَ ، والجار والمجرور مثل : أريد أن في الدار تقعدَ ، وهذا الفصل هو من قبيل الاختيار وذلك قياساً على (أنَّ) المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل ، ولم يجوز أحدٌ ذلك في سائر الأدوات إلاَّ اضطراراً [٤] .

فهذا يعتبر من ضمن الأحكام الخاصة بـ (أنْ) دون سواها .

وجوَّز الكوفيون [٥] الفصل بالشرط نحو : أردت أن إن تزرني أزورَك ، بنصب أزورَك ، وأجازوا أيضاً إلغاء (أن) وجزم (أزورك) جواباً ، نحو : أردت أن إن تزرني أزرْك ، وقالوا : النصبُ على تأخير الشرط ، والجزم على أنه خبرٌ وقع موقع الجواب ، فغلب عليه حكمه ، وهو في النية منصوب بـ (أنْ) .

---

[١] انظر : الكافية ٢٣٥/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤ .

[٢] ارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ ، حاشية الصبان ٣/ ٢٨٤ ، شرح التسهيل ١٢/٤ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٦٧١-٦٧٢ ، الأشباه والنظائر ١٤٢/٢ ، همع الهوامع ٩٠/٣ .

[٣] الكتاب لسيبويه ١٣/٣.

[٤] ارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ .

[٥] ارتشاف الضرب ١٦٤١/٤ ، همع الهوامع ٩٠/٣ .

ولا أميل إلى القول بفصل (أن) الناصبة عن معمولها ، وأرى صواب رأي جمهور النحاة ؛ لعدم الاضطرار إلى الفصل ، وعدم ورود مثل ذلك في القياس ولا في السماع ، وبالتالي لا مبررَ لوجوده ، ولا ضرورةَ تفرضه .

سابعاً : أحكام (أنْ) المصدرية من حيث الإظهار والإضمار

تم الإجماعُ باتفاق النحاة على اعتبار الحرف (أنْ) هو أقوى النواصب ، ولذلك نَصبت (أن) المصدرية الفعلَ مظهرةً ومضمرة ، وهذا حكمٌ خاص بها دون أخواتها .

وتفصيل أحكام وجوب وجواز إظهارها وإضمارها كالآتي [١] :

أولاً : إظهار (أن) وجوباً

يجب إظهار (أنْ) إذا وقعت بين لام الجر ولا النافية في مثل قولك : (جئتك لئلا تضرب زيداً) ، فإن كانت لام (كي) وكان الفعل الذي دخلت عليه داخلة عليه (لا) وجب الإظهار وذلك كقوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [٢] ، يقول ابن يعيش : " فأمَّا مع لا النافية فيجب ظهور (أن) ولا يحسن حذفها " [٣] ، وقد وضَّح علة ذلك وسيأتي البيان مفصلاً عند الحديث عن (اللام) .

ثانياً : إضمار (أنْ) وجوباً

تعمل (أنْ) مضمرة وجوباً بعد ستة أحرف ، وهي كما حددها ابن الناظم : " لام الجر و (أو) بمعنى إلى أو إلاَّ ، وحتى بمعنى إلى أو كي ، وفاء الجواب ، و واو المصاحبة ، والعاطف على اسم لا يشبه الفعل ، ولا تعمل مضمرة في سوى ذلك إلاَّ على وجه الشذوذ " [٤] .

---

[١] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩١/٣-٢٩٢ ، شرح المفصل ٢٨/٧ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧١-٦٧٢ ، شرح ابن عقيل ٧/٤ – ٨ ، شرح التصريح ٢٣٥/٢ ، النحو الوافي ، عباس حسن ، ط٤ ، دار المعارف ، ص ٢٨٤ .

[٢] سورة الحديد ٥٧ / ٢٩ ، جاءت (أن) مدغمة في (لا) ، طبقا لقواعد رسم الحروف ، والأصل أن – لا فلا تظهر نطقاً ولا كتابةً ، انظر : شرح المفصل ٧/ ٢٨ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧٢ ، حاشية الصبان ٢٩١/٣ ، النحو الوافي ٢٨٥/٤ .

[٣] شرح المفصل ٢٨/٧ .

[٤] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص٦٧٢ .

وأما اللام فالمقصود بها المؤكدة هنا والتي لابد معها من الالتزام بالإضمار ، وهي لام الجحود التي تأتي بعد كون منفي فهي زائدة لتوكيد نفي كان ، وذلك كقوله تعالى :
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾ [1] ، ولإضمار (أن) بعد هذه الأحرف الباقية تفصيلات وشروط ستجيء عند الحديث عن كل حرف منها على حدة .

ثالثاً : جواز إظهارها وإضمارها في موضعين

أولهما : إذا وقعت أن بعد لام الجر ، ولم يقترن الفعل بلا النافية ولم تسبق بكون ناقص ماض منفي فيجوز فيها الإظهار والإضمار [2] ، فالإضمار نحو قوله تعالى :
﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [3] ، والإظهار نحو قوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [4] .

وكقولك : اقرأ التاريخ لتنتفعَ بعبره ، وجئتك لتحسنَ ، وما فعلت ذلك لتغضب ؛ أي أنه فيما عدا المواضع السابقة للام وهي النافية والمسبوقة بكون منفي ، فإنه يجوز فيها الإظهار والإضمار .
يقول ابن الناظم : " فالفعل في هذه المواضع منصوب بأن مضمرة ، ولو أظهرتها في أمثال ذلك لحسن " [5] .
وحاصل الكلام أن لـ (أنْ) بعد اللام ثلاثة أحوال : وجوب إظهارها مع المقرون بلا النافية ووجوب إضمارها بعد نفي كان ، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك .

ثانيهما : " أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة :
(الواو – أو – الفاء – ثم) شرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعاني التي توجب إضمار (أن) (كالسببية بعد الفاء – و المعية مع الواو وثمَّ ، وكالتعليل والغاية والاستثناء مع أو) وأن يكون المعطوف عليه اسماً ، سواء كان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحاً أم غير مصدر " [6] .

---

[1] سورة العنكبوت ٢٩/٤٠ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧٢ ، حاشية الصبان ٣/٢٩٢ .
[2] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧٢ ، حاشية الصبان ٣/٢٩١ ، النحو الوافي ٤/٢٨٥ .
[3] سورة الأنعام ٦/٧١ ، الجنى الداني ص١٢٣.
[4] سورة الزمر ٣٩/ ١٢ ، الكتاب ٣/١٦١ .
[5] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧٢ .
[6] النحو الوافي ٤/٢٨٥ .

ومثال الواو إذا كان المعطوف عليه مصدراً صريحاً قولهم : (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) .

يقول ابن الناظم : " فحذف (أنْ) وأبقى عملها ، ولو استقام له الوزن فأثبتها لكان أقيس " [1] .

وقد نظم ابن مالك الأبيات الآتية جمع فيها حالات وجوب وجواز إظهار (أنْ) وإضمارها بقوله :

وبَيْنَ (لا) ، ولام جرٍّ التزِم إظْهارُ (أَنْ) ناصبةً ، وإنْ عُدِمْ
لا فَأن اعمِلْ : مُظهرَاً ، أو مضمَراً وبعدَ نفيٍ كان حَتْماً أُضْمِرا [2]

ثامناً : عمل (أن) المصدرية محذوفة من غير بدل .

وهل يمكن أن تعمل (أن) محذوفة دون بدل ؟

هذه المسألة أثارها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، فهي إحدى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين .

ذهب أغلب النحويين إلى أن حذف (أنْ) والنصب بها في غير المواضع السابقة الذكر شاذ لا يقاس عليه [3] ، وهذا ما أشار إليه ابن مالك قائلاً :

وشَذَّ حَذفُ أنْ ونَصْبٌ في سِوَى ما مرَّ ، فاقْبَل مِنْهُ ما عَدْلٌ رَوَى [4]

وذهب العكبري إلى عدم بقاء عملها مع الحذف مبيناً في ذلك رأي الفريقين وحجة كل منهما بقوله :

---

[1] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٨٦ .

[2] شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧١ ، شرح ابن عقيل ٧/٤ ، حاشية الصبان ٢٩١/٣ .

[3] انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي (٥١٣ – ٥٧٧ هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج١ ، ص ٥٥٩ – ٥٧٠ ، واللباب ٣١/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٨٧ –٦٨٨ ، شرح التصريح ٢٤٥/٢ ، حاشية الصبان ٣١٤/٣–٣١٥ ، المقرب تأليف : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ص ٢٩٦ ، ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط١، ١٩٨٠ ، ص١٥٢–١٥٣ .

[4] شرح الألفية لابن الناظم ص٦٨٨ ، شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، حاشية الصبان ٣ /٣١٤ .

" إذا حذفت (أن) فالجيد أن لا يبقى عملها إلاَّ أن يكون ثم بدل مثل الفاء ونحوها ، وقال الكوفيون يبقى عملها " [1] .

وحجة الكوفيين في جواز إعمال (أن) مع الحذف قراءةُ عبد الله بن مسعود لقوله تعالى :
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللّهَ ﴾ [2] .
فحذف (أن) وأعملها مع الحذف ، فدلَّ على أنها تعمل النصب مع الحذف ، فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدَّرة ؛ لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلاَّ الله .
وقال طَرَفَة :

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغي وأن أشهدَ اللَّذاتِ هل أنت مُخلدي[3]

ولا حجَّة للكوفيين فيما استشهدوا به ، وهذه الشواهد كما قال العكبري : " هي شاذة أو متأوَّلة " [4] .
ويثبت ذلك ويؤكده ما قاله ابن الأنباري في الرد على شواهد الكوفيين قوله :
" أما قراءة من قرأ (لا تعبدوا إلاَّ الله) فهي قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة ؛ لأن المراد بها النهي ... وأما قول طرفة :
ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى

---

[1] اللباب ٣١/٢ .
[2] سورة البقرة ٨٣/٢ ، انظر : المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، (٢٩٥ – ٣٨١ هـ) ، تحقيق وتعليق : جمال الدين محمد شرف ، الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م ، ص ٦٩ .
[3] البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ، دار صادر – بيروت ، ١٩٨٠ م ، ص٣٢ ، شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ، صنعة : ابن النحاس ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، (ت ٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ج١ ، ص ٨٠ ، وشرح شواهد المغني٨٠٠/٢ ، شرح أبيات سيبويه ، تأليف : أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، (٣٣٠ هـ– ٣٨٥ هـ) ، حققه : د. محمد علي سلطاني ، ج٢ ، مطبعة الحجاز ، دمشق ، ١٣٩٦ هـ–١٩٧٦ م ، ص٤٩ ، الإنصاف ٥٦٠/٢ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع ص ١٥٢ ، شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، شرح التصريح ٢٤٥/٢ ، اللباب ٣٢/٢ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الاشبيلي الشرح الكبير (٥٩٧ – ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ج١ ، ص ١٣٢ ، وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١٩/١ ، ٥٠٧/٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، شرح شذور الذهب ص ١٩٨ ، شرح المفصل ٥٢/٧ .
والشاهد في البيت نصب (أحضر) بأن مضمرة ، حذفها وأبقى على عملها ، والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله : (وأن أشهدَ اللذات) ، فدل على أنها تنصب مع الحذف .
[4] اللباب ٣١/٢ .

فالرواية عندنا على الرفع ، وهي الرواية الصحيحة ؛ وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال (أنْ) مع الحذف فلا يكون فيه حجَّة ، ولئن صحت الرواية بالنصب ؛ فهو محمول على أنه توهَّم أنه أتي بأن ، فنصب على طريق الغلط " [١] .

وأما البصريون فاحتجوا بقوله تعالى :

﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ [٢] .

على رفع أعبدُ ، وحجتهم أيضاً أن عوامل الأفعال ضعيفة ولا تعمل محذوفة ، أما الكوفيون فقد قاسوا حذف (أن) وهي من عوامل الأفعال على عوامل الأسماء ، ويعارض العكبري هذا القياس قائلا :

" وهو قياسٌ فاسدٌ ؛ لأنها أقوى من عوامل الأفعال ولو جاز مثل ذلك لجاز : يضربُ زيد وأنت تريد : ليضرب " [٣] .

وقد قسم ابن هشام ما جاء من شواهد في حذف أن مع إبقاء عملها إلى قسمين : حسن الحذف وليس بحسن وذلك قوله :

" تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها ، وتارة لا يكون فالأول كقول بعضهم : تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه " [٤] .

بنصب تسمع بإضمار (أن) والذي حسن حذفها من (تسمع) ذكرها في (أن تراه) .

" وقول طرفة : ألا أيهذا الزاجري ... بنصب أحضرَ بأن مضمرة ويؤيده (وأن أشهد) .

والثاني كقولهم : (خذ اللصَّ قبل يأخُذَك) بالنصب وقولهم : (مرهُ يحفرَها) بنصب يحفرها ، وقراءة الحسن ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ ﴾ [٥] ، بالنصب فحذفت (أن) فيهن وليس معها ما يحسن حذفها ، والجميع شاذ " [٦] .

وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله السابق : وشذ حذفُ (أن) ...

---

[١] الإنصاف ٥٦٥/١ .

[٢] سورة الزمر ٦٤/٣٩ ، الاحتجاج هذا بقوله : (أعبدُ) بالرفع ، وقد وردت فيها قراءة بالنصب على تقدير أن ، انظر : اللباب ٣١/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٥/٤ ، شرح التصريح ٢٤٥/٢ .

[٣] اللباب ٢/ ٣٢ .

[٤] تقديره : أن تسمع بالمعيدي ، بحذف أنْ وبقاء عملها ، المثل في مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧ .

[٥] سورة الزمر ٦٤/٣٩ .

[٦] شرح التصريح ٢٤٥/٢ .

وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يقاس عليه ، فلا يُخرَّج عليه القرآن الكريم ، وأنَّ ذلك مقصورٌ على السماع .

وقد نوَّه في حاشية الصبان إلى عدة تنبيهات استخلصها من كلام الناظم منها قوله : " كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع الفعل ليس بشاذ ... وهذا هو القياس ؛ لأن الحرف عامل ضعيف فإذا حُذِف بطل عمله ... ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [١] " [٢]

وهذا ما ذهب إليه الأخفش ، فقدْ أجاز حذف (أن) قياساً ، ولكن بشرط رفع الفعل مثل قوله تعالى : ﴿ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [٣] ، و(تسمعُ بالمعيدي) ، في رواية الرفع فيهما ، حيث قال في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ ﴾ [٤] .
" يريد : أفغير الله أعبد تأمروني كأنه أراد الإلغاء – والله أعلم – كما تقول : (هل ذهب فلانٌ تدري) جعله على معنى ما تدري " [٥] .

وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلاَّ في الأماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت " [٦] .

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه المتأخرون هو الصواب ، فإنَّ (أنْ) من عوامل الأفعال والتي تعتبر ضعيفة قياساً بعوامل الأسماء ، وحذفها يبطل عمل ما بعدها ولا شك ، وما سُمع من أمثلة على النصب مع الحذف فهو من قبيل النادر ، لا يعمَّم عليه قاعدة وبالتالي من الأفضل عدم جواز حذفها سواء رفعت أو نصبت ، ومن المقرر ألا يجوز ذلك في سعة الكلام ؛ لأنه لا ضرورة توجبه .

---

[١] سورة الزمر ٦٤/٣٩ .
[٢] حاشية الصبان ٣١٥/٣ .
[٣] سورة الزمر ٦٤/٣٩ .
[٤] سورة الزمر ٦٤/٣٩ .
[٥] معاني القرآن للأخفش ، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، دراسة وتحقيق : د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب – بيروت ، ج٢ ، ص ٦٧٢ ، ٦٧٣ .
[٦] شرح التصريح ٢٤٥/٢ .

تاسعاً : حكم (أنْ) المصدرية من حيث الإظهار والإضمار نطقاً و كتابةً

تظهر (أن) مع غير (لا) في النطق وفي الكتابة أما إذا وليها (لا) فحكمها كالآتي [1] : تحذف النون من (أن) الناصبة للفعل المضارع إذا جاءت بعدها (لا) النافية نحو : يجب ألا تتقاعس عن القيام بواجباتك ، وأرجو ألا تنسى ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾ [2] ، أو (لا) الزائدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ [3] ، والحذف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق ؛ فهي مدغمة في (لا) وإدغامها يمنع ظهورها خطّاً ونطقاً ، وقد لا يصلها البعض .

إذا وقعت (أن) المصدرية الناصبة قبل (ما) فإن نون (أن) تقلب ميماً ثم تدغم في ميم (ما) لتصبح (أمَّا) مثل : (أمَّا أنت منطلقا) .

ويجب إظهارها في الكتابة ، وإبرازها خطاً لا نطقاً إذا كانت غير ناصبة للمضارع ، فلا توصل (أن) التفسيرية بـ (لا) النافية في مثل : (أمرته أن لا يرتكبُ حماقة) .

كذلك لا توصل (أن) المخففة من (أنَّ) بـ (لا) النافية مثل : (أشهد أن لا إله إلا الله) .

فتظهر فيهما خطاً ، وتدغم في (لا) عند النطق .

إذا سبقت (أن) باللام كتبت الحروف الثلاثة (اللام ، أن ، لا) كلمة واحدة ، مثل : (انتبه لما تقوم به لئلا تندم) .

ثانياً : (أنْ) غير الناصبة للمضارع

تأتي (أن) مخففة من أنَّ ، ومفسرة ، وزائدة ، ومهملة ، فلا تنصب المضارع .

وسيتم بيان كل نوع على حدة ، وذلك لورودها في صحيح البخاري ، وبهدف إبراز الفروق بين (أن) المصدرية الناصبة و(أن) غير الناصبة .

أولاً : (أنْ) المخففة من الثقيلة

وهي في أصل وضعها ثلاثة حروف ، (أنَّ) ، وعندما خففت فحذفت إحدى النونين أصبحت ثنائية في الاستعمال ، وهي مصدرية أيضاً .

---

[1] انظر : موسوعة الإملاء والإعراب (ثوابت إعرابية – لغوية – أخطاء شائعة) . د محمد حمود اليفانا الواردیني ، دار الفكر اللبناني ، ط١، ١٩٩٨ م ، ص٣٥ ، الإملاء العربي قواعد وتطبيقات ، د. خالد إبراهيم يوسف ، منشورات بحسون الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩١ م –١٤١١ هـ ، ص ١٠٤ ، قواعد الإملاء ، د. محمود شاكر سعيد ، ط١ ، ص٥٤ ، النحو الوافي ٢٩٨/٤ .

[2] سورة الإسراء ٢٣/١٧ .

[3] سورة الحديد ٥٧ /٢٩ .

عمل (أن) المخففة :

تعمل (أنْ) المخففة من الثقيلة عملها قبل التخفيف فتنصب الاسم ، وترفع الخبر كأصلها ، وهذا خلافاً للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئاً .

ويشترط في اسمها أن يكون ضمير الشأن محذوفاً ، فهو منوي لا يبرز إلا في ضرورة ، وخبرها لا يكون إلا جملة [١] ، كما في قولك : علمتُ أنْ زيدٌ قائم [٢]

وقد ظهر اسمها في قول الشاعر :

فلو أَنْكِ في يوم الرَّخاءِ سألتِني طلاقَكِ لَمْ أبخل وأنتِ صديقُ [٣]

أما الوجه الثاني في الاسم الذي يلي (أنْ) ، ويعتبره النحاة هو الأجود فهو أن يأتي مرفوعاً .

" على أن تريد بها الثقيلة وتضمر اسماً فيها ، وتجعل ما بعدها مبتدأ وخبراً في موضع خبرها كقولك : علمت أن زيدٌ منطلق " [٤] .

من أجل ذلك قدَّر سيبويه في قوله تعالى :

﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾ [٥] .

كأنه قال : – عز وجل – : وناديناه أنك قد صدَّقت الرؤيا يا إبراهيم .

---

[١] الكتاب لسيبويه ١٦٣/٣ ، مغني اللبيب ٣١/١ ، واللباب ٢٢٠/١ ، شرح ابن عقيل ٣٨٤/١ ، الإنصاف ٢٠٥/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣٥/٢ ، الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٠٢هـ –١٩٨٢ م ، ص٦٣ ، الجنى الداني ص ٢١٨ .

[٢] وقعت (أن) في هذا المثال مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والتقدير : علمتُ أنه زيد قائم وجملة (زيد قائم) جملة اسمية في موضع رفع خبر (أن) المخففة .

[٣] البيت من الطويل وقد نسب لجرير في خزانة الأدب ٤٢٦/٥ ، ٤٢٧ ، و٣٨١/١٠ ، ٣٨٢ ، هو بدون نسبة في شرح شواهد المغني ١٠٥/١ ، الجنى الداني ص ٢١٨ ، لسان العرب لابن منظور (محمد بن مكرم) ، دار المعارف ، (صدق)، ج٣ ، ص ٢٤١٨، المفصل ٢٩٧ ، الإنصاف ٢٠٥/١ ، اللباب ٢٢٠/١ ، شرح المفصل ٧١/٧ ، شرح ابن عقيل ١/ ٣٨٤ ، مغني اللبيب ٢٩/١ ، الأزهية ص ٦٢ ، حاشية الصبان ١٤٦/١ .
ومحل الاستشهاد في البيت قوله : (أنك) حيث خففت أن المفتوحة الهمزة ، وبرز اسمها وهو الكاف ، وأعملت في الاسم والخبر ، وجاء بخبرها جملة فعلية ، وهي قوله : سألتني طلاقك ، وإذا جاء الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة بل قد يكون جملة كما في البيت وقد يكون مفرداً .

[٤] الأزهية ص٦٣ .

[٥] سورة الصافات ١٠٤/٣٧ ، ١٠٥ ، الكتاب لسيبويه ١٦٣/٣ ، الكافية ٢٣٤/٢ ، شرح التسهيل ٩/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٧/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٨٣/١ ، الجنى الداني ص ٢١٨ .

مواضع (أن) المخففة :

(أن) المخففة من الثقيلة هي التي تقع بعد فعل اليقين (علم) أو ما نزل منزلته [١] ، فقد قال ابن الحاجب مملياً ومفرقاً بين (أن) المخففة من الثقيلة والناصبة للأفعال .

" وإذا وقعت (أن) بعد علم وجب أن تكون مخففة من الثقيلة ، وإذا وقعت بعد أردت وجب أن تكون الناصبة للأفعال " [٢] .

ويعلل أبو علي ذلك بقوله : " (علمتُ) موضع تثبيت وإيجاب فيقع بعده (أن) ؛ لأنها أيضاً للتثبيت والإيجاب ، و(أن) التي تنصب الفعل لا تكون للتثبيت أبداً ، فلو وقع بعد (علمتُ) لكان كالنقيض " [٣] .

حقاً ، فما اختصَّ بالإيجاب والتثبيت لا يدخل عليه ما ينقص دلالته على الإيجاب ، وبالتالي دخول فعل التحقيق على (أن) المخففة من الثقيلة هو أنسب وأولى ، ولهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق (أن) المصدرية .

وهذه شواهد من القرآن الكريم ، وقعت فيها (أن) بعد فعل اليقين فكانت (أن) المخففة من الثقيلة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [٥] .

---

[١] الكتاب لسيبويه ١٦٦/٣-١٦٧ ، المقتضب ٢٩/٢-٣١ ، التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ-٩٨٧ م)، تحقيق : د. عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، مطبعة الأمانة القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م ، ج٢ ، ص ٢٧٥ ، الجمل في النحو ص١٩٧ ، أمالي ابن الحاجب ٧٢٧/٢ ، شرح التسهيل ١٢٠٧/٤ ، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٣٩ - ١٦٤٠ .

[٢] أمالي ابن الحاجب ٧٢٧/٢ .

[٣] التعليقة ٢٧٥/٢ .

[٤] سورة المزمل ٢٠/٧٣ ، انظر : الكتاب ١٦٦/٣ ، الجمل ص١٩٧ و٣٥٣ ، المفصَّل ص٢٩٨ ، الإنصاف ٢٠٤/٢ ، شرح المفصل ٧١/٦-٧٢ ، الكافية ٢٣٣/٢ ، شرح التصريح ٢٣٣/٢ ، أوضح المسالك ١٦١/٣ ، شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، ت ٧٦١ هـ ، تأليف : محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده ٩٥٠ هـ) ، تحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، لبنان - بيروت ، دار الفكر بدمشق - سوريا ، ص ١٢٧ ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، ومعه شذرات على شرح شذور الذهب ، عبد المتعال الصعيدي ، ص ٢٢٩ ، همع الهوامع ٨٨/٣ .

[٥] سورة طه ٢٠/ ٨٩ ، الكتاب ١٦٦/٣ ، الجمل ١٩٧ و٣٥٣ ، المفصَّل ص ٢٩٩ .

جاء في كتب القراءات أنه لم يختلف في رفع (سيكونُ ، يرجعُ) القراءُ ولا النحويون ، أنها مخففة من الشديدة ، وأن الأصل فيه : أنه لا يرجع وأنه سيكون ، والحجة لمن نصب : أنه جعل (أن) الناصبة للفعل ، ولم يحل بـ (لا) بينها وبين الفعل ، كما قال تعالى : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ** ﴾ [١] ، ﴿ **أَلاَّ تَسْجُدَ** ﴾ [٢] .

ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة وهو الأرجح ولذلك أجمعوا عليه في قوله تعالى : ﴿ **أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا** ﴾ [٣] .
واختلفوا في قوله تعالى : ﴿ **وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ** ﴾ [٤] .

" قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف ألا تكون بالرفع (وحسبوا ألا تكونُ) ، وقرأ أبو جعفر ونافع وابن كثير وابن عامر وعاصم بالنصب (تكونَ) فالحجة لمن رفع : أنه جعل (لا) بمعنى ليس ، لأنها يجحد بها كما يجحد بـ (لا) فحالت بين (أن) وبين النصب " [٥] .

وقال البصريون : (أنْ) هذه مخففة من المشددة ، وليست (أن) التي وضعت لنصب الفعل فلا تدخل عليه إلا بفاصلة ، إما بـ (لا) أو بالسين ، ليكون ذلك عوضاً من التشديد .
وقوله تعالى : ﴿ **لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ** ﴾ [٦] .
حيث وقعت (أن) بعد فعل العلم .

---

[١] سورة ص ٧٥/٣٨ .
[٢] سورة الأعراف ١٢/٧ ، الحجة في القراءات السبع ، للإمام ابن خالويه ، تحقيق : د. عبد العالم سالم مكرم ، ص١٣٤ .
[٣] سورة العنكبوت ٢/٢٩ ، ارتشاف الضرب ١٦٣٩/٤ ، شرح التسهيل ٧/٤ ، أوضح المسالك ١٦١/٣ .
[٤] سورة المائدة ٧١/٥ .
[٥] المبسوط في القراءات العشر ص١٩٣ ، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ، تأليف : عبد الفتاح القاضي ، مكتبة أنس ابن مالك ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢ م ، ص١١٧ ، الكتاب ١٦٦/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٠/٤ ، المفصّل ص ٢٩٩ ، شرح المفصل ٧٧/٨ ، الكافية ٢٣٣/٢ ، شرح التسهيل ٧/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٣/٤ ، المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهَرميّ ، (ت ٧٠٢ هـ) ، تحقيق ودراسة : أ . د . منصور على محمد عبد السميع ، دار السلام للطباعة والنشر ، ج٣ ، ص ١٠٧٨ ، شرح التصريح ٢٣٢/٢ ، أوضح المسالك ، ١٦١/٣ .
[٦] سورة الحديد ٢٩/٥٧ ، الكتاب ١٦٦/٣ ، المقتضب ٣١/٢ ، شرح المفصل ٢٢/٧ .

يعقب سيبويه على الآية السابقة بقوله : " وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ؛ لأنَّ ذا موضع يقين وإيجاب " [١] .

وقال المبرد : " يعلم منصوبة ولا يكون إلا ذلك ؛ لأن (لا) زائدة ، وإنما هو لأن يعلم ، وقوله : أن لا يقدرون إنما هو : إنهم لا يقدرون " [٢] .

ويقول في موضع آخر مبيناً مواضع (أن) الخفيفة والثقيلة : " وفي ظننت وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك " [٣] .

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله :

" فأمَّا ظننت وحسبتُ وخلتُ ورأيتُ فإنَّ (أنْ) تكون فيها على وجهين ، على أنها تكون (أنِ) التي تنصب الفعل ، وتكونُ (أنَّ) المثقلة .

فإذا رفعت قلت : قد حسبتُ أن لا يقولُ ذاك ، وأرى أن سيفعلُ ذاك ، كأنَّك قلت : قد حسبت أنه لا يقول ذاك ... وإنما حسنت (أن) ههنا ؛ لأنَّك قد أثبتَّ هذا في ظنك على أنه ثابتٌ الآن كما كان في العلم ، ولولا ذلك لم يحسن أنك هنا ولا أنه " [٤] .

تلاحظ الباحثة دقة التعبير اللفظي النحوي في قوله (حسنت) حيث إن مجيء المخففة بعد العلم ليس فرقاً فاصلاً بينها وبين الناصبة للفعل ، وهذا ما أشار إليه ابن الحاجب في أماليه قائلاً: " دلالة (علمت) على أنها ليست الناصبة إنما هو من حيث الاستحسان " [٥] .

قال أبو علي : " وهذه الأفعال التي ذكرها تقع بعدها (أن) الناصبة للفعل والمخففة ، فإذا وقعت المخففة فالمراد بها أنه ثبت في الظن واستقر ، كما ثبت ما بعد العلم ، فإذا وقعت الناصبة فما بعد الظن لم يثبت ، كما أن ما بعد (رجوت وحسبت) ونحوه لم يثبت وعلى هذا قرئ :

﴿ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونُ ﴾ [٦] .

من هنا يتضح أنه " إذا أريد بها العلم لم تكن إلاَّ مثقَّلة ، فإن أريد بها الشك جاز الأمران كلاهما ، والتثقيل في الشك أكثر استعمالاً لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلم " [٧] بناء على قول المبرد .

---

[١] الكتاب ١٦٦/٣ .

[٢] المقتضب ٣١/٢ .

[٣] السابق ٣١/٢ .

[٤] الكتاب ١٦٦/٣- ١٦٧ .

[٥] أمالي ابن الحاجب ٧٢٨/٢ .

[٦] سورة المائدة ٧١/٥ ، التعليقة ٢٧٦/٢ .

[٧] المقتضب ٣٠/٢ .

فالقارئ أمام خيارين ، إمَّا نصب هذه الأفعال ، على أن تكون (أن) المصدرية الناصبة ، والرفع على أنه يريد بها الثقيلة التي تعمل في الأسماء فخففت .
ويضيف سيبويه شواهد من القرآن الكريم أتى فيها الفعل منصوباً تالياً للظن ، وهي : قوله تعالى : ﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ ﴾ [٢] .

ويقول ابن الخباز موضحاً الفرق بين (أن) الخفيفة والثقيلة :
" الخفيفة لا يعمل فيها إلا الفعل الذي وقوعه غير متحقق نحو : كرهت ، أحببت ، واشتهيت ، وأردت ؛ لأنها لمحض الاستقبال " [٣] .
ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾ [٥]

أنواع خبر (أن) المخففة من الثقيلة :

١. يأتي فعلاً متصرِّفاً .

إن أتى خبر (أن) المخففة من الثقيلة فعلاً متصرفاً فإنه يجب معها التعويض بالحروف التي هي السين أو سوف أو قد أو حرف النفي حيث جاء في الكتاب لسيبويه ما نصُّه :
" واعلم أنه ضعيفٌ في الكلام أن تقول : قد علمت أن تفعل ذاك ولا قد علمت أن فعل ذلك حتى تقول سيفعل أو قد فعل ، أو تنفي فتدخل (لا) ، فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضاً ، ولا تنقص ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين " [٦] .

يتضح مما سبق أن الأفضل والأحسن إذا رفع الفعل بعد (أنْ) أن نفصل بينها وبين الفعل بشيء يكون عوضاً ، مما حذف من (أن) ، والمحذوف هو إحدى النونين واسمها المستتر .
وحروف التعويض يجملها ابن مالك في البيتين الآتيين قوله :

---

[١] سورة القيامة ٧٥/ ٢٥ .
[٢] سورة البقرة ٢/٢٣٠ ، الكتاب ٣/١٦٧ ، المقتضب ٢/٣٠ ، شرح المفصل ٨/ ٧٧ .
[٣] توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز ، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح بن جني ، دراسة وتحقيق : أ.د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م ، ص ٣٥٧ .
[٤] سورة الشعراء ٢٦ /٨٢ .
[٥] سورة الأحقاف ٤٦/١٧ .
[٦] الكتاب ٣/١٧٣ .

" **وإنْ يكن فعلاً ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا**

فالأحسن الفصلُ بقد ، أو نفيٍ أو تنفيس ، أو لو وقليلٌ ذكرُ لو " [١]

ومثال الفصل بالسين قوله تعالى : ﴿ **عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى** ﴾ [٢] ، أو سوف كقولك : ظننت أن سيذهبون ، وأن سوف تقومون ، (أو قد) ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ** ﴾ [٣] .

أما التعويض بالحرف (لا) فإنه لا يكون مانعاً من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وبالتالي وجود حرف النفي (لا) لا يعد فارقاً بين أن المصدرية وأن المخففة من الثقيلة ؛ لأنه يجتمع مع كل واحدة منهما . فإن وقعت (أن) وبعدها (لا) داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية حيث يقول المبرد :

" فأما (لا) وحدها فإنه يجوز أن تريد بـ (أن) التي قبلها الخفيفة وتنصب ما بعدهما ؛ لأن (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول به ...

وذلك قولك : أخاف ألا تذهبَ يا فتى ، كما قال تعالى : ﴿ **إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ** ﴾ [٤] .

ويتابع قوله : " واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أنْ) جاز أن تريد بـ أن الثقيلة وأن تريد الخفيفة " [٥] .

وخلاصة القول فيما سبق هو ما جاء في الكافية من قول ابن الحاجب :

" والتي بعد الظن إن كان بعدها غير (لا) من حروف العوض فمخففة لا غير ، وكذا إن كانت بعدها (لا) داخلة على غير الفعل ، نحو : ظننت أن لا مال عندي " [٦] .

كما يلزم الفصل بين (أن) والفعل إن أريد بها المخففة بالحروف السابقة الذكر ؛ لأن (أن) المصدرية مع الفعل بعدها والذي محله النصب بها بتأويل المصدر معنى ، ولذلك لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة .

وإذا وقعت السين في الفعل المستقبل بعد (أنْ) لم تكن أن الناصبة للفعل ، ويعلل أبو علي الفارسي ذلك قائلاً :

---

[١] شرح ابن عقيل ٣٨٦/١ .

[٢] سورة المزمل ٧٣ /٢٠ .

[٣] سورة الجن ٢٨/٧٢ .

[٤] سورة البقرة ٢٢٩/٢ ، المقتضب ٣٠/٢ .

[٥] المقتضب ٣٠/٢ .

[٦] الكافية ٢٣٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٥/٤ .

" لأن السين للاستقبال ، وأن أيضاً إذا دخلت على فعل مضارع علم أنها للاستقبال إذ لا تقع للحال فمن حيث لا يجز أن يجتمع الحرفان إذا كانا بمعنى واحد كالتأكيدين والاستفهامين لم يجز أن يجتمع هذان ، ولو جمعت بينهما لكانا بمنزلة جمعك السين وسوف " [١] .

٢. قد يأتي خبر (أن) المخففة جملة اسمية .

كقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٢] ، ومثال ذلك : " أوَّل ما أقول أن بسم الله ، كأنه قال : أولُ ما أقول أنه بسم الله " [٣]

٣. وقد يأتي الخبر جملة فعلية شرطية .

كقوله تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾ [٤] ، و قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [٥] .

٤. يأتي خبر (أن) المخففة فعلاً غير متصرف

ولا يحتاج إلى فارق أيضاً ؛ لأن أنْ المصدرية لا تدخل عليه ، ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [٧] .

وكما لا يحتاج خبر (أن) إلى فاصل إذا ما كان غير متصرف فكذلك إذا كان دعاءً ، حيث يقول سيبويه : " وأما قولهم : أمَا أنْ جزاك اللهُ خيراً ، فإنَّهم إنَّما أجازوه ؛ لأنه دعاء ولا يصلون إلى قد هنا ولا إلى السين ، وكذلك لو قلت أما أن يغفرُ الله لك جاز ؛ لأنه دعاء " [٨] .

---

[١] التعليقة ٢٧٦/٢ .

[٢] سورة يونس ١٠/١٠ ، دخلت أن المخففة في الآية القرآنية على الاسم (الحمد) فلم تحتج إلى فرق آخر ، إذ المصدرية تلزم الفعل المؤول معها بالمصدر ، فلا يحتمل أن تدخل على الاسم . وبالتالي فهي مخففة من الثقيلة لا غير واسمها ضمير الشأن منوي تقديره : أنه الحمد لله .

[٣] الكتاب ١٦٥/٣ .

[٤] سورة الجن ٧٢ / ١٦ .

[٥] سورة الأعراف ١٠٠/٧، فصلت (لو) في الآيات القرآنية بين (أن) والجملة الفعلية الشرطية ، ووقعت (أن) مخففة من الثقيلة لا غير ؛ لأن المصدرية لا تحتمل أن تدخل على الشرطية ، إذ يلزمها الفعل المؤول معها بالمصدر ، واسم (أن) ضمير محذوف مقدَّر ، والتقدير : أنهم لو استقاموا ، وأننا لو نشاء ، وقد قلَّ من ذكر كون (لو) فاصلة من النحويين كما عبَّر ابن مالك بذلك بقوله : (وقليلاً ذكر لو) .

[٦] سورة النجم ٥٣ /٣٩ .

[٧] سورة الأعراف ٧/ ١٨٥ .

[٨] الكتاب ١٦٧/٣-١٦٨ ، والتقدير في المقال السابق : أنه جزاك اللهُ خيراً ، ومعناه : حقاً أنه جزاك اللهُ خيراً .

ثانياً : (أن) المفسرة معناها وعلامتها

(أن) المفسرة هي التي عبَّر عنها سيبويه بقوله : ما تكون فيه بمنزلة (أي) ، فهي التي يحسن في موضعها (أي) ، ولا تجيء إلا بعد كلام تام ؛ لأنها تفسير ؛ ولذلك لم يجز أن تتقدم على الفعل ؛ لأن المفسَّر لا يتقدم على المفسِّر ، وذلك بخلاف (أن) المصدرية إذ يجوز أن تتقدم على الفعل ؛ لأنها معمولة ، وهذا هو ما افترقت فيه (أن) المصدرية وأن التفسيرية وفق وجهة نظر أبي حيان [١] .

ولا موضع لـ (أنْ) المفسرة من الإعراب ؛ لأنها حرفٌ يعبر به عن المعني ؛ ولذلك " هي لا تنصب الفعل المضارع ، وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه نحو : قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ [٢] ، ولا تقع بعد صريح القول خلافاً لبعضهم " [٣] .

وقد قيل إنها تكون في الأمر خاصة كما جاء عن صاحب الأزهية (الهروي) ، ولكن الظاهر من كلام آخرين أنها لا تختص بالأمر [٤].
ثم إن الهروي يتبع رأيه بشواهد من القرآن جاء فيها فعل الأمر تالياً لـ (أن) المفسرة ومنها " [٥] :

﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾ [٦] ، معناه أي : امشوا .
﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ ﴾ [٧] ، يريد ؛ أي : اعبدوا .
﴿ وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾ [٨] ، معناه ؛ أي : طهرا بيتي .

---

[١] انظر : ارتشاف الضرب ١٦٩٢/٤ ، الكتاب ١٦٢/٣ ، شرح المفصل ١٤١/٨- ١٤٢ ، الأزهية ص ٦٩ ، مغني اللبيب ٣١/١-٣٣ ، الجنى الداني ص ٢٢١ ، الأشباه والنظائر ٢٧٣/٢ .
[٢] سورة المؤمنون ٢٣ /٢٧ .
[٣] الجنى الداني ص٢٢١ ، شرح المفصل ٨/ ١٤٢ .
[٤] الأزهية ص ٦٩ ، شرح المفصل ١٤١/٨-١٤٢ ، مغني اللبيب ٣١/١-٣٣ ، الجنى الداني ص ٢٢٠-٢٢١ ، ارتشاف الضرب ١٦٩٢/٤ .
[٥] الأزهية ص ٦٩ .
[٦] سورة ص ٦/٣٨ .
[٧] سورة المائدة ١١٧/٥ .
[٨] سورة البقرة ١٢٥/٢ .

إنَّ إثبات وجود (أن) المفسرة عند النحاة فيه خلاف ، فقد اعتبرها البصريون قسماً خاصاً ، وعن الكوفيين إنكار (أن) التفسيرية البتة و(إن) التفسير ليس من معاني (أن) وهي عندهم الناصبة للفعل [١].

وابن هشام من مؤيدي رأي الكوفيين [٢] معللاً بذلك أن تقدير (أي) مكان (أن) إذا قيل : كتبت إليه أن قم ، غير مقبول في الطبع ، فليس قم نفس كتبت كما كان العسجد نفس الذهب ، حين يقال : هذا عسجد أي ذهب .

" ولا يقال أخذت عسجداً أن ذهباً لعدم تأخر الجملة فلا يؤتى بـ (أن) بل تحذف أو يؤتى بدلها بأي " [٣] .

بهذه العبارة يشير إلى أحد شروط (أن) المفسرة ، وهو أن تتأخر عنها جملة ، وهي في المثال السابق ليست تفسيرية ؛ لأنه تأخر عنها مفرد .

شروط (أن) المفسرة

إن لـ (أنْ) المفسرة عند مثبتها شروطاً تقدَّم منها شرطان وهما [٤] :

الشرط الأول : أن تسبق بجملة : أي يكون ما قبلها كلاماً تاماً وما بعدها جملة تفسر جملة ما قبلها ؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها قوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [٥] .

يعقب سيبويه على الآية السابقة بقوله : " ولا تكون (أن) التي تنصب الفعل ؛ لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء ، ولا تكون (أي) ؛ لأن (أي) إنما تجيء بعد كلام مستغنٍ ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ " [٦] .

---

[١] انظر : ارتشاف الضرب ١٦٩٢/٤ ، الجنى الداني ص ٢٢١ ، مغني اللبيب ٣١/١ ، أوضح المسالك ١٥٨/٣ ، حاشية الصبان ٢٨٥/٣ .

[٢] انظر : مغني اللبيب ٣١/١ .

[٣] حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٥/٣ .

[٤] الكتاب ١٦٢/٣-١٦٣ ، شرح المفصل ٧١/٨ ، ارتشاف الضرب ١٦٩٢/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٥/٤ ، أوضح المسالك ١٥٨/٣ ، مغني اللبيب ٣١/١ ، شرح قواعد الإعراب ص ١٢٣ .

[٥] سورة يونس ١٠/١٠ ، مغني اللبيب ٣١/١ .

[٦] الكتاب ٣/ ١٦٣ ، ولا يمكن اعتبار (أن) في الآية تفسيرية ؛ لأن المتقدم على أن وهو قوله : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ ﴾ غير جملة فهو مبتدأ ولا خبر معه ، ولا يمكن أن تكون مصدرية أيضاً ؛ لأن المصدرية الناصبة لا تدخل على الجملة الاسمية .

الشرط الثاني : أن يكون في الجملة السابقة معنى القول وليس لفظ القول وحروفه مثل : (أمر – نزَّل – أوحى – نادى – أرسل – أشاد – كتب – عرَّف) ، وذلك كقوله – عز وجل – : ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا ﴾ [١] .

وفي معنى الآية قال الزجاجي : " معناه والله أعلم أي امشوا واصبروا " [٢] .

الشرط الثالث : ألا يدخل عليها جار .

نحو : " كتبت إليه بأن افعل كذا ؛ أي لا تكون أن مفسرة لدخول الخافض عليها ، فيكون من جملة صلة الفعل فلا يكون تفسيراً له " [٣] .

ولذلك فهي مصدرية على تقدير كتبت إليه بفعل كذا ولا تحتمل المخففة ؛ لأن صلتها فعل أمر ، وهذا لا يكون بالإجماع كما تقدَّم .

ثالثاً :أن الزائدة

تعريفها : (أن) الزائدة هي ثنائية وضعاً واستعمالاً ، فهي في أصلها حرفان ، ولم تكن مثقلة فخففت ، وإطلاق مسمَّى الزائدة عليها يشير إلى أنه يمكن حذفها من الكلام دون أن يختل المعنى ، كما أنها ليست ناصبة للمضارع .

فهي حرف زائد لا عمل له ، ولا محل له من الإعراب فقد قيل : " ولا تعمل أن الزائدة شيئاً وفائدة زيادتها التوكيد " [٤] .

مواضع أن الزائدة :

الموضع الأول : وهو الأكثر أن تقع بعد (لمَّا) التوقيتية [٥] حيث قال أبو حيان : " تزاد باطرِّاد (أنْ) بعد (لمَّا) التي هي حرف وجوب لوجوب ولا تفيد غير التوكيد " [٦]

---

[١] سورة ص ٣٨ /٦ .

[٢] الجمل في النحو ص ٣٥٣ .

[٣] شرح قواعد الإعراب ص١٢٣ .

[٤] الجنى الداني ص ٢٢٢ .

[٥] أطلق أبو حيان عليها التوقيتية احترازاً عن النافية وهي الجازمة ، والموجبة وهي التي بمعنى إلاَّ ، وهي منسوبة إلى التوقيت ؛ أي بمعنى الحين والوقت حيث يعين بها الزمن ، فإذا قلت لما جاء عمرو ، فقد عينت مجيء عمرو ، وأخبرت أنه وقت مجيء زيد .

[٦] ارتشاف الضرب ١٦٩١/٤ .

وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ ﴾ [١] ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ ﴾ [٢] .

ولقد أشار سيبويه إلى (أنْ) الزائدة بقوله : " فأما الوجه الذي تكون لغواً ، فنحو قولك : (لما أن جاءوا ذهبت وأما والله أن لو فعلت لأكرمنك) " [٣] .

وهو بهذه العبارة يشير إلى **الموضع الثاني** من مواضع (أن) الزائدة ، وهو أن تقع بين (لو) والقسم .

الموضع الثالث : وهو نادر . أن تقع بين الكاف ومخفوضها نحو قول الشاعر:

ويوماً توافينا بوجه مقسَّم كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السَّلَم [٤]

الموضع الرابع : وقوع أن بعد إذا .

رابعاً : (أن) المهملة

(أن) المهملة هي حرف مهمل ؛ أي أنه غير عامل ، فلا تنصب المضارع ، بل يأتي بعدها المضارع مرفوعاً ، وليس قبلها علمٌ ، أو ظن وتكون مصدرية فقط .

وهي ما عبر عنها ابن مالك بقوله :

وبَعضُهُمُ أهملَ أَنْ حَمْلاً على ما أُخْتِهَا ، حيثُ استحقَّتْ عملاً [٥]

---

[١] سورة العنكبوت ٢٩ /٣٣ .

[٢] سورة يوسف ٩٦/١٢ .

[٣] الكتاب ١٥٢/٣ .

[٤] البيت من الطويل وقائله : هو باعث بن صريم اليشكري ، الكتاب ١٦٥/٣ ، خزانة الأدب ٤١١/١٠ ، شرح شواهد المغني ١١١/١ ، ضرائر الشعر لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط١، ص١٩٨ ، دار الأندلس ، ص٥٩ ، الإنصاف ٢٠٢/١ ، اللباب ٢٢٢/١ ، حاشية الصبان ٢٨٦/٣ ، أوضح المسالك ١٥٩/٣ ، وبدون نسبة في شرح القصائد المشهورات ٥٧/١ .

والشاهد في البيت قوله (كأن ظبيةٍ) في رواية من بجر ظبية ، حيث وقعت (أن) زائدة بين كاف التشبيه الجارة ومجرورها ظبية فلم تعمل شيئاً ، وزيادة في مثل هذا الموضع هو من قبيل النادر القليل ، ومما يؤكد ندرة وجوده تعدد الروايات للفظ ظبية مرة بالنصب وثالثة بالرفع .

[٥] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٥ ، شرح ابن عقيل ٥/٤ ، حاشية الصبان ٢٨٦/٣ .

فقد أهملت (أن) حملاً على أختها (ما) المصدرية ؛ لاشتراكهما في أنَّهما يقدران بالمصدر تقول : أردت أن تقوم ، كما تقول : عجبت مما تفعل ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها في ترك العمل .

هذا وقد أشار ابن عقيل بقوله (وبعضهم) إلى أن جماعة من العرب ترفع الفعل بعدها ، حيث تلغي عملها تشبيهاً بما كما تقدَّم ، فلهذا روي عن مجاهد رفع (يتمُّ) في قوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [1] .

يقول ابن الأنباري : " زعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل ، والصوابُ قول البصريين أنها (أنْ) الناصبة أهملت حملاً على ما أختها المصدرية " [2] .

ولقد ذكر لـ (أنْ) معانٍ أربعة أُخَر

الأول : أن تكون شرطية وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، ومنع ذلك البصريون [3] .

وينكر أبو حيان الأندلسي أن تكون (أنْ) شرطية بمعنى (إنْ) قائلاً :

" ولا تكون أنْ للمجازاة خلافاً للأصمعي والكوفيين " [4] .

وجعل الكوفيون منه قوله تعالى : ﴿ أَن تَضِلَّ إْحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾ [5] قالوا : " ولذلك دخلت الفاء " [6] .

فقد جاء في كتب التفاسير أنَّه :

" قرأ حمزة بكسر (إنْ) على أنها شرطية ، وتضلَّ جزم به ، وفتحت اللام للإدغام ، وجواب الشرط (فتذكِّرُ) فإنه يقرأهُ بتشديد الكاف ورفع الراء فالفاءُ في جواب الشرط ، ورفع الفعل

---

[1] سورة البقرة ٢/ ٢٣٣ ، انظر : ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٤٢ ، شرح التسهيل ١١/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٥/٤ ، أوضح المسالك ١٥٦/٣ ، شرح قواعد الإعراب ص ١٢١ .

الشاهد : ﴿ أَن يُتِمَّ ﴾ : وقعت (أن) في الآية حرف مصدري مهمل على لغة جماعة من العرب ، قياساً على ما المصدرية والفعل يتمُّ مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، أما على قول الكوفيين تعتبر أن ناصبة للمضارع ، وارتفع الفعل يتم بعدها شذوذاً ، فالفعل مرفوعاً إما للحمل على المصدرية ، أو للحمل على المخففة من الثقيلة .

[2] الإنصاف ٥٦٤/٢ .

[3] الكافية ٢٣٥/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٣٧/٤ .

[4] ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٣ .

[5] سورة البقرة ٢٨٢/٢ .

[6] الجنى الداني ص ٢٢٣ .

للتجرد عن الناصب والجازم ، وافقه الأعمش ، وقرأ نافع ، وابن عامر ، وعاصم ، والكسائي ، وأبو جعفر ، وخلف (أَنْ) بالفتح على أنها مصدرية ناصبة (تضلَ) ، وفتحته إعراب ، وتذكَّرَ بتشديد الكاف ، ونصب الراء عطفاً على (تضل) .
وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، ويعقوب بفتح (أَنْ) كذلك ونصب تذكرَ لكن بتخفيف الكاف ، ووافقهم ابن محيصن ، واليزيدي ، والحسن . " [1] .

الثاني : أن تكون (أنْ) بمعنى (لا) .
وذلك كقوله تعالى :﴿ **قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مثْلَ مَا أُوتِيتُمْ** ﴾ [2] .
وينفي أبو حيان أن تكون أن بمعنى (لا) قائلاً : " ولا تكون أن نفياً خلافاً لبعضهم " [3] .

الثالث : أن تكون (أن) بمعنى (إذ) مع الماضي .
ذهب إلى ذلك بعض النحويين وجعلوا من قوله تعالى : ﴿ **بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُمْ مُنذِرٌ مِّنْهُمْ** ﴾ [4] .

وابن هشام ينكر أن تكون (أن) بمعنى (إذ) ويعقب على الآية بقوله : " والصواب أنها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة " [5] .

الرابع : أن تكون بمعنى لئلا .
قيل به في قوله تعالى :﴿ **يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ** ﴾ [6] .

---

[1] إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، تأليف العلامة الشيخ : أحمد بن محمد البنا ، (ت سنة ١١١٧ هـ - ١٧٠٥ م) ، حققه وقدم له : د. شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، ج١ ، ص ٤٥٩ ، البحر المحيط في التفسير لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، (٦٥٤ -٧٥٤ هـ) ، طبعة جديدة بعناية الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م ، ج٢ ، ص ٧٣٣ .
[2] سورة آل عمران ٣/ ٧٣ ، الأزهية ص ٧٤ ، مغني اللبيب ٣٦/١ ، ارتشاف الضرب ١٦٩٣/٤ .
[3] ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٩٣ .
[4] سورة ق ٢/٥٠ .
[5] مغني اللبيب ٣٥/١ .
[6] سورة النساء ٤/ ١٧٦ ، ارتشاف الضرب ١٦٩٤/٤ ، مغني اللبيب ٣٦/١ ، الأزهية ص ٧٠ .

المبحث الثاني : إذن

أولاً : أصل (إذن)

اختلف النحويون في أصل (إذن) هل هي حرف أم اسم ؟ وهل هي بسيطة أم مركبة ؟ " ذهب الجمهور إلى أنها حرف ، وبعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرف ، وأصلها إذا الظرفية لحقها التنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة ، ونقل إلى الجزائية فبقى منه معنى الربط والسبب ، إذ الأصل في (إذن أكرمَك) إذا جئتني أكرمُك ، فحذف ما تضاف إليه (إذا) وهي الجملة بعدها وعوض عنها التنوين ، وأضمرت (أن) ، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين " [١] .

وذهب رضي الدين إلى ما ذهب إليه بعض الكوفيين فقال :

" الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني : أنَّ أصله (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوِّض منها التنوين ، كما قصد جعله صالحاً لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصاً بالماضي.

وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور ، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت ، لخفة لفظه ، وجرَّدوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحاً للأزمنة الثلاثة ، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور ، دلَّ ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلاً : أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك ؛ أي إذ تزورني أكرمك ، أي وقت زيارتك لي أكرمك ، وعوِّض التنوين من المضاف إليه ؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة ، فهو ككل وبعض ، إلا أنهما معربان وإذ مبني " [٢] .

ويؤكد الرضي على كونها اسماً في أكثر من موضع فيقول :

" وإذا جاز لك إضمار (أن) بعد الحروف التي هي الواو ، والفاء ، و أو ، وحتى ، فهلاَّ جاز إضمارها بعد الاسم ، وإنما لم يجز إظهار (أن) بعد (إذن) لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها " [٣]

---

[١] شرح التسهيل ٢٠/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٩/٤-٤٠ ، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤ ، الجنى الداني ص ٣٦٣ ، مغني اللبيب ١٥/١-٢٠ ، شرح التصريح ٢٣٤/٢ ، همع الهوامع ١٠٣/٣ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٠/٣ ، رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام : أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢ هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، ص ٦٩-٧٠ .

[٢] شرح الرضي على الكافية ٣٩/٤ ، ٤٠ .

[٣] شرح الرضي على الكافية ٤٣/٤ ، الكافية ٢٣٧/٢ .

وقال في موضع آخر : " وإذن كنواصب الفعل التي لا يُفصل بينها وبين الفعل ، إلاَّ أن (إذن) لما كان اسماً بخلاف أخوته ، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل [١] .
بل إنه رجَّح اسميتها بقوله : " وقلب نونها ألف في الوقف يرجح جانب الاسمية فيها " [٢].

واختلف النحويون أيضاً في بساطتها وتركُّبها ، فذهب الجمهور إلى أنها بسيطة .
يقول العكبري : " أما إذن فحرف مفرد " [٣] .

وهناك من قال إنها مركبةٌ من (إذا وأن) حذفت همزة أن وألف إذا لالتقاء الساكنين فتدلُّ على الربط كـ (إذا) وتنصب بـ (أن) ، وبه قال الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه وبه قال الزجاجي والفارسي وأبو علي الرندي [٤] .

" ذهب الخليل فيما حكى عنه غير سيبويه إلى أنها حرف مركب من (إذْ) و (أنْ) وغلب عليها حكم الحرفية ، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت والتزم هذا النقل ، فتدلُّ على الربط كـ (إذا) وتنصب بـ (أنْ) [٥] .
ويؤكد ابن مالك تركيبها بقوله : " والقول بأن (إذن) مركبة من (إذ وأن) أسهل منه " [٦] .

وقد رد المالقي على من زعم أنَّ (إذن) مركبة بقوله : " وهذا فاسدٌ من وجهين :
الأول : أن الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعى التركيب إلا بدليل قاطع .
والثاني : أنها لو كانت مركبة من (إذ) و (أن) لكانت ناصبة على كل حال ، تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل دليلٌ على عدم التركيب " [٧] .

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٤٣/٤- ٤٤ .
[٢] شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤ .
[٣] اللباب ٣٤/٢ .
[٤] ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤ ، مغني اللبيب ٢٠١/١ ، النحو الوافي ٣٠٨/٤ .
[٥] اللباب ٣٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤ ، ارتشاف الضرب ١٦٥٠/٤ ، همع الهوامع ١٠٣/٣ – ١٠٤ ، والجنى الداني ص ٣٦٣ .
[٦] شرح التسهيل ٢٠/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤ /٤٦ .
[٧] رصف المباني ص ٦٩ – ٧٠ .

ثانياً : عمل (إذن)

إنَّ اختلاف النحاة في تحديد (إذن) بسيطة أم مركبة لابد وأن يتبعه اختلاف في عملها. فقد اختلف النحاة في عمل (إذن) وفي تحديد العامل (الناصب) للفعل الذي يأتي بعدها منصوباً ، وإذا ما كانت تنصب بنفسها ، أو أن مضمرة بعدها ؟

ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أنها تنصب بنفسها ، وهو ما عبَّر عنه في بداية حديثه عن إذن بقوله : " واعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمَل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إذن أجيئك ، وإذن آتيَك " [١] .

وذهب الخليل بن أحمد في أحد قوليه إلى أنها ليست ناصبة بنفسها ، بل الفعل بعد (إذن) منصوب بـ (أن) مضمرة وهو ما رواه عنه أبو عبيدة [٢] .

وإلى هذا الرأي ذهب الزجاج والفارسي [٣] فقد حكي عنهما قولهما :

" الناصبُ (أن) مضمرة بعدها ، لا هيَ ؛ لأنها غير مختصة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عبدُ الله يأتيك وتليها الأسماء مبنيَّة على غير الفعل " [٤] .

أما ابن مالك فيرى أنه لا يوجد نص على أنَّ الخليل يذهب إلى أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة ، و ما رواه عنه أبو عبيدة لا نصَّ فيه على مذهب الخليل ، وما عزاه إلى الخليل من أن الفعل بعد (إذن) منصوب بأن مضمرة إنما مستنده فيه قول السيرافي في أول شرحه لكتاب سيبويه .

---

[١] الكتاب ١٢/٣ .

[٢] الجنى الداني ص ٦٣٤ .

أبو عبيدة هو معمر بن المثنى (١١٠-٢٠٩ هـ) = (٧٢٨ -٨٢٤) م البصري ، أبو عبيدة النحوي ، من أئمة العلم بالأدب واللغة ، مولده ووفاته في البصرة ، قال الجاحظ : لم يكن في الأرض أعلم بجميع العلوم منه ، له نحو ٢٠٠ مؤلف ، منها : مجاز القرآن ، ومآثر العرب ، وإعراب القرآن .

انظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ج٢ ، ص ٢٩٤-٢٩٦ ، تاريخ بغداد ٢٥٢/١٣ ، وفيات الأعيان ١٠٥/٢ ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، تأليف : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٨٠ م ، ج٧ ، ص ٢٧٢ .

[٣] التعليقة ١٣٥/٢ .

[٤] الجنى الداني ص٦٣٤ .

" روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال : لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة في كي ولن وإذن وغير ذلك " [١] .

يقول ابن مالك : " وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد إذن عند الخليل بأن مضمرة ، لجواز أن تكون مركبة مع (إذ) التي للتعليل ، و(أن) محذوفاً همزتها بعد النقل على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن) ، والقول به على ضعفه ، أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة ، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة ؛ لأنه لا يستقيم إلا أن يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو (إذن) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ ، وأصلها (إذا) فقطعت عن الإضافة ، وعوض عنها التنوين ، وكلاهما في غاية من التكلف والقول بأن (إذن) مركبة من : إذ وأن أسهل منه " [٢] .

ويقول المبرد : " وكان الخليل يقول : إنَّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرة " [٣] .

وقد حكى سيبويه عن الخليل أنها تنصب بنفسها بخلاف أقوال الرواة عنه .

قال سيبويه : " وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) مضمرة بعد (إذن) ولو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة (اللام وحتى) لأضمرتها إذا قلت : عبدُ الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك ؛ لأنَّ المعنى واحد ، ولم يغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأتيَك عبد الله ، كما يتغيَّر المعنى في (حتى) في الرفع والنصب ، فهذا ما رووا . وأمَّا ما سمعتُ منه فالأوَّل " [٤] .

أمَّا الرَّضى فيرى رأي الخليل ويرد على سيبويه قوله وأنه لم يجز إظهار (أن) بعد (إذن) لاستبشاعهم التلفظ بها بعدها ويؤكد ذلك بقوله : " فلما احتملت إذن التي يليها المضارع معنى الجزاء ، فالمضارع بمعنى الاستقبال ، واحتملت معنى مطلق الزمان ، فالمضارع بمعنى الحال ، وقصد التنصيص على معنى الجزاء في (إذن) ، نصب المضارع بأن المقدَّرة ؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال " [٥] .

---

[١] شرح الكتاب للسيرافي ٨٤/١ .

[٢] شرح التسهيل ٢٠/٤ .

[٣] المقتضب ٢/ ٧ .

[٤] الكتاب ١٦/٣ .

[٥] شرح الرضي على الكافية ٤٢/٤ – ٤٣ .

ويبرهن على أنها ليست عاملة بنفسها بقوله :

" وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم ، والنداء ، والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها ، كـ (أن) و (لن) ، إذ لا يُفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله " [١] .

هذه آراء وأدلة القائلين بأن (إذن) ليست ناصبة بنفسها ، وأنَّ (أنْ) بعدها مقدرة ، ما عدا (ابن مالك) فقد دافع عن مذهب الخليل وبين وجهة نظره .

أما جمهور النحويين فيرون أنها الناصبة للمضارع بنفسها ، لا بـ (أن) مضمرة بعدها .

وتذهب الباحثة إلى أن الراجح من هذه المذاهب – هو مذهب سيبويه والجمهور – أنها تنصب المضارع بنفسها ؛ لأن لو كانت (أن) بعدها مضمرة لنصبت في كل حال من أحوال وجودها .

وقد انتصر المالقي لمذهب الجمهور مدللاً على فساد المذهب الآخر بقوله :

" وكأنَّ من نصب بإضمار (أن) قاسها على (حتى ، وكي ، ولامها ، ولام الجحود) ولا يصح القياس على ذلك ؛ لأن حتى ، وكي ، ولامها ، ولام الجحود إنما تنصب بإضمار (أن) ؛ لجواز دخولها على المصادر ، وربما ظهرت (أن) مع بعضها في بعض مواضع على ما يبين بعد ، ولما كانت (إذن) لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقَّدر ، ولا يصح إظهار (أن) بعدها في موضع من المواضع ، لم يجز القياس في نصب ما بعدها على ما ذُكر " [٢] .

ثالثاً : شروط عمل (إذن)

ذهب أكثر النحويين إلى أن (إذن) حرف ينصب المضارع بثلاثة شروط ، ومنهم من جعلها أربعة كابن يعيش في شرح المفصل وبعضهم فصَّل الشروط فجعلها خمسة كالعكبري في اللباب ، والسيوطي في الأشباه والنظائر [٣] .

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤ .

[٢] رصف المباني ص ٦٩ .

[٣] المقتضب ١٢/٢ ، الأصول في النحو ١٤٨/٢ ، اللباب ٣٥/٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٧/٣ ، شرح المفصل ١٤/٩ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٦٩ – ٦٧٠ ، ارتشاف الضرب ١٦٥١/٤ ، أوضح المسالك ١٦٥/٣ ، مغني اللبيب ٢١/١ ، شرح شذور الذهب ص ٢٢٦ ، الأشباه والنظائر ١٤٢/٢ ، همع الهوامع ١٠٥/٣ ، موسوعة الإملاء والإعراب ص ٧٧ .

وستورد الباحثة هذه الشروط الخمسة مفصلة كالآتي :

الشرط الأول : أن تقع في صدر جملتها ، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعـراب ، بالرغم من ارتباطها في المعنى ؛ أي تقع مصدَّرة في أول الكلام ، وهي بذلك تقع فـي أشـرف رتبها وذلك إذا اعتمد الفعل عليها ، وابتدئ بها في الجواب ، كقول القائل : أنـا أزورُك فتقـول مجيباً : إذن أكرمَك ، وقد أشار سيبويه إلى هذا الشرط قائلاً :

" واعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة ، عملت في الفعل عمل أرى فـي الاسـم ، إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : إذن أجيئَك ، وإذن آتيَك " [١] .

وإن تأخرت (إذن) ألغي عملها حتماً ، وفي ذلك يقول العكبري :

" فإذا قلت : أنا إذن أكرمُك ، فقد وقعت (إذن) بين المبتدأ وخبره فيبطلُ عملها ويعتمد الفعـل على أنا.

وكذلك إن قلت : أنا أكرمُك إذن . فإن قيل : (إذن) هنا يلزم إلغاؤها و(ظننتُ) في مثل هـذا لا يلزم .

قيل الفرق بينهما أن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت أفعالاً ، وعامل الفعل لا يكون إلا حرفاً " [٢] .

يشير العكبري في الاقتباس السابق إلى حكم (إذن) حين تتوسط الكلام ؛ أي تقع حشواً ، وهذا يكون في ثلاثة مواضع فقد يأتي بين المبتدأ والخبر كما تقدَّم .

" وبين جملتي الشرط والجواب ، سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم غير جازمة ، نحو :

إن يكثرْ كلامك – إذا – يسأم سامعوك .

ونحو : إذا أنصف الناس بعضهم بعضاً – إذاً – يسعدون ، وبين القسم وجوابه والله – إذاً – إذاً أترُك عملاً لا أحسن " [٣] .

ويجب إلغاء (إذن) في جميع هذه المواضع ، وقد نبَّه المبرد على ذلك قائلاً :

" والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتَّة قولك : إن تأتني إذن آتك ؛ لأنها داخلـة بـين عامـل ومعمول فيه .

---

[١] الكتاب ١٢/٣ .

[٢] اللباب ٣٦/٢ .

[٣] النحو الوافي ٣١١/٤ .

وكذلك : أنا إذن أكرمُك .

وكذلك إذا كانت في القسم بين المقسم به والمقسم عليه ، نحو قولك : والله إذن لا أكرمُك ؛ لأن الكلام معتمد على القسم ، فإن قدَّمتها كان الكلام معتمداً عليها فكان القسم لغواً ، نحو : إذن والله أضربَك ؛ لأنك تريد : إذن أضربَك والله " [1] .

فإن تقدمها كلامٌ وتم دونها جاز أن تستأنف بها وتنصب ويكون جواباً ، كما لو لم يتقدمها شيء ، وذلك نحو قول عبد الله بن عنمة الضَّبي :

اردُد حمارك لا تُنزع سويَّتهُ إذن يُردَّ وقيدُ العَيْرِ مكروبُ [2]

قال ابن السراج : " فهذا نصبٌ ؛ لأن ما قبله من الكلام قد استغنى وتم ، ألا ترى أن قوله :

أردد حمارك لا تنزع سويته ، كلام قد تم ، ثم استأنف ، كأنه أجاب من قال : لا أفعلُ ذاك فقال: إذن يُرَدَّ وقيد العير مكروبُ " [3] .

الشرط الثاني : أن يكون الفعل المضارع بعدها مستقبلاً ، وإن كان حالاً فلا ينصب ، وقد علَّ عباس حسن ذلك قائلاً :

" لئلا يقع التعارض بين الحال وبين ما يدلل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل ، فإن وجد ما يدل على حالية المضارع لم تكن (إذاً) ناصبة ، ويجب رفع المضارع واعتبارها ملغاة العمل كمثل أن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك فيجيب : إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن هذا الظن ليس أمراً سيتحقق في المستقبل ، وإنما قائم حاصل وقت الإجابة فزمنه حالي " [4]

---

[1] المقتضب ١١/٢ .

[2] البيت من البسيط وهو في ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر (المفضليات) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٦ ، بيروت – لبنان ، ص٣٨٣ ، هو في خزانة الأدب بلفظ (ازجر) بدل (اردد) ٤٦٢/٨ ، هو من شواهد الكتاب ١٤/٣ ، المقتضب ١٠/٢ ، الأصول ١٤٨/٢، التعليقة ١٣٢/٢ ، شرح التسهيل ٢١/٤ ، مغني اللبيب ١٦/١ ، الأشباه والنظائر ١٣٥/٢ ، قد ورد في شرح الرضي على الكافية ٤٧/٤ ، رصف المباني ص ٦٣ بنص (ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا) ، مع الاتفاق في الشطر الثاني ، شرح المفصل ١٦/٧ ، الجامع لأحكام القرآن الكريم (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، ج٥ ، ص٢٤٠ .

[3] الأصول ١٤٨/٢ .

[4] النحو الوافي ٣١٠/٤ .

ويؤكد سيبويه على هذا الشرط بقوله : " ولو قلت : والله إذن أفعلَ تريد أن تخبر أنك فاعلٌ لم يجز ، كما لم يجز : والله أذهبَ إذن إذا أخبرت أنك فاعل " [١] .

وقد وضح المبرد هذا الشرط بقوله :

" وقد يجوز أن تقول : إذن أكرمُك إذا أخبرت أنك في حال إكرام ؛ لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأن حروف النصب إنما معناهن لما لم يقع " [٢] .

يتضح من الاقتباسات السابقة أنه لا دخولَ لناصب على فعل حال ولهذا وجب إلغاء عمل إذن في جميع الأمثلة المتقدمة .

الشرط الثالث : ألا يفصل بين (إذن) والفعل بفاصل .

أي أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها عن العمل فيما بعدها ، فإن فصلت بفاصل بطل عملها ، إلا أن نفصل بواحد من اثنين فإن الفصل بذلك كـ (لا) فصل ، وهما (القسم) ، و (لا) .

وأجاز بعض النحويين الفصل بغير ما سبق ذكره وهو ما سيتم توضيحه بالتفصيل في موضعه .

وإذا كان الفصل بغير ما سبق لم تنصب ووجب رفع المضارع وقد وضح ابن هشام ذلك بقوله :

" ولو قلت : إذن يا عبدَ الله ، قلت : أكرمُك بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا " [٣] .

وقد بين ابن السراج جواز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالقسم قائلاً :

" واعلم أنَّه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بسوى إذن وهي تُلغى وتُقدم وتُؤخر ، تقول : إذن واللهِ أجيئَك ، فتفصل " [٤] .

وقد أشار ابن مالك إلى الشروط الثلاثة السابقة بقوله :

وَنَصَبُوا بـ (إذن) المُسْتَقْبَلا إنْ صُدِّرَتْ والفعلُ بَعْدُ مُوْصَلاَ [٥]

---

[١] الكتاب ١٥/٣ .

[٢] المقتضب ١٢/٢ .

[٣] مغني اللبيب ٢٢/١ .

[٤] الأصول ١٤٩/٢ .

[٥] شرح الألفية لابن الناظم ص٦٦٥ ، شرح ابن عقيل ٥/٤ ، حاشية الصبان ٢٨٧/٣ .

الشرط الرابع : أن تكون جواباً أو في تقدير الجواب .

وقد زاد الزمخشري هذا الشرط بقوله :

" وإذن جواب وجزاء ، يقول الرجل : أنا آتيك ، فتقول : إذن أكرمَك ، فهذا الكلام قد أجبته بـه ، وصبَّرت إكرامك جزاءً له على إتيانه " [١] .

وقال ابن هشام : " والأكثر أن تكون جواباً لإن أو لو مقدرتين أو ظاهرتين " [٢] .

الشرط الخامس : ألا يكون الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها ، وإلى هـذا الـشرط أشار سيبويه قائلاً :

" واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتـة ، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : كان أرى زيدٌ ذاهباً ، وكمـا لا تعمل في قولك : إني أرى ذاهبٌ ، فإذن لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب كمـا لا تـصل أرى هنا إلى أن تنصب .

فهذا تفسير الخليل . وذلك قولك : أنا إذن آتيك ، فهي هنا بمنزلة أرى حيث لا تكون إلا ملغاة .

ومن ذلك أيضاً قولك : إن تأتني إذن آتك ؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن) ... ومـن ذلك أيضاً : والله إذن لا أفعلُ ، من قِبَل أن أفعلُ معتمد على اليمين ، وإذن لغوٌ .

وليس الكلام ههنا بمنزلة إذا كانت (إذن) في أوله ؛ لأن اليمين ههنا الغالبة " [٣] .

نخلص مما سبق إلى أنه إن اعتمد بالفعل على شيء قبل إذن فإنه يُرفع .

رابعا : معنى إذن

قال سيبويه : " وأما إذن فجوابٌ وجزاء " [٤]

لقد اختلف النحويون في فهم معنى (إذن) والذي يبدو من قول سيبويه السابق أنها حينما توجـد في الكلام يكون معناها الجواب والجزاء معاً وهذا ما فهمه الأستاذ أبو علي الشلوبين [٥] فحمل

---

[١] المفصل ص ٣٢٣ ، شرح المفصل ١٢/٩ ، الأصول ١٤٨/٢ .

[٢] مغني اللبيب ٢١/١ .

[٣] الكتاب ٣/ ١٤ ، ١٥ .

[٤] الكتاب ١٢/٣ .

[٥] رصف المباني ص٦٣ ، مغني اللبيب ٢٠/١ ، الجنى الـداني ٣٦٤ ، همـع الهوامـع ١٠٤/٣ ، ارتـشاف الضرب ١٦٥٤/٤ ، حاشية الصبان ٢٩٠/٣ ، ٢٩١ .

كلام سيبويه على ظاهره ، وتكلف في كل مكان وقعت فيه (إذن) جواب وجـزاء واعتبـر أن معناها الجواب والجزاء دائماً في كل موضع .

وفهمه الفارسي [١] على أنه تارة يكون للجواب فقط ، نحو أن يقول لك القائـل : أحبُّـك فتقول : إذن أظنُّك صادقاً ، وتارة تكون للجواب والجزاء وهو الأكثر فيهـا نحـو أن يقـول : أزورُك ، فتقول : إذن أكرمَك ، التقدير : إن تزرني أكرمك ، فهذا جواب وجزاء ، فقد أجبته وجعلت إكرامه جزاء لزيارته .

قال المالقي : " والصحيح أنها شرط في موضع ، وجواب فـي موضـع ، وإذا كانـت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه ؛ لأنه لم ينص على أنهما معاً في موضع واحد ، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الـضَّالِّينَ ﴾ [٢] ، إذن فهذا هنا جواب لا جزاء ؛ لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه " [٣] .

وقد بين ابن هشام الأنصاري متى تكون (إذن) جواباً بقوله :

" والأكثر أن تكون جواباً لـ (إن) أو (لو) ظاهرتين أو مقدرتين " [٤] .

ويقول ابن يعيش : " واعلم أن (إذاً) من نواصب الأفعال المستقبلة ، ومعناها الجـواب والجزاء يجوز أن يقول القائل : أنا آتيك ، فتقول في جوابه : إذاً أكرمك فقولـك : إذاً أكرمـك جواب لقوله ، وجزاء لفعل الإتيان " [٥] .

وهي قد تأتي في مواضع لتفيد الجواب دون الجزاء حيث يقول رضي الدين :

" ثم اعلم أنَّ (إذن) إذا وليه المضارع ، احتمل أن يكون للشرط في المستقبل كإن ، وأن يكون للحال ، فلا يتضمن معنى الجزاء ، كما تقول لمن يحدِّثك بحديث : إذن أظنك كاذبـاً ، فإنـه لا معنى للجزاء هنا " [٦] .

---

[١] رصف المباني ص٦٢ .

[٢] سورة الشعراء ٢٦ /٢٠ .

[٣] رصف المباني ص ٦٣ .

[٤] مغني اللبيب ٢١/١ .

[٥] شرح المفصل ١٣/٩ ، ١٦/٧ .

[٦] شرح الرضي على الكافية ٤٢/٤ .

نعم فهذا لا يكون جزاء ؛ لأنه لا مدخل للجزاء في الحال ، فهو لا يكون إلا مستقبلاً ، وبسبب الحالية في هذا المثال جاء الفعل مرفوعاً .

وخلاصة القول أن (إذن) قد ترد لهما جميعاً فتكون جواباً وجزاءً ، فقد يجتمع فيها الأمران ، وقد ينفرد أحدهما ، فإذا قلت لمن قال لك :

أنا أزورك ، إذن أكرمَك ، فهذا جواب وجزاء ، وإذا قال لك أحبُّك فتقول له : إذن أظنَّك صادقاً ، فهذا جواب لا جزاء معه ، وعلى هذا فهي جواب في كل موضع ، وجزاء في بعض المواضع.

خامساً :حكم (إذن) إن وقعت بين شيئين متلازمين

اشترط النحاة في عمل (إذن) أن تكون في صدر الكلام ، فإن وقعت حشواً في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت .

قال سيبويه : " واعلم أنَّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنها ملغاة لا تنصب البتَّة ، كما لاتنصب أرى إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك : (كان أرى زيدٌ ذاهباً) ، وكما لا تعمل في قولك : (إني أرى ذاهبٌ) ، فـ (إذن) لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب ، كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب ، فهذا تفسير الخليل ، وذلك قولك : (أنا إذن آتيك) فهي هنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلا ملغاة ، ومن ذلك أيضاً قولك : (إن تأتني إذن آتك) ؛ لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل إذن " [1] .

فالفعل الواقع بعد (إذن) مجزوم ؛ لأنه معتمد على حرف الشرط ، حيث تلغى (إذن) في هذه الأحوال ، لأن ما بعد إذن معتمد على ما قبلها ، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها ، وهي لا تعمل إلا مبتدأة .

وتقع (إذن) حشواً فتكون مهملة في مواضع ثلاث قد حددها النحويون وهي :

الموضع الأوَّل :

أن يكون ما بعدها جواباً للشرط الذي قبل (إذن) مثل : إن تأتني إذن أكرمْك ، فتجزم أكرمْك ؛ لأنه جواب للشرط ولا تأثير لـ (إذن) .

---

[1] الكتاب ١٤/٣ .

وقد نص رضي الدين على وجوب تصدُّر (إذن) وإلا ضعفت قدرتها على العمل قائلاً : " إنما اشترط في نصب الفعل ألا يتوسط (إذن) بل يتصدَّر ؛ لأن نصب الفعل على ما قلنا ، لغرض التنصيص على معنى الشرط في (إذن) والشرط مرتبته الصدر ، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية ، فمن ثمة تقول : والله إن أتيتني لأضربنك ، فكيف بالشرطية العارضة ، فكما ضعف معنى الشرط ، لم يراعَ ذلك بنصب الفعل بعده " [1] .

ومن ذلك أيضاً جعل الرضي قول الشاعر السابق :

اردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يُردَّ وقيدُ العَيْرِ مكروبُ

ما بعده من تمام ما قبله ؛ أي أن الأفعال مجزومة لوقوعها في جواب الطلب الأمر قائلاً : " يجوز على مذهب الكسائي : أن يكون (لا يرتع) مجزوماً بكون (لا) فيه للنهي لا أنه جواب الأمر ، و (يرد) مجزوماً لا منصوباً ، بكونه جواباً للنهي ، كما هو مذهبه في نحو قولك : (لا تكفر تدخل النار) ؛ أي : إن تكفر تدخل النار ، فيكون المعنى : لا يرتع ، إن يرتع يُرد " [2] .

الموضع الثاني :

أن يكون ما بعدها جواباً للقسم الذي قبلها إمَّا مذكور نحو : والله إذن لا أمنعُك ، قال سيبويه : " ومن ذلك أيضاً : والله إذن لا أفعلُ ، من قِبَل أن أفعلُ معتمد على اليمين ، وإذن لغوٌ " [3] .

وإما مقَّدر كقول كثيِّر عزة :

لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها [4]

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٤٤/٤ .

[2] شرح الرضي على الكافية ٤٧/٤ –٤٨ .

[3] الكتاب ١٤/٣

[4] كان عبد العزيز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه وقد مدحه ، فتمنى أن يجعله عاملاً مكان عامل كان كاتباً له ، وكان كثيِّر أمياً ، فاستجهله عبد العزيز وأبعده فقال هذا . ويقال بل أعطاه جائزة فاستقلها فردها عليه ثم ندم على ما كان منه .

والشاهد : (لا أقيلُها) مرفوعاً ؛ لأن إذن لم يكن لها الصدارة ، حيث وقع ما بعدها جواباً للقسم المقدَّر الموطَّأ باللام الداخلة على (أن) في أول البيت والتقدير : والله لئن .

البيت من الطويل ، وهو لكثير عزة في ديوانه ، ديوان كثير عزة ، حققه : الدكتور إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت – لبنان ، ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م ، ص٣٠٥ ، الكتاب ١٥/٣ ، خزانة الأدب ٨ / ٤٧٣ ، ٨ / ٤٤٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، و١١/ ٣٤٠ ، شرح شواهد المغني ٦٣/١، شرح المفصل ١٣/٩ ، الجمل ص ١٩٥ ، حاشية الصبان ٢٨٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٤٨/٤ ، رصف المباني ص ٦٥ ، مغني اللبيب ٢١/١ ، شرح التصريح ٢٣٤/٢ ، أوضح المسالك ١٦٥/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٢٢٦ ، همع الهوامع ١٠٦/٣ .

الموضع الثالث :

أن يكون ما بعدها خبراً للمبتدأ الذي قبلها نحو : أنا إذن أكرمُك .

قال المالقي : " وتقول في المبتدأ : زيدٌ إذن يكرمُك ، فـ يكرمُك مرفوع ؛ لأنه خبر عن (زيد) ، وكذلك حكمه في خبر ما يدخل على المبتدأ والخبر ، من (كان) أو (إن) وشبههما كقولك : كان زيدٌ إذن يكرمُك ، و إن زيداً إذن يكرمُك ، و ظننت زيداً إذن يكرمُك لأن المفعول الثاني في (باب ظننت) حكمه أن يكون خبراً للمبتدأ في الأصل ، فهو كخبر (كان) و (إنَّ) [١] .

وهذه الصورة موضع خلاف بين البصريين والكوفيين ، " فمذهب البصريين أنه لا يجوز الإعمال نحو : زيدٌ إذن يكرمُك ، وفصَّل الكوفيون فقالوا : إن وقع بين مبتدأ وخبر نحو : زيدٌ إذن يكرمُك ، فهشام يجيز النصب والرفع ، وأجازهما الكسائي بعد اسم (إنَّ) وبعد اسم كان نحو : كان عبد الله إذن يكرمَك .

ووافقه الفراء في (إنَّ) ، وخالفه في كان فأوجب الرفع ، ونصَّ الفراء على تعيُّن الرفع بعد (ظن) نحو : ظننت زيداً إذن يكرمُك ، قال أبو حيان : وقياسُ قول الكسائي جوازُ النصب أيضاً " [٢]

لذلك اختلف الفريقان في قول الشاعر :

لا تتركني فيهم شطيراً إنَّي إذن أهلكَ أو أطيرا [٣]

فتأوله البصريون على أنَّه شاذ ، أو إن صحت الرواية فإنه على أحد وجهين :

---

[١] رصف المباني ص ٦٥ .

[٢] ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤ ، همع الهوامع ١٠٦،١٠٧/٣ .

[٣] البيت من الرجز وهو بلا نسبة وهو في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين) ، تحقيق : لجنة من الأدباء بإشراف عبد الستار أحمد الفراج ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، ط٨ ، ج٢ ، ص٣٨١ ، معاني القرآن للفراء ٢٣٨/٢ ، خزانة الأدب ٤٥٦/٨ ، الإنصاف ١٧٧/١ ، المقرب ص ٢٨٧ ، شرح الرضي على الكافية ٧٤/٤ ، شرح التسهيل لابن مالك ٢١/٤ ، شرح التصريح ٢٣٤/٢ ، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٨/٣ ، الجنى الداني ص ٣٦٢ ، مغني اللبيب ٢٢/١ ، رصف المباني ص٦٥ ، هو في الكافية ٢٣٨/٣ بلفظ لا (تجعلني) بدل لا (تتركني) ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ١١٢/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٧ ، أوضح المسالك ١٦٦/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٢٢٧ ، همع الهوامع ١٠٦/٣ .

والشاهد فيه : إذن أهلك ، حيث جاء بالفعل منصوباً بـ (إذن) ، مع كونه خبراً عما قبله .

إما أن يجعل (إذن أهلك) جملة في موضع خبر إنَّ ، وإمَّا أن يكون خبر إنِّي محذوفاً ؛ أي : إني لا أستطيع ، أو لا أقدر عليه ، أو إني أذلَّ ، ثم استأنف بـــ (إذن) فنصب الفعل بعـــد تمام الأول بخبره ، أما الكوفيون فبنوا على هذا البيت مسائلهم .

والوجه الثاني الذي تأوله البصريون هو ما ذهب إليه ابن يعيش قائلاً :
" أنه شاذ ، وإن صحت الرواية فهو محمول على أن يكون الخبر محذوفاً ، وابتدأ (إذن) بعـــد تمام الأول بخبره ، وساغ حذف الخبر لدلالة ما بعده عليه ، كأنه قال : لا تتركني فـــيهم غريبـــاً بعيداً إني أذل إذاً أهلك أو أطير " [1] .

وقد عقب الرضي بعد نهاية هذه المواضع الثلاثة التي تقع فيها (إذن) حشواً بقوله :
" ولا يقع المضارع بعد (إذن) في غير هذه المواضع الثلاثة معتمداً على ما قبلها بالاســـتقراء بل تقع متوسطة في غير هذه المواضع ، نحو : " يقتل إذن زيدٌ عمراً ، ولبئس الرجل إذن زيد ، ونحوه " [2] .

سادساً : حكم (إذن) إذا فُصِل بينها وبين الفعل بفاصل

ذهب النحويون إلى أنه لا يجوز أن يفصل بين (إذن) ومعمولها ، فيجب أن يليهـــا وإلاَّ رفع الفعل بعدها ؛ لأنها لا تقوى مع الفاصل على العمل فيما بعدها ، واغتفروا الفصل بالقـــسم ؛ لأن القسم تأكيد لربط (إذن) ، فإن فصل بالقسم لم يعتبر ، نحو : إذن والله أكرمَك ، فالقسم هنا لا يعد حاجزاً [3] .

---

[1] شرح المفصل ١٧/٧ .

[2] شرح الرضي على الكافية ٤٨/٤ .

[3] شرح التسهيل ٢٢/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٤٦/٤ ، المقرب ٢٨٧/١ ، رصف المباني ص ٦٤ ، ٦٥ ، ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ، الجنى الداني ص ٣٦٢ ، مغني اللبيب ٢٢/١ ، شرح التصريح ٢٣٥/٢ ، همـــع الهوامع ١٠٥/٣ .

ومثال الفصل بالقسم قول حسان بن ثابت :

إِذَنْ واللهِ نَرْمِيَهم بحربٍ تَشِيْبُ الطفلَ من قبل المَشِيْبِ [١]

أو الفصل بلا النافية خاصة ؛ لأن (لا) لم يعتد بها فاصلة في (أن) ، فكذا في (إذن) مثل : إِذَن لا أكرمَك ومنه قراءة عبد الله بن مسعود قوله تعالى : ﴿ **فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً** ﴾ [٢] ، فقد قرأ بنصب المضارع (فإذاً لا يؤتوا) [٣] .

وما سوى ذلك فإن فيه اختلاف بين النحاة وتفصيله كالآتي :

" جوَّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو : إذن – يا زيدُ – أحسنَ إليك ، وإذن – يغفر الله لك – يدخلَك الجنة " [٤] .

وقد وافق الرضي قول ابن بابشاذ [٥] معللاً ذلك بقوله :

" إذن لما كان اسماً بخلاف أخواته ، جاز أن يفصل بينه وبين الفعل بأحد ثلاثة أشياء دون الفاء والواو :

القسم ، نحو: إذن والله أكرمَك ، والدعاء، نحو : إذن رحمك الله ، أكرمَك ، والنداء ، نحو : إذن يا زيد أكرمَك ، وذلك لكثرة دور هذه الأشياء في الكلام " [٦] .

---

[١] البيت من الوافر ، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري من الشعراء المخضرمين ، توفى سنة (٥٥ هـ ، ٦٧٤ م) ، هو في ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرح : د. يوسف عيد ، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م ، ص ٤٢ ، هو من شواهد ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٢٧ ، شرح التصريح ٢٣٥/٢ ، شرح الأشموني ٢٨٩/٣ ، أوضح المسالك ١٦٨/٣ .

والشاهد فيه نصب (نرميَهم) بإذن مع وجود الفصل بالقسم ؛ لأن القسم زائد مؤكد لم يمنع الفصل به من النصب هنا .

[٢] سورة النساء ٥٣/٤ .

[٣] الجامع لأحكام القرآن ٢٤٠/٥ ، الأصول ١٤٩/٢ ، الجمل ص ١٨٣ ، اللباب ٣٦/٢ ، شرح التسهيل ٢١/٤

[٤] همع الهوامع ١٠٥/٤ ، ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ، مغني اللبيب ٢٢/١ ، الجنى الداني ص ٣٦٢ .

[٥] هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، المصري ، الجوهري ، أبو الحسن ، إمام عصره في علم النحو ، ولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء ، ثم استعفى ، ولزم بيته بمصر ، إلى أن سقط من سطح جامع عمرو بن العاص ، فمات لساعته ، ومن كتبه المقدمة في النحو .

انظر : بغية الوعاة ١٧/٢ ، الأعلام ٢٢٠/٣ .

[٦] شرح الرضي على الكافية ٤٤/٤ .

وأجاز بعض النحاة منهم ابن عصفور [١] ، والأبذي [٢] ، والمالقي [٣] الفصل بالظرف أو المجرور مثل : إذن غداً أكرمَك ، ومثل إذن – في الدار – آتيَك ، ويعلل المالقي ذلك بقوله : " لأن القسم معناه التوكيد ؛ ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما " [٤] .

وأجاز " الكسائي والفراء وهشام " [٥] الفصل بمعمول الفعل بين (إذن) والفعل نحو : إذن فيك أرغبَ ، وإذن صاحبَك أكرمُ ، وأكرمَ .

ففي الفعل حينئذ وجهان : الرفع واختاره الفراء وهشام ، والنصب واختاره الكسائي .
يقول أبو حيان : " ولو قدمت معمول الفعل على (إذن) نحو : زيداً إذن أكرمُ ، جاز ذلك عند الكسائي ، والفراء ، إلا أن الفراء يبطل عملها ، والكسائي يجيز الإبطال والإعمال ، ولا نصَّ عند البصريين أحفظه في ذلك ، والذي تقتضيه قواعدهم المنع " [٦] .

سابعاً : حكم (إذن) الواقعة بين حرف العطف والفعل المستقبل

إذا وقعت (إذن) بين حرف العطف والفعل المستقبل ، كنت فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها ، وإن شئت ألغيتها ، وهو الأكثر والأجود ، وفي المسألة صورتان :
الأولى : نحو قولك : (فإذن أحسنُ إليك) ، جواباً لمن قال : أزورُك ، جاز فيها الوجهان ، قال سيبويه : " واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل ، فإنك فيها بالخيار ، إن شئت أعملتها ... وإن شئت ألغيت إذن ... فأما الاستعمال فقولك : فإذن آتيَك ، وإذن أكرمَك ... أما الإلغاء فقولك : " فإذن لا أجيئُك " [٧] .

وقد وضح ابن يعيش علة الإلغاء والإعمال بقوله :
" أن يكون ما قبلها واو أو فاء فيجوز إعمالها وإلغاؤها ، وذلك قولك زيد يقوم وإذن يذهب فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين ، وذلك أنك إذا عطف وإذن يذهب على ما يقوم

---

[١] المقرب ٢٨٧/١ ، ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ .
[٢] ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤ .
[٣] انظر : رصف المباني ص ٦٤ .
[٤] المصدر السابق ص ٦٤ .
[٥] انظر : ارتشاف الضرب ١٦٥٣/٤ ، ١٦٥٤ ، المغني ٢٢/١ ، شرح التسهيل ٢٢/٤ ، حاشية الصبان ٢٨٩/٣ ، الجنى الداني ص ٣٦٣ ، همع الهوامع ١٠٥/٣ .
[٦] ارتشاف الضرب ١٦٥٤/٤ ، الأشباه والنظائر ٣١٤/٢ .
[٧] الكتاب ١٣/٣ .

الذي هو الخبر ألغيت (إذن) من العمل وصار بمنزلة الخبر ؛ لأن ما عطف على شيء صار واقعاً موقعه فكأنك قلت زيد إذن يذهب فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها ؛ لأنه خبر المبتدأ ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة ، وصار في حكم ابتداء كلام فأعمل لذلك " [١].

فالإلغاء على اعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف الكلام بعضه ببعض ، فصارت (إذن) بذلك متوسطة ، والإعمال وهو نصب الفعل باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد (إذن) غير معتمد على ما قبلها .
وعلى هذا الوجه خرَّج النحاة القراءة الشاذة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلاَفَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [٢] ، وفي قراءة ابن مسعود (وإذاً لا يلبثوا) بالنصب ، وقوله تعالى : ﴿ **فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً** ﴾ [٣] ، حيث يقول القرطبي في تفسيره للآيتين :
" وإذاً هنا ملغاة غير عاملة لدخول فاء العطف عليها ولو نصب لجاز ... فإن دخل عليها فاء العطف أو واو العطف فيجوز فيها الإعمال والإلغاء ؛ أما الإعمال فلأن ما بعد الواو يستأنف على طريق عطف الجملة على الجملة فيجوز في غير القرآن (فإذا) لا يؤتوا [٤] ، وفي التنزيل ﴿ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ ﴾ [٥] ، وفي مصحف أبيَّ (وإذاً لا يلبثوا) ، وأما الإلغاء فلأن ما بعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يعطف عليه " [٦] .

وإلى هذه الصورة أشار ابن مالك بقوله :

... وانْصِبْ وارْفَعَا إذا ، (إذَنْ) مِنْ بعدِ عَطْفٍ وَقَعَا [٧]

---

[١] شرح المفصل ١٦/٧ .
[٢] الإسراء ٧٦/١٧ ، ارتشاف الضرب ١٦٥٢/٤ ، المقتضب ١٢/٢ ، الأصول ١٤٩/٢ ، الجمل ص ١٨٣ ، اللباب ٣٦/٢ ، شرح المفصل ١٣/٨ ، شرح الرضي على الكافية ٤٤/٤ ، المقرب ٢٨٦/١ ، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٦٧١ شرح التصريح ٢٣٥/٢ ، أوضح المسالك ١٦٨/٣ .
[٣] سورة النساء ٥٣/٤ .
[٤] الجامع لأحكام القرآن الكريم ٢٤٠/٥ .
[٥] سورة الإسراء ٧٦/١٧ .
[٦] الجامع لأحكام القرآن الكريم ٢٦٢/٩ .
[٧] شرح الألفية لابن الناظم ص٦٦٥ ، شرح ابن عقيل ٦/٤ ، حاشية الصبان ٢٨٩/٣ .

ويرجح الرضي قراءة الرفع قائلاً : " وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ، ولهذا لم يُقرأ : (وإذن لا يلبثوا ...) إلا في الشاذ ؛ لأنه غير متصدر في الظاهر " [1] .
إلغاء عمل (إذن) في هذه الحالة هو أجود وأكثر كما يبدو واضحاً من خلال العرض السابق ، وبه قرأ القراء ، وأما إعمالها فقد ورد في قراءات شاذة لا يقاس عليها .

الصورة الثانية : وقوع (إذن) مع حرف العطف بعد جواب الشرط في قولك : (إنْ تأتني آتك وإذن أكرمُك) جاز فيها ثلاثة أوجه ، قال المبرد :
" واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك : إن تأتني آتك وإذن أكرمك ، إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزمت ، أما الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء إذن ، والنصب على إعمال (إذن) ، والرفع على قولك : وأنا أكرمُك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً " [2] .

ثامناً : إعراب الفعل المنصوب بعد (إذن)

هذه المسألة تناولها رضي الدين بقوله :
" ثم اعلم أنَّ الفعل المنصوب المقدَّر بالمصدر ، مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فمعنى (إذن أكرمك) : إذن إكرامك حاصل أو واجب ، وإنما وجب حذف خبر المبتدأ ؛ لأن الفعل لما التزم فيه حذف (أن) التي بسببها تهيَّأ أن يصلح للابتدائية ، لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور ، فلو أبرز الخبر لكان كأنهُ أخبر عن الفعل " [3] .
نعم ؛ لأن الرضي يرى أن الفعل بعد (إذن) منصوب بأن مقدرة وبالتالي فإنه يقدَّر بمصدر في محل رفع مبتدأ خبره محذوف .

تاسعاً : الوقف على (إذن)

بين النحاة خلاف في الوقف على (إذن) ، وهو خلاف مبني على أصل وضعها ، فقد ذهب الجمهور وهو الصحيح وعليه إجماع القراء إلى أنَّ نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، فيوقف عليها بالألف المبدلة من النون [4] .

---

[1] شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤ .
[2] المقتضب ١١/٢ ، ١٢ .
[3] شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤ .
[4] شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤ ، مغني اللبيب ٢١/١ ، الأشباه والنظائر ٢٠١/٢ ، الجنى الداني ص ٣٦٥ ، النحو الوافي ٣١٢/٤ .

يقول الرضي : " وقلب نونها ألفاً في الوقف يرجح جانب الاسمية فيها " [١] .

وجوَّز قوم منهم المبرد والمازني الوقف عليها بالنون ، وهذا في غير القرآن ؛ لأنها بمنزلة (أنْ ، ولن) فلا يرون الوقف عليها بالألف لكونها حرفاً كـ (إنْ) ، ولئلا تلتبس بـ (إذا) .

عاشراً : كتابة (إذن)

لا بد وأن يتبع الخلاف في الوقف على إذن ، خلافٌ في كتابتها ، وهذا ما أشار إليه ابن هشام بقوله : " وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلافٌ في كتابتها " [٢] .

نعم ، فقد تباينت آراء اللغويين العرب في كتابة (إذن) بالنون ، أو بتنوين النصب (إذاً) وهذا الخلاف على ثلاثة مذاهب [٣] :

الأول : ذهب الجمهور إلى أنها تكتب بالألف ، وكذلك رسمت في المصحف ونسب هذا القول إلى المازني ، وكذلك يكتبها البصريون بالألف .

قال المرادي : " وفيه نظر ؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون ، كما نُقِل عنه ، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف " [٤] .

قال المالقي : " وعلَّة من كتبها بالألف في الحالتين – أي من الوصل والوقف – شبهها بالأسماء المنقوصة ، لكونها على ثلاثة أحرف ، فصارت كالتنوين في مثل (دماً ويداً) في حال النصب " [٥] .

---

[١] شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤ .

[٢] مغني اللبيب ٢١/١ .

[٣] البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي ، الأشبيلي السبتي ، (٥٩٩ – ٦٨٨) ، تحقيق ودراسة : الدكتور عياد بن عبد الثبيتي ، ص ٢٣٠ ، شرح الرضي على الكافية ٤٥/٤ ، ٤٦ ، الجنى الداني ص ٣٦٦ ، رصف المباني ص ٦٧ ، ٦٨ ، مغني اللبيب ٢١/١ ، النحو الوافي ٣١٢/٤ ، موسوعة الإملاء والإعراب ص ٧٨ ، قواعد الإملاء لمحمد عبد السلام هارون ، ص ٢٦ .

[٤] الجنى الداني ص ٣٦٦ .

[٥] رصف المباني ص ٦٨ .

الثاني : ذهب المازني والمبرد وأكثر النحويين أنها تكتب بالنون ؛ لاعتبارها حرف ونونها أصلية فهي مثل : (أن – لن) ولا يدخل التنوين في الحروف وهذا هو ما عليه المعاصرون ، حيث يرون كتابتها بالنون مطلقاً [١] .

ويُروى عن المبرد أنه قال :
" أشتهي أن أكويَ يد من يكتب إذن بالألف ؛ لأنها مثل أن ، ولن " [٢] .

الثالث : ذهب الفراء إلى التفصيل ، وهو أنها إن كانت ملغاة كتبت بالألف ؛ لأنها قد ضعفت وإن كانت عاملة كتبت بالنون ؛ لأنها قد قويت .
وقد نسب له رضي الدين وابن هشام الأنصاري عكس ما ذُكِر .

أما المالقي فقد بين وجهة نظره في كتابتها بالنون تارة ، وبالألف تارة ، بقوله :
" والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر : فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون ، عملت أو لم تعمل ، كما يفعل بأمثالها من الحروف ؛ لأن ذلك لفظها مع كونها حرفاً لا اشتقاق لها ، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ؛ لأنها إذ ذاك مشبَّهة بالأسماء المنقوصة المذكورة في عدد حروفها وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقاً " [٣] .

وتذهب الباحثة إلى جواز كتابة (إذن) بالنون أو بتنوين النصب دون تغليب أحد الرأيين على الآخر .

---

[١] مغني اللبيب ٢١/١ .
[٢] الجنى الداني ص ٣٦٦ ، الجامع لأحكام القرآن الكريم ٢٤٠/٥ ، قواعد الإملاء ص ٢٦ .
[٣] رصف المباني ص ٦٩ .

المبحث الثالث : لن

أولاً : أصل (لن)

اختلف النحويون في أصل لن ، هل هي بسيطة أم مركبة ؟

ذهب جمهور النحويين ومنهم سيبويه إلى أنها حرف بسيط مفرد ، بخلاف ما ذهب إليه الخليل والفراء .

فهي عند الخليل حرف مركب من (لا) النافية ، و (أنْ) الناصبة ، حيث إن أصلها عنده : (لا أنْ) ، ثم حذفت همزة (أن) بالتسهيل بالحذف ، ثم حُذِفت الألف لالتقاء الساكنين ، وذلك كما قالوا (يومئذٍ) ، وجُعِلَت بمنزلة حرفٍ واحد ، كما جعلوا (هلَّا) بمنزلة حرفٍ واحد ، فإنما هي هل ولا [1] .

وذهب الفراءُ [2] إلى أن أصلها (لا) النافية أُبدِل من ألفها نون ، وفي (لم) أن أصلها (لا) فأبدل من ألفها ميم .

وجاء في رصف المباني علة ما ذهب إليه الفراء وذلك في قوله :

" لأن الألف والنون في البدل أخوان ، فكما تُبدل النون ألفاً في الوقف في نحو : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ [3] ، كذلك تبدل النون ألفاً في نحو زيداً " [4] .

وعارض ابن هشام مذهب الفراء قائلاً : " لأن المعروف إنما إبدال النون ألفاً لا العكس ؛ نحو : ﴿ لَنَسْفَعاً ﴾ ، ﴿ ولَيَكُوناً ﴾ [5] " [6] .

---

[1] الكتاب ٥/٣ ، المقتضب ٨/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٣٧/٤ ، توجيه اللمع ص ٣٥٨ ، رصف المباني ص ٢٨٥ ، اللباب ٣٢/٢ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، شرح المفصل ١٥/٧ و ١٦/٧ ، الكافية في النحو ٢٣٥/٢ شرح التسهيل ١٤/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤ و ٣٩/٤ ، شرح التصريح ٢٣٠/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٢٢٥ ، أوضح المسالك ١٥٠/٣ ، مغني اللبيب ٢٨٤/١ ، الجنى الداني ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، همع الهوامع ٩٣/٣ و ٩٤/٣ .

[2] رأي الفراء في حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، شرح المفصل ٨/ ١١٢ ، شرح التسهيل ١٥/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤ ، ٣٩ ، همع الهوامع ٩٤/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤ ، مغني اللبيب ٢٨٤/١ ، الجنى الداني ص ٢٧٢ .

[3] سورة العلق ٩٦ /١٥ .

[4] رصف المباني ص ٢٨٥ .

[5] سورة يوسف ١٢/ ٣٢ .

[6] مغني اللبيب ٢٤٨/١ .

وأضاف خالد الأزهري تعليلاً آخرَ لدحض رأي الفراء في اعتبار أن (لن) أصلها لا أو أنها مركبة قائلاً : " ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملاً ، وإنما المعهود هو إبدال النون ألفاً (كنسفعاً) لا العكس ، ولا أصلها (لا أن) فتكون مركبة من (لا) النافية نظراً لمعناها ، ومن (أن) المصدرية نظراً لعملها ، فحذف الهمزة تخفيفاً كما في ويلمه " [1] .

وقد رد سيبويه ما ذهب إليه الخليل حيث قال : " وأما غيره فزعم أنَّه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست في زيادة ، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة (لم) في حروف الجزم ، في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً .
ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمَّا زيداً فلن أضربَ ؛ لأنَّ هذا اسمٌ والفعلُ صلةٌ فكأنه قال : أمَّا زيداً فلا الضربُ له " [2] .
يبيِّن سيبويه أنَّ (لن) لو كانت حرفاً مركباً من (لا أن) لما جاز أن يتقدَّم معمول معمولها عليها ، وجواز مثل قوله : زيداَ لن أضربَ لهو دليل على عدم التركيب .

وقد أشار المبرد أيضاً إلى فساد ما ذهب إليه الخليل بقوله :
" وليس القولُ عندي كما قال ، وذلك أنك تقول : زيداً لن أضربَ ، كما تقول : زيداً سأضربُ . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلام ؛ لأن زيداً كان ينتصب بما في صلة (أنْ) ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنْ) [3] .

عارض المالقي مذهب الفراء واعتبره مردوداً عليه ووضح علَّة ذلك من وجهين قائلاً :
" وأمَّا مذهب الفراء فمردودٌ أيضاً من حيث إبدال الثقيل من الخفيف ؛ لأنَّ النون مقطع والألف صوت ، والصوتُ أخفُّ من المقطع ، فإذا أُبدِلت النون من الألف خرج من خفةٍ إلى ثقلٍ ، وإذا أبدلت الألف من النون خرج من الثقل إلى الخفة ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر ...
ووجهٌ آخر : أن (لا) لم توجد ناصبة في موضع من المواضع ، و (لن) لم توجد غير ناصبة في موضع من المواضع ، فكيف تُقاس (لن) على (لا) ، مع تناقض عملهما ، وعدم عمل (لا) ؟ " [4]

---

[1] شرح التصريح ٢/٢٣٠ .
[2] الكتاب ٣/٥ .
[3] المقتضب ٢/٨ .
[4] رصف المباني ص ٢٨٧ .

فبطل القياس بهذين الوجهين .

وضعَّف ابن يعيش مذهب القائلين بتركيبها قائلاً :
" وهو قول يضعف إذ لا دليل يدل عليه ، والحرف إذا كان مجموعُه يدل على معنى ، فإذا لم يدل دليل على التركيب وجب أن يعتقد فيه الإفراد ، إذ التركيب على خلاف الأصل " [١] .

وفق ما تقَّدم من ردود للنحاة حول دحض رأي القائلين بتركيب (لن) ، فإن الباحثة تجزم بأن الصحيح من هذه النواصب هو مذهب سيبويه ، ومن تبعه ، وذلك لأسباب أوردها النحاة ، وبيان ذلك كالآتي :
يتضح من الاقتباس السابق لابن يعيش أنَّ الأصل عدم التركيب ، فالتركيب فرعٌ عن البساطة ، وإنَّما يتعيَّن إن دلَّ عليه دليل ظاهر قاطع .
وإنَّ ما ذكره سيبويه في رده على الخليل لهو إشارة إلى فساد هذا الدليل ، إذ لو كان أصلها (لا أن) للزم تقديم ما في الصلة على الموصول ، وهو ممتنع ، وهذا هو الوجه الأول .

وأورد العكبري وجهاً آخراً يدل على فساد القول بتركيبها وهو قوله :
" أن (لا أن) يتقدمها ما يتعلق بالمعنى ، و (لن) لا يلزم فيها ذلك " [٢] .

ووضح المالقي وجهاً ثالثاً يبطل القول بتركيب (لن) في قوله :
" أنَّها لو كانت مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدَّر من (أن) والفعل ، فيكون المعنى في قولك مثلاً : لن يقوم زيد ، لا قيامُ زيد ، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير ، ولا بدَّ لها إذا دخلت على المعارف ، أو ما في تقديرها من التكرير مع أنَّ المبتدأ لا يكون له خبر ، والمبتدأ لا بدَّ له من الخبر ، ولم يُسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ (لولا) عند بعضهم ، فبطَلَ القولُ بالتركيب " [٣] .

فالقول بتركيبها باطل مردود إذ إنَّ لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ، كما أنه لم يُنطق بالخبر ، فيكون مبتدأ لا خبر معه ، ولم يسد شيءٌ مَسدَّه .

---

[١] شرح المفصل ١٦/٧ .
[٢] اللباب ٣٣/٢ .
[٣] رصف المباني ص ٢٨٦ .

وقد احتجَّ أصحاب الخليل للوجه الأول بأن قالوا :

" أنهما لما رُكبا زال حكمهما عن حال الإفراد ، كما هو حال (هل) لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وإذا ركبت مع (لا) ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها فيقال : زيداً هلاَّ ضربت ، فكذلك في (لن) . وضربوا مثالاً آخراً بـــ (لو) أنها حرف امتناع لامتناع وتليها الأفعال ، فإذا ركبت مع (لا) فقيل : (لولا) صارت حـــرف امتنـــاع لوجـــوب ووليتها الأسماء " [١] .

و يمكن أن يجابَ على أقوال الذاهبين بتركيبها أنَّ (لن) معناها باقٍ على النفـــي ، فينبغـــي ألا يتغير حكمها وذلك بخلاف (هلاَّ) التي ذهب منها معنى الاستفهام ، وذهاب معنى (لولا) بعـــد التركيب [٢]

وقد بين ابن يعيش ذلك بقوله :

" إن الحرفين إذا رُكبا حدث لهما بالتركيب معنى ثالث لم يكن لكل واحد من بسائط ذلك المركب ، وذلك ظاهر فاعرفه " [٣] .

ولم يحدث ذلك لـــ (لن) إذ بقى معناها النفي ، وتبعاً لما تقدم من ردود وأدلة حول هذه المسألة ، فإن الباحثة تذهب إلى أنه ليس في (لن) إلا البساطة .

ثانياً : معنى (لن)

(لن) هي حرف لنفي (سيفعل) فهي حـــرف لنفـــي الاســـتقبال ، إذ ينفـــي الأفعـــال المضارعة ويخلصها للاستقبال معنى ، وإن كان اللفظ باقياً على احتماله للحـــال والاســـتقبال ، وإنما كان ذلك ؛ لأنها كالجواب لمن قال سيفعل .

تقول : لن أزورَك ، ولن أكرمَك [٤] ، كأنه جواب في المعنى ، كقول قائل : ألا تزورنـــي ، ألا تكرمني . فقلت له : لن أزورَك ، ولن أكرمك .

---

[١] اللباب ٣٣/٢ ، شرح المفصل ١٦/٧ ، رصف المباني ص ٢٨٦ .

[٢] اللباب ٣٣/٢ ، رصف المباني ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

[٣] شرح المفصل ١١٢/٨ .

[٤] المقتضب ٦/٢ ، الأصول ١٤٧/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤ ، توجيه اللمع ص ٣٥٨ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، شرح المفصل ١٥/٧ ، ١١١/٨ ، ١١٢ ، الكافيـــة فـــي النحـــو ٢٣٥/٢ ، المقرب ص ٢٨٦ ، شرح التسهيل ١٤/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٨٣/٤ ، المحرَّر في النحـــو ٣/ ١٠٧٩ ، شرح التصريح ٢٢٩/٢ ، شذور الذهب ص ٢٢٥ ، أوضح المسالك ١٤٨/٣ ، ١٤٩ ، مغني اللبيـــب ٢٨٤/١ ، الجنى الداني ص ٢٧٠ ، همع الهوامع ٩٣/٣ ، ٩٥ ، النحو الوافي ٢٩٩/٤ .

قال الله تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي ﴾ [1] ، فنفى الرؤية بقوله (لن) .

ويرى ابن يعيش أن (لن) أبلغ في نفي المستقبل من (لا) معللاً ذلك بقوله :
" لأنَّ لا تنفي يفعل إذا أريد به المستقبل ، و(لن) تنفي فعلاً مستقبلاً قد دخل عليه السين وسوف وتقع جواباً لقول القائل : سيقوم زيد ، وسوف يقوم زيد " [2] .

ولكن (لن) في حقيقة الأمر ، لا تجتمع مع السين وسوف ، لأنهما للاستقبال ، ولن إذا دخلت على فعل مضارع تخلص زمنه للاستقبال ؛ ولذلك لا يجتمعان .

ويورد المالقي سبباً آخراً بقوله :
" لأنها مختصة بالإيجاب ، كما أنَّ (لن) مختصة بالنفي فتناقضا " [3] .

ويرد ابن عصفور ما ذهب إليه ابن يعيش بقوله :
" وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ (لن) ؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم ، والمنفي بـ (لن) لا يكون جواباً له ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد " [4] .

ولكن المرادي يرد على ابن عصفور قوله ، إذ يرى أن (لن) قد وقعت أيضاً جواباً للقسم مستشهداً على ذلك ببيت من الشعر .
" ذهب سيبويه والجمهور أنَّ (لن) لنفي المستقبل من غير أن يشترطا أن يكون النفي بها أكثر تأكيداً من النفي بـ (لا) " [5] .
وهذا النفي بغاية وبغير غاية ، وفي ذلك يقول ابن مالك :
" وينصب المضارع أيضاً بلن مستقبلاً ، بحدٍ وغير حد ، خلافاً لمن خصها بالتأبيد " [6] .
ومثال ما جاء المنفي بها إلى غاية أي لوقت معين قوله تعالى :

---

[1] سورة الأعراف ١٤٣/٧ .
[2] شرح المفصل ١١١/٨ ، ١١٢ .
[3] رصف المباني ص ٢٨٥ .
[4] انظر : الجنى الداني ص ٢٧٠ .
[5] ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤ .
[6] شرح التسهيل ١٤/٤ .

﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [1] ، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى وقد يكون المنفي بها مقيداً بزمان معين كقوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴾ [2] ، فالنفي مرتبط باليوم ، وقد يكون المنفي بها مستمراً أبداً كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾ [3] ، فالنفي مستمر ، والتحدي قائم إلى يوم القيامة .

ويستدلُّ بهذه الشواهد على أنها لا تقتضي بذاتها تأبيد النفي وهذا بخلاف ما ذهب إليه الزمخشري من أن (لن) تفيد تأبيد النفي .

حيث قال الزمخشري [4] في معنى لن : (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل إلا أنَّ (لن) تنفيه نفياً مؤكداً ، وتأكيده ههنا للدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل منافٍ لأحوالهم ، كأنه قال : محالٌ أن يخلقوا ...

ولو اجتمعوا له " كأنه قال : مستحيل أن يخلقوا الذباب مشروطاً عليهم اجتماعهم جميعاً لخلقه وتعاونهم عليه ، وهذا من أبلغ ما أنزله الله في تجهيل قريش واستركاك عقولهم " [5] .

وجاء في الأنموذج قوله : " و (لن) نظير (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد أقول : إذا أردت نفي المستقبل مطلقاً قلت : لا أضربُ مثلاً ، وإذا أردتَ نفيه مع التأكيد قلت : لن أضرب " [6] .

وفي تفسير الزمخشري لقوله تعالى : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ [7] ما يدل على ما ذهب إليه من أنَّ (لن) تقتضي تأبيد النفي حيث قال : " فكيف قيل : أرني أنظر إليك ؟ قلت : معنى أرني نفسك ، اجعلني متمكناً من رؤيتك بأن تتجلى لي فأنظر إليك وأراك ، فإن قلت : فكيف قال : لن تراني ، ولم يقل لن تنظر إليَّ ، لقوله أنظر إليك ، قلت : لما قال أرني بمعنى اجعلني متمكناً من

---

[1] سورة طه ٩١/٢٠ .

[2] سورة مريم ٢٦/١٩ .

[3] سورة الحج ٧٣/٢٢ .

[4] انظر : شرح الأنموذج في النحو ، للعلامة الزمخشري بشرح الأردبيلي ، جمال الدين محمود عبد الغني ، حققه : د. حسن عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ص١٩٠ ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، (٤٦٧ –٥٣٨ هـ) ، مذيل بحاشية الإمام العلامة أحمد بن محمد المعروف بابن المنير ، وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعي ، ج٢ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ ، ص ٢١٢ ، مغني اللبيب ٢٤٨/١ ، شرح التصريح ٢٢٩/٢ ، همع الهوامع ٩٤/٣ ، شرح التسهيل ١٤/٤ ، أوضح المسالك ١٤٩/٣ .

[5] الكشاف ٢١١/٤ .

[6] الأنموذج ص١٩٠ ، وفي بعض النسخ (التأبيد) بدل قوله (التأكيد) .

[7] سورة الأعراف ١٤٣/٦ .

الرؤية التي هي الإدراك ، علم أن الطلبة هي الرؤية لا النظر الذي لا إدراك معه ، فقيل لن تراني ، ولم يقل : لن تنظر إلي " [1] .

وهو في موضع آخر يقول : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ [2] تأكيد وبيان ؛ لأن المنفي مناف لصفاته " [3] .

لقد أراد الزمخشري أن ينفي الرؤية لحال الخالق – عز وجل – واستشهاده بهذه الآية ليثبت معنى تأبيد النفي ، و استحالة المنفي بـ (لن) مردود عليه بكثير من آيات الذكر الحكيم فقد قال تعالى : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [4] ، وجاء في الحديث عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ ربَّكمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذاَ القَمَرَ ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهَ ... " [5] .
ومما يبطل ما ذهب إليه أيضاً ذكر الغاية بعد (لن) في الآيات المتقدمة (حتى يرجع) وتقييد الفعل بعدها بزمان (اليوم) ولما صح ذكر (أبداً) في قوله تعالى : ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾ [6] ، إذ لو كانت (لن) كما ذهب إليه أصبحت أبداً حشواً .

ولقد وافق الزمخشري على معنى التأكيد لـ (أن) كثيرون [7] منهم ابن الخباز حيث قال : " وأما لن : فلتوكيد النفي تقول : لا أكرِمك ، فإذا أردت التوكيد ، قلت : لن أكرمَك ، وفي التنزيل : ﴿ لَن تَرَانِي ﴾ [8] ، ﴿ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ [9] " [10] .
وخلاصة ما تقدم من الشواهد القرآنية ومذاهب العلماء حول (لن) فإن الصحيح من هذه المذاهب هو مذهب سيبويه والجمهور ، وهو أنَّ (لن) تنفي المستقبل من غير أن يشترط تأبيد النفي أو توكيده .

---

[1] الكشاف ١٥٣/٢ .
[2] سورة الأعراف ١٤٣/٦ .
[3] الكشاف ١٥٤/٢ .
[4] سورة القيامة ٧٥/ ٢٢ ، ٢٣ .
[5] صحيح البخاري ، حديث رقم ٥٥٤ ، ١/ ١٤٦ .
[6] سورة البقرة ٩٥/٢ .
[7] منهم ابن يعيش في شرح المفصل ١١١/٨ ، شرح الرضي على الكافية ٣٨/٤ ، الخضري ١١٠/١ ، ابن الخباز في توجيه اللمع ص٣٥٨ .
[8] سورة الأعراف ١٤٣/٧ .
[9] سورة الحج ٢٢/ ٤٧ .
[10] توجيه اللمع ص٣٥٨ .

ثالثاً : عمل (لن)

(لن) هي حرفٌ ناصبٌ للفعل الذي بعدها بنفسها ، وذلك على مذهب سيبويه ، وأكثر النحويين .

وهي تنصب المضارع كما أنَّ (لا) تنصب الاسم ، وذلك مثل : لن أقومَ ، ولن أضربَ ، ولا يجوز إضمارها [١] .

يقول ابن السراج : " ما انتصب بحرف ظاهر ، ولا يجوز إضماره وذلك ما انتصب بلن ، وكي " [٢] .

فعملها النصب ولا غير ، وقال ابن هشام في عملها :

" وعامله النصب دائماً ، بخلاف غيرها من أخواتها الثلاثة ، فلهذا قدمتها عليها في الذكر " [٣] .

ولهذا إن اجتمعت (لن) مع (أَنْ) ، اعتبرت (أن) مخففة من الثقيلة وليست الناصبة ؛ لأن الناصب لا يدخل على ناصب ، كما جاءت في قوله تعالى : ﴿ **أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ** ﴾ [٤] ، وقوله تعالى : ﴿ **أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ** ﴾ [٥] ، والتقدير : أنه لن يقدرَ ، وأننا لن نجمعَ ، والأفعال منصوبة بـ (لن) .

وقد وضح العكبري سبب عمل (لن) بقوله :

" وأما (لن) فتعمل لاختصاصها ، وتنصب لشبهها بـ (أنْ) من وجهين :

الأول : أنها تخلص الفعل للاستقبال كما تخلصه (أن) .

والثاني : أنها نقيضتها فتلك تثبته ، وهذه تنفي ما تثبته تلك " [٦] .

---

[١] الأصول ١٤٧/٢ ، توجيه اللمع ص ٣٥٨ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، شرح المفصل ١٥/٧ ، البسيط في شرح الزجاجي ص ٢٣١ ، شرح التسهيل ١٤/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٦٥ .

[٢] الأصول ١٤٧/٢ .

[٣] شرح شذور الذهب ص ٢٢٥ .

[٤] سورة البلد ٥/٩٠ .

[٥] سورة القيامة ٣/٧٥ .

[٦] اللباب ٣٢/٢ .

رابعاً : الجزم بـــ (لن)

لقد حُكِي عن العرب الجزم بـــ (لن) وهي لغة حكاها اللحياني في نوادره عن بعضهم ويورد المالقي سبباً للجزم بـــ (لن) قائلاً :

" تشبيها لها بـــ (لم) ؛ لأنها للنفي مثلها ، وأنَّ النون أخت الميم في اللغة ... " [١] .

ومما جاء مجزوماً بعد (لن) قول الشاعر :

أيادي سَبا يا عَزَّ ما كنتُ بعدكم فلن يحلَ للعينين بَعْدَكِ منظرُ [٢]

وقد قيل في هذا الشاهد (لن يحلَ) أنه محتمل للتعويض بالفتحة ، وفي هذا يقول المالقي :

" وأظهرُ من هذا عندي أن يكون الأصل : (يَحْلي) بإثبات الألف والنصب مقدرٌ في الواو المنقلبة الألف عنها ، ثم حذفت واجتُزِئَ بالفتحة التي فيها قبلها في الدلالة عليها " [٣] .

وتذهب الباحثة في هذا المقام إلى أنَّ الجزم بـــ (لن) لا يمكن أن يعمم عليـــه قاعـــدة ، ولا يبنى عليه دليل أو يقاس عليه ، خاصة وأن هذا الجزم بـــ (لن) هو لغة نادرة عن بعـــض العرب كما تقدم ، وقد قدم النحاة لهذا الشاهد الشعري تخريجات وتأويلات أخرى ، وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج .

خامساً : الفصل بين (لن) ومعمولها

ذهب جمهور النحويين إلى عدم جواز الفصل بين (لن) ومعمولهـــا اختيـــاراً ؛ لأنهـــا محمولة على (سيفعل) ، إلا أنه ورد الفصل بـــ (ما) المـــصدرية الظرفيـــة فـــي ضـــرورة الشعر [٤] .

ومن ذلك قول الشاعر :

---

[١] رصف المباني ص ٢٨٧ .

[٢] البيت من الطويل وهو لكثير عزة ، وهو في ديوانه ، حققه : د. إحسان عباس ، نشر دار الثقافة بيـــروت ، لبنان ، ١٣٩١ هـــ – ١٩٧١ م ، ص ٣٢٨ ، شرح شواهد المغني ٦٨٧/٢ ، بلا نسبة في رصف المبـــاني ص ٢٨٨ ، مغني اللبيب ٢٨٥/١ ، الجنى الداني ص ٢٧٢ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣ .

[٣] رصف المباني ص٢٨٨ .

[٤] ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤ ، الكافية في النحو ٢٣٥/٢ ، المقرب ص ٢٧٨ ، النحو الوافي ٣٠٠/٤ .

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدعَ القتال وأشهدَ الهيجاءَ [1]

هذا مذهب البصريين وهشام ، وأجاز الكسائي والفراء الفصل بالقسم مثل : لن واللهِ أكرمَ زيداً ، وزاد الكسائي جواز الفصل بينهما بمعمول الفعل مثل : لن زيداً أُكرمَ ، وأضاف الفراء الفصل بأظن مثل : لن أظن أزورَك بالنصب وبالشرط مثل : لن إن تزرني أزورَك أو أزرْك بالنصب أو بالجزم فتلغي لن [2] .

وكما لا يجوز الفصل بين (لن) ومعمولها في الاختيار ، " كذلك لم يجز لن تفعلَ ولا تضربَ زيداً بنصب تضرب ؛ لأن الواو كالعامل ، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ (لا) كما يقال : لن لا تضربَ زيداً " [3] .

قال أبو حيان : " وأصحابُ الفراء لا يفرقون بين (لنْ) ، والمنصوب اختياراً " [4] .

يقول السيوطي وهو الصحيح معللاً ذلك بقوله : " لأنَّ (لن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال ، فكما لا يجوز الفصلُ بين (إنَّ) واسمها لا يجوز بين (لن) وأخواتها والفعل ، بل الفصل بين الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء ؛ لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء " [5] .

والصواب في هذه المسألة هو مذهب جمهور النحويين حيث لا يجوز الفصل بين (لن) ومعمولها في الاختيار وما قدمه السيوطي من تعليل يدعم مذهب الجمهور ويؤيده .

---

[1] البيت من الكامل ، منسوب لـ إبراهيم بن هرمة في شرح شواهد المغني ٦٨٣/٢ ، هو بلا نسبة في الخصائص ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، حققه : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ج ٢ ، ص ٤١١ ، حاشية الصبان ٢٨٤/٣ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، المقرب ص ٢٨٧ ، مغني اللبيب ٢٨٣/١ ، شرح التسهيل ٢٢/٤ .

الشاهد : كما جاز الفصل بين (أن) واسمها بالظرف ، نحو : بلغني أن في الدار زيداً فكذلك شبه (لن) مع الضرورة بها ففصل بينها وبين منصوبها بالظرف الذي هو (ما رأيت أبا زيد) ؛ أي مدة رؤيتي .

[2] انظر : ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤ ، همع الهوامع ٩٦/٣ .

[3] همع الهوامع ٩٦/٣ .

[4] ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤ .

[5] همع الهوامع ٩٧/٣ .

سادساً : تقديم معمول الفعل على (لن)

ذهب النحويون إلى جواز تقديم معمول معمول (لن) عليها ، وذلك مثل : زيداً لن أضرب [١]

وبه استدل سيبويه على بساطتها ، حيث قال :

" ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أما زيداً فلن أضربَ ؛ لأن هذا اسمٌ ، والفعل صلةٌ فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له " [٢] .

ومنع ذلك الأخفش الصغير [٣] ، فلا يجوز عنده تقديم معمول المعمول مطلقاً [٤] .

وقال أبو حيان : " إلا أن يكون تمييزاً فلا يجوز تقديمه على مذهب سيبويه والجمهور ، لا تقول : عرقاً لن يتصبَّبَ زيدٌ " [٥]

سابعاً: القول في (لن) الدُّعائية

" ذهب جمهور النحويين إلى أن الفعل بعد (لن) لا يخرج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا " [٦] .

وذهب قوم : إلى أنه قد يخرُج بعد (لن) إلى الدعاء كحاله بعد (لا) ، ومنهم ابن السراج ، وابن هشام ، والسيوطي واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى : ﴿ **رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ** ﴾ [٧] .

---

[١] الكتاب ٥/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤ ، مغني اللبيب ٢٨٤/١ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، اللباب ٣٣/٢ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، شرح المفصل ١٥/٧ ، الكافية في النحو ٢٣٥/٢ ، الأشباه والنظائر ٣١٤/٢ ، شرح التسهيل ١٥/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٣٩/٤ .

[٢] الكتاب ٥/٣ .

[٣] المغني ٢٨٤/١ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤ .

[٤] هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر ، (ت ٣١٥هـ – ٩٢٧ م) ، روى عن المبرد وثعلب وغيرهما ، نحوي من أهل بغداد وتوفُي بها ، من تصانيفه : شرح كتاب سيبويه ، والمهذَّب . انظر : وفيات الأعيان ٣٠١/٣ ، الأعلام ٢٩١/٤ .

[٥] ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤ .

[٦] همع الهوامع ٩٥/٣ .

[٧] سورة القصص ٢٨/ ١٧ ، همع الهوامع ٩٥/٣ .

وقد جاء في حاشية الصبان أن هذه الآية لا يتعين فيها هذا المعنى وعلل ذلك بقوله : " لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب " [١] .

ويرد هذا القول : قول الشاعر : ثم لا زلتُ لكم ... " باستخدامه لضمير المتكلم (زلتُ) فقد استدلوا على (لن) الدعائية بقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ثم لازلتُ لكُم خالداً خلودَ الجبَالِ [٢]

ويرى السيوطي أن (لن) في هذا البيت دعائية معللاً ذلك بقوله :

" لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أنَّ المعطوف عليه دعاء لا خبر " [٣] .

ويرى الأزهري أنها لا تقع دعائية ، وذهب إلى أن معنى (لن) في الآية النفي المحض ، وذلك قوله : " ولا تقع (لن) دعائية بأن يكون الفعل بعدها دعاء خلافاً لابن السراج ، وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى :

﴿ **فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ** ﴾ [٤] ، مدعين أن معناه فاجعلني لأكون ولا حجة لهم فيها لإمكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة من الله – تعالى – أن لا يظاهر مجرماً جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه " [٥] .

---

[١] حاشية الصبان ٢٧٨/٣ .

[٢] البيت من الخفيف ، هو للأعشى في ديوانه ، بنص (لهم خالداً) بدل (لكم) ، حققه وقدم له : المحامي فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة النشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ص٢٨ ، شرح التصريح ٢٢٩/٢ ، الأصول ١٧١/٢ ، شرح التسهيل ١٥/٤ ، شرح شواهد المغني ٦٨٤/٢ .

والشاهد فيه : خروج الفعل بعد (لن) إلى الدعاء .

[٣] همع الهوامع ٣/ ٩٦ .

[٤] سورة القصص ٢٨/ ١٧ .

[٥] شرح التصريح ٢٢٩/٢ .

المبحث الرابع : كي

أولاً : أنواع (كي)

إن لـــ (كي) في كلام العرب موضعين [1] :

الموضع الأول : أن تكون (كي) حرفاً جاراً ، بدليل دخولها على الاســم ، ولا تــدخل عليها اللام ، وذلك إذا استفهموا عن شيء قالوا كيْمَه؟ ؛ أي لأي سبب فعلت ، أو لأي علة فعلت ، وهي جواب لقولك : لِمَه ؟ ، إذا قال القائل لم فعلت كذا ؟ فتقول : كي يكون كذا ، ولم جئتنــي فتقول : كي تعطيَني .

حيث إنَّ كيمه بمعنى لِمَه ، و(ما) اسم للاستفهام ، والهاء لبيان الحركة والألف محذوفة ، ولــو كانت (كي) بمعنى (أن) لم تدخل على الاسم .

فمن المقرر من لسان العرب أن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر حذفت ألفها نحــو : بِمَ ، ولِمَ ، وفيمَ ، وعمَّ ، فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت .

فالحرف (كي) مقارب لمعنى اللام إذا قلت : فعلت ذلك لكذا ونحوه ، فأما قول من قال كيمه في الاستفهام ، فإنه جعلها مثل لِمَه حرفاً ، وفي ذلك يقول ابن يعيش :

" من العرب من يقول كيمه فيدخل (كي) على (ما) الاستفهامية ، ويحذف ألفها تخفيفاً وفرقــاً بينها وبين الخبرية ثم يدخل عليها هاء السكت لبيان الحركة ، فلو كانت (كي) هنا غير حــرف جر لم تدخل على (ما) الاستفهامية ؛ لأن عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء ، ويدل علــى أن ما ههنا استفهام حذف ألفها ولا تحذف ألف (ما) إلا إذا كانت استفهاماً عند دخــول حــرف الجر عليها " [2] .

فهي في هذا الموضع بمنزلة لام التعليل معنىً وعمــلاً وهــي الداخلــة علــى (مــا) الاستفهامية كما تقدم ، وعلى (ما) المصدرية كما في قول الشاعر :

---

[1] الكتاب ٦/٣ ، حاشية الصبان ٢٧٨/٣-٢٨٠ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، المقتضب ٨/٢ ، ٩ ، الأصــول ١٤٧/٢ ، الإنصاف ٥٧٠/٢-٥٧٤ ، اللباب ٣٣/٢ ، ٣٤ ، شرح المفصل ١٤/٩، شرح ألفية ابن مالــك لابــن الناظم ص ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، أوضح المسالك ١٥٠/٣ ، ١٥١ ، الجنى الداني ص ٢٦١، ٢٦٢ ، الكافية ٢٣٩/٢ ، همع الهوامع ٩٧/٣ ، ٩٨ ، رصف المباني ص ٢١٥-٢١٧ ، مغني اللبيب ١٨٢/١ .

[2] شرح المفصل ١٤/٩ .

إذا أَنْتَ لم تنفعْ فَضُر ، فإنَّما يرادُ الفَتَى كيْمَا يضرُّ وينفَعُ [1]

وقد أشار سيبويه إلى (كي) الجارة بقوله :

" وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه ، وحتى متى ، ولِمَه ، فمن قال كيمه فإنه يضمر (أن) بعدها ... ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام " [2] .

فعلى هذا إذا دخلت (كي) على الأفعال المضارعة ، ولم تدخل عليها اللام فهي تعليلية جارة ، وانتصب ما بعدها بإضمار (أن) كما ينتصب بعد اللام ، وكان المصدر من أن وما عملت فيه في موضع الجر بها ؛ وذلك لأن حرف الجر لا يعمل في الفعل ، فتضمر معه (أن) ، لتصير داخلة على الاسم في التقدير .

وقد وضَّح ابن السراج علَّة ذلك بقوله :

" فأمَّا قول من قال : كيمه في الاستفهام ، فإنه جعلها مثل لِمَه ، فقياس ذلك أن يُضمر (أن) بعد (كي) إذا قال : كي يفعل ؛ لأنه قد أدخلها على الأسماء " [3] .

وهذا هو ما ذهب إليه المبرد والمالقي

وقال السيوطي : " وإضمار (أن) بعد الجارة على جهة الوجوب ، فلا يجوز إظهارها عند البصريين إلا في ضرورة ، وجوَّزه الكوفيون في السعة " [4] .

---

[1] والبيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ، انظر : شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله) ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر – بيروت ، ط١ ، ١٩٦٤ م ، ص٢٤٦ ، وقد ورد بلفظ يرجَّى بدل يُراد ، وهو في مغني اللبيب ١٨٢/١ بنفس اللفظ ، وقد نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ٥٠٧/١ للنابغة الذبياني ، أو للنابغة الجعدي ، كذلك في خزانة الأدب ٥٩٢/٣ و ٤٩٨/٨، هو بلا نسبة في الكتاب ٦/٣ ، الأشموني ٢٧٩/٣ ، الجنى الداني ص٢٦٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٦/٤ ، شرح الرضي على الكافية ٥١/٤ ، شرح التسهيل ١٦/٤ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، شرح شذور الذهب ص٢٢٦ ، شرح المفصل ٩/ ١٤ .

روي البيت بنصب يضر وينفع ، كما روي برفعهما ، وفي حالة النصب تكون (ما) زائدة والفعل منصوب بكي ، وقبلها لام التعليل مقدرة ، وبرفع يضر وينفع ، قيل : (ما) كافة ، وقيل : مصدرية وكي جارة ؛ أي لمضرته ومنفعته ، فقد جاءت (ما) مصدرية وأدخل عليها (كي) الجارة كما تدخل عليها اللام ، والمعنى : إنما يراد الفتى للضرِّ والنفع .

[2] الكتاب ٦/٣ .

[3] الأصول ١٤٧/٢ ، المقتضب ٨/٢ ، رصف المباني ص٢١٦ ، اللباب ٣٤/٢ .

[4] همع الهوامع ١٠٠/٣ .

وخلاصة ما تقدَّم أنه إذا قلت : جئتك كي تكرمَني ، أو كي يفعل ، فمعناه : لإكرامي ، وللفعلِ ، والتقدير : لأن تكرمَني ، ولأن تفعلَ ، و(أن) وما عملت فيه في موضع المصدر المخفوض .

وقد تأتي (أن) ظاهرة بعد (كي) في الضرورة ، ولا تسبقها اللام ، وهي في هذا الموضع أيضاً تعليلية جارة مثل : جئتك كي أن تكرمَني ، ويمتنع أن تكون مصدرية ، فلا يدخل الحرف المصدري على مثله .

يقول ابن مالك : " وتترجح مع إظهار (أن) مرادفة اللام على مرادفة (أن) " [١] .

وقد تأتي (أن) مقدرة ، نحو : جئت كي تكرمني ، فتكون (كي) جارة على أحد الوجهين كما سيأتي ، ومثال ما جاءت فيه (أن) ظاهرة بعد (كي) قول الشاعر :

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصبحت مانحاً لسانَكَ كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعَا [٢]

والراجح في هذا البيت أن (كي) جارة ؛ لأن توكيد الحرف بالحرف شاذ في الاستعمال دون القياس ، فكان القول به أولى ، ولو كانت ناصبة لجمعت بين ناصبتين ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : " ودخول (أن) بعد (كي) إذا كانت حرف جر ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة " [٣] .

وتتعيَّن (كي) الجارة أيضاً قبل اللام نحو : جئتُ كي لأقرأ .

---

[١] شرح التسهيل ١٥/٤ .

[٢] البيت من الطويل وهو لجميل بن معمر (جميل بثينة) في ديوانه ، حققه وقدم له : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب – بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٠ م ، ص ٥٧ ، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني ٥٠٨/١ ، وقد نسبه البغدادي إلى حسان بن ثابت في خزانة الأدب ٤٨١/٨ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٦/٤ ، شرح التصريح ٢٣١/٢ ، الكافية ٢٣٩/٢ ، توجيه اللمع ص٣٥٨ ، حاشية الخضري ١١٠/١ ، شرح شذور الذهب ص ٢٢٦ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٧ ، حاشية الصبان ٢٧٩/٣ ، أوضح المسالك ١٥١/٣ ، مغني اللبيب ١٩٩/١ .
والشاهد هنا (كيما) حيث جمع فيه بين (كي) و (أن) ولا يجوز ذلك إلا في الضرورة .

[٣] شرح المفصل ١٤/٩ .

قال ابن مالك : " فكي في نحو هذا حرف جر قطعاً ، واللام بعدها مؤكدة ؛ لأن توكيد حرف الجر بمثله ثابت ، وتأخير اللام عن الحرف المصدري غير ثابت " [١] .

وقال السيوطي : " ولا يجوز أن تكون (كي) ناصبة للفعل بينها وبين الفعل باللام .
ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره .
ولا يجوز أن تكون (كي) زائدة ، لأنَّ (كي) لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه .
وهذا التركيب أي مجيء (كي) قبل اللام نادرٌ " [٢]
ومنه قول الطرِّماح [٣] :

كادوا بنصرِ تميم كي لِيلْحِقَهم فيهم فقد بَلَغوا الأمر الذي كادُوا [٤]

الموضع الثاني : أن تكون (كي) حرفَ نصب بنفسها ، فهي مصدرية ناصبة ، وذلك إذا دخلت عليها اللام أو أريدت ، ولا تأتي بعدها (أن) ؛ فإن دخلت (اللام) على (كي) وجب أن تصير بمعنى (أن) ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله ؛ ولذلك هي ناصبة بنفسها وهذا كقولك : (جئتك لكي أكرمَك) والمعنى : لأن أكرمَك ، فكي هنا بمنزلة (أن) معنىً وعملاً وهي وما عملت فيه في موضع مصدر باللام ، والتقدير لأن أكرمَك ، والمعنى لإكرامِك.

وإلى هذا الموضع أشار النحاة ، فقد قال سيبويه :
" وأمَّا من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيْمَه فإنها عنده بمنزلة (أن) ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن " [٥] .

---

[١] شرح التسهيل ١٧/٤ .

[٢] همع الهوامع ١٠٠/٣ .

[٣] الطرماح بن حكيم بن الحكم ، (ت ١٢٥هـ – ٧٤٣ م) ، من طيء ، شاعر إسلامي فحل ، ولد ونشأ في الشام ، كان هجاءً معاصراً للكميت صديقاً له ، انظر : الأغاني ١٤٨/١٠ ، وخزانة الأدب ٤١٨/٣ ، والأعلام ٢٢٥/٣ .

[٤] البيت من البسيط ، هو للطرماح بن حكيم في همع الهوامع ١٠٠/٣ ، بلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٦٤ ، شرح التسهيل ١٧/٤ ، حاشية الصبان ٢٨١/٣ .
والشاهد في البيت (كي ليلحقهم) فقد جاءت كي ووقعت بعدها اللام وهذا التركيب من قبيل النادر ، وإن كي ههنا يتعين حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها ، وإنما جمع بينهما للتأكيد .

[٥] الكتاب ٦/٣ .

قال المبرد : " وأما (كي) ففيها قولان : أما من أدخل اللام فقال : لكي تقومَ يا فتى ، فهي عنده والفعلُ مصدر، كما كان ذلك في (أنْ) " [1]
ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [3] .

وهي حينئذٍ حرف مصدري ونصب مثل (أن) ، وتكون هي والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور باللام ، ولو كانت (كي) حرف جر لجمعت بين جارتين وحرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح ، بلا ضرورة إليه .

ويؤكد ابن مالك مصدريتها في مثل هذه الأمثلة بأدلة منها قوله : " ويؤيده صحة حلول (أن) محلَّها ؛ ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل " [4]

وقد بين المالقي علة عمل (كي) النصب بنفسها في هذا الموضع قائلاً :
" وإنما حكمنا أن (كي) تنصب بنفسها في الموضع الثاني ؛ لأن الأصل في كل ما ولِيَ شيئاً وطلبه ، وأثر فيه العملُ أن يُحكم بالعمل له ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره ، ووجب تقدير اللام قبلها لأنها لا يستقيمُ تقديرُ غيرها ، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع ، كما ذُكِر في قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [5] " [6]

فإذا لم تدخل اللام على (كي) ، احتملت الوجهين :
فإن قُدِّرت اللام قبلها فهي الأولى التعليلية الجارة المقدرة باللام ، والتي تنصب ما بعدها بإضمار (أنْ) ، وأن تكون الثانية الناصبة بنفسها المقدرة بـ (أن) ومثله في الاحتمالين قوله تعالى :

---

[1] المقتضب ٨/٢ .
[2] سورة الحديد ٥٧ /٢٣ .
[3] سورة الأحزاب ٣٧/٣٣ ، الشاهد في قوله تعالى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ، ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ ﴾ حيث وقعت اللام حرف تعليل وجر ، وكي حرف مصدري ونصب ، والفعل (تأسوا) منصوب وعلامة نصبه حذف النون ، و(يكون) منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، وكي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام .
[4] مغني اللبيب ١٨٢/١ .
[5] سورة الحديد ٥٧ /٢٣ .
[6] رصف المباني ص٢١٧ .

﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ ﴾ [1] ، وحينئذ يمكن توجيهها مصدرية بإضمار اللام قبلها ، أو تعليلية بإضمار (أن) بعدها ، وكذلك قول الشاعر :

أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقربْتي فتتركَها شنَّاً ببيداءَ بَلْقَعِ [2]

وفي تعليق لابن يعيش على هذا البيت قال : " ودخول (أن) بعد (كي) إذا كانت حرف جر ضرورة ، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة ، وأما ظهور (أن) بعد لكي فما أبعده ، وأما البيت الذي أنشده فليس بمعروف ولا قائله ، ولئن صح كان حمله على الزيادة والبدل من كيما ؛ لأنه في معناه كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه فاعرفه " [3]

وهذا ما ذهب إليه ابن الناظم ، حيث اعتبر هذا التركيب من قبيل الشاذ فقال :

" وتتعين الناصبة بعد اللام إلا إذا اضطر الشاعر فأظهر (أن) بعدها ، كقول الشاعر : أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقربْتي ... ؛ لأنه إذا لم تظهر (أن) بعد (كي) ، وكان قبلها اللام فليس في جعلها الناصبة وهي وصلتها في موضع الجر باللام مخالفة لأصل ، ولا ارتكاب لشذوذ وفي

---

[1] سورة الحشر ٧/٥٩ ، إعراب ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ :

إعرابها على أن (كي) مصدرية : كي حرف مصدري ونصب ، لا : حرف نفي ، يكون : فعل مضارع منصوب بالحرف كي ، وهي والفعل في تأويل مصدر مجرور بلام مقدرة واسم يكون ضمير مستتر ، ودولة خبرها .

إعرابها على أن كي حرف تعليل وجر : كي حرف تعليل وجر ، ويكون : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد كي ، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بالحرف كي .

[2] البيت من الطويل ، وقد حكى البغدادي : وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحو ، ولكنه لا يعرف قائله ، في خزانة الأدب ١٦/١ و ٤٨١/٨ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، هو بلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٦ ، ٣١٦ ، حاشية الصبان ٥٤٩/٣ ، مغني اللبيب ١٨٢/١ ، شرح شواهد المغني ٥٠٨/٢ ، شرح المفصل ١٩/٧ و ١٦/٩ ، الكافية ٢٣٩/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤٩/٤ ، شرح التسهيل ١٧/٤ ، شرح التصريح ٢٣١/٢ ، الجنى الداني ص ٢٦٥ .

والشاهد في قوله (لكيما أن تطير) حيث يحتمل أن تكون اللام حرف جر ، و(كي) حرف مصدري ونصب ، و(ما) زائدة و(أن) مصدرية توكيد للحرف (كي) ، تطير : مضارع منصوب بالحرف (كي) ، و (كي) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام .

والاحتمال الآخر أن (كي) حرف تعليل وجر ، فيكون الإعراب : اللام حرف جر و(كي) حرف جر توكيد للام ، أن : حرف مصدري ونصب ، وتطير مضارع منصوب بأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام .

[3] شرح المفصل ١٦/٩ .

جعلها جارة مؤكدة للام نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وهو خلاف الأصل ، وتوكيد الحرف بالحرف وهو في غاية الشذوذ ، فوجب اجتنابه " [١]

وقد أوضح الأشموني عللاً ثلاثة لترجيح احتمال (كي) التعليلية المؤكدة للام على احتمال كونها مصدرية مؤكدة بأن ، وذلك قوله :
" والأول : أنَّ (أنْ) أم الباب فلو جعلت مؤكدة لكي لكانت (كي) هي الناصبة فيلزم تقديم الفرع على الأصل .
والثاني : ما كان أصلاً في بابه لا يكون مؤكداً لغيره .
والثالث : أنَّ (أنْ) لاصقت الفعل فترجح أن تكون هي العاملة . " [٢]

وأضاف خالد الأزهري علَّة أخرى وهي قوله : " وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية ؛ لأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري " [٣]

وقال أبو حيان بعدم جواز قياس زيادة (أن) بعد (كي) ، ولا ينبغي أن يبنى عليها قاعدة وذلك قوله : " ولا تقاس زيادة (أن) بعد (كي) ، وقاسه الكوفيون ، يقولون : جئت كي أن أزورَك والمحفوظ إظهار (أن) بعد (كي) المتصل بها (ما) وأما بغير (ما) فلا أحفظه " [٤]

ويضيف السيوطي في هذا المقام تساؤلاً مبنياً على مذهب احتمال الوجهين في مثل : جئت كي أتعلم ، وهو أنه : هل يجوز أن تدخل كي على اللام أم لا يجوز ؟ ويجيب عنه بقوله : " والجواب أنَّك إن قدرتها الجارة لم يجز ، لأنَّ (كي) كاللام ، فلا تدخل عليها إلا مع (أنْ) كما في اللام نحو : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ ﴾ [٥] ، وإن قدَّرتها الناصبة جاز نحو : كيلا تُقَدِّمَ " [٦]

---

[١] شرح التسهيل ١٧/٤ .
[٢] حاشية الصبان ٢٨٠/٣ ، همع الهوامع ١٠٠/٣ ، ١٠١ .
[٣] شرح التصريح ٢٣١/٢ .
[٤] ارتشاف الضرب ١٦٤٦/٤ .
[٥] سورة الحديد ٢٩/٥٧ .
[٦] همع الهوامع ٩٩/٣ .

وكما تقع (كي) حرفاً ،فتدخل على (ما) الاستفهامية أو المصدرية ، أو على فعل مضارع منصوب فكذلك تكون اسماً مختصراً أو مخففاً من كيف فتدخل على الاسم ، والفعل الماضي والمضارع المرفوع ، ومثل ذلك قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سِلْمٍ ، وما ثَئِرَتْ قتلاكُمُ ، ولظى الهَيْجاء تَضْطَرِم ؟ [1]

وأخيراً فإن (كي) حرف مشترك على مذهب سيبويه والجمهور ، فهي تأتي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها ، وتأتي تعليلية جارة مثل اللام ، وقد تحتمل الوجهين في موضعين :

١. أن تذكر وحدها في الكلام ، ولم تسبقها اللام ، ولم تأتِ بعدها (أن) .
٢. أن تتقدمها اللام وتتأخر عنها (أن) .

ثانيا : عمل (كي)

اختلف النحويون في حكم (كي) ، فقيل إنها جارة ناصبة ، وقيل جارة فقط والنصب بعدها بأن مضمرة ، وقيل ناصبة والجر بعدها بحرف جر مقدر .

كي هي حرف بالاتفاق ، وذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها مشتركة بين الناصبة والجارة ، حيث تكون جارة بمعنى اللام وناصبة للمضارع ، فإذا نصبت فمذهب سيبويه أنها تنصب هي بنفسها ، كما أنها تنصب ظاهرة ولا يجوز حذفها كما (أن) [2] .

فقد قال سيبويه في (كي) الناصبة : " وأما من أدخل عليها اللام ، ولم يكن من كلامه كيْمَهْ فإنها عنده بمنزلة (أن) ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على (أنْ) " [3]

---

[1] البيت من البسيط ، مجهول القائل ، وقد استشهد به في مغني اللبيب ١٨٢/١ و٢٠٤ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٢٥ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٦ ، وحاشية الصبان ٢٧٩/٣ ، وحاشية الخضري ١١١/١ ، وشرح التسهيل ١٩/٤ .
والمعني كيف تميلون إلى سلام ، ولم تأخذوا بثأر قتلاكم ، ونار الحرب مازالت مشتعلة ؟
والشاهد فيه (كي) فقد جاءت بمعنى (كيف) فحذف الفاء ، كما قال بعضهم (سو أفعلُ) يريد سوف ، وقد دخلت على فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة .

[2] الكتاب ٣/ ٥- ٧ ، المقتضب ٨/٢ – ٩ ، شرح المفصل ١٤/٩ – ١٦ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٥/٤ الكافية ٢٣٩/٢ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٢٣١ ، شرح الرضي على الكافية ٤٨/٤ ، ٤٩ ، المغني ١٨٣/١ .

[3] الكتاب ٦/٣ .

وهو في موضع آخر يعتبرها الناصبة بنفسها لاختصاصها بالأفعال فيقول :
" واعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها لا تعمل في الأسماء كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال ، وهي : أن ، وذلك قولك : أريد أن تفعلَ ، وكي ، وذلك : جئتُك لكي تفعلَ ولَنْ " [١]

وذهب الخليل والأخفش [٢] إلى أنَّ (أنْ) مضمرة بعدها ؛ وذلك لأن الخليل يرى أنه لا ناصب للمضارع سوى (أن) المصدرية ظاهرة ومقدرة .
فقد قال الأخفش : " المنتصب بـ (كي) هو أيضاً على ضمير أن ... وكذلك ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [٣] أن مضمرة وقد جرتها (كي) " [٤]
وذهب الكوفيون [٥] إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة ، وقيل مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للمضارع .
وقد نسب لهم الرضي قولهم بأن (كي) حرف ناصب ، ولكنه يرى في ذلك مخالفة لعدة أصول وهو ما ذهب إليه الأشموني حيث إن تأويل (كيمه) على تقدير كي تفعل ماذا ، يبطل من عدة وجوه قوله : " ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب على الرغم من أنهم نصوا على أن حذف معمول نواصب الفعل لا يجوز " [٦]

هذا وقد أورد أبو حيان في ارتشافه من لسان العرب صوراً عدةً لكي جاء بعدها الفعل المضارع منصوباً ، فهي إما أن تذكر لوحدها ، أو تسبق باللام ولا تأتي بعدها (أن) أو تتقدمها اللام وتتأخر عنها (أن) ، أو تلحقها اللام ، وهو قوله : " وسُمِع من لسان العرب : جئتُ كي أتعلَّمَ ، ولكي أتعلَّمَ ، ولكيما أن أتعلَّمَ بالنصب ، وكيما أن أتعلَّمَ ، وكي لأتعلمَ ، و ... " [٧]

---

[١] الكتاب ٣/٥ .
[٢] معاني القرآن للأخفش ، ١/ ٣٠٠ ، شرح الرضي على الكافية ٤/٤٨ ، ٤٩ ، خزانة الأدب ٨/٤٨٢ ، المغني ١/١٨٣ ، همع الهوامع ٣/٩٨ .
[٣] سورة الحشر ٥٩ /٧ .
[٤] معاني القرآن للأخفش ١/٣٠٠ .
[٥] ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٥ ، الأشموني ٣/٢٨٠ ، الجنى الداني ص ٢٦٢ .
[٦] شرح الرضي على الكافية ٤/٥٠ ، الكافية ٢/٢٣٩ ، الجنى الداني ص ٢٦٣ .
[٧] ارتشاف الضرب ٤/١٦٤٥ .

وقال ابن هشام : " والمضارع بعد ناصب وهو (لن) أو (كي) المصدرية مطلقاً ... وقولي مطلقاً راجع إلى : لن وكي المصدرية ، فإن الناصب لا يتخلَّف عنهما " [١]

وقد أنكر ما ذهب إليه الكوفيون من أن (كي) ناصبة دائماً بقوله : " وعن الكوفيين أنها ناصبة دائماً ، ويرده قولهم كيْمَهْ كما يقولون لِمَه ... " [٢]

ورجَّح السيوطي مجيء (كي) الناصبة أكثر من الجارة بقوله : " النصب بكي أكثر من الجر ، ولم يمكن تأويل الجر ؛ لأن حرفه لا يضمر فحكم به " [٣]

وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل بقوله : " وقلَّ من ذكر كيْ ولعلَّ ، ومتى في حروف الجر " [٤]

ولا موضع لـ (كي) من الإعراب كما هو الحال في (أن) وفي ذلك يقول أبو حيان : " ولا تتصرف تصرف (أن) ، ولا تكون مبتدأة ، ولا فاعلة ، ولا مفعولة ، ولا مجرورة بغير اللام " [٥]

مما تقدم يتضح أن (كي) حرفٌ متعدد الأنواع ،يعنينا منها النوع المصدري المختص بالدخول على الفعل المضارع ، وعلامة مصدريته وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع أن المصدرية بعده في الرأي الأرجح ، ولذلك فهو ينصب المضارع وجوباً بنفسه مباشرة ، لا بأن المضمرة وجوباً كما يرى بعض النحاة .

ثالثاً : معنى (كي)

(كي) هي حرف مصدري ونصب واستقبال يفيد التعليل والسببية كما أجمع على ذلك معظم النحويين ، وإن معنى التعليل الذي يصحب (كي) هو من لام التعليل التي تقترن بها لفظاً أو تقديراً ، تقول : سألتك لكي تخبرني وهي مساوية في المعنى لقولك : كي تخبرني ، والفعل مع (كي) مؤول بمصدر في محل جر باللام ، وإذا حذفت اللام ، بقي معناها ، ونصب المصدر المؤول بنزع الخافض .

---

[١] شرح شذور الذهب ص ٢٢٦ .

[٢] المغني ١٨٣/١ ، حاشية الصبان ٢٨١/٣ .

[٣] الأشباه والنظائر ٣١٦/٢ .

[٤] شرح ابن عقيل ٣/٣ .

[٥] ارتشاف الضرب ١٦٤٦/٤ .

هذا وقد صنفها ابن يعيش في باب لوحدها وخصها بعنوان أسماه : من أصناف الحرف حرف التعليل ، وقد قال : " وهو كي يقول القائل قصدت فلاناً فتقول له كيمه ، فيقول كي يحسن إلى ، وكيمه مثل فيمه ، وعمه ، ولِمَه دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية محذوفاً ألفهـا ، ولحقت هاء السكت " [١]

وذهب الهرمِيّ في معنى (كي) إلى أنها للعلة والغرض قائلاً :
" وأما (كي) فحرف معناه العلة والغرض من ذلك أنك إذا قلت : قصدتك كي تثيبَني ، فهم مـن ذلك أن الغرض إنما هو الثواب ، وعلة لوجوده " [٢]

وقال رضي الدين : " وكي مثل : أسلمت كي أدخل الجنة ، ومعناها السببية " [٣]
وذلك إلا ما كان من أبي حيان والسيوطي فقد ذهبا إلى أنه إذا انتصب الفعـل المـضارع بعـد (كي) فلا تدل على سببية ، ولا تفيد علَّة ؛ لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كأن [٤] .

وتذهب الباحثة في معنى (كي) أنها للتعليل والسببية ؛ وذلك أنها تصلح جواباً لقولك لِمَ أو لماذا ، حيث تبين السبب الذي من أجله وقع الفعل تقول لم هربت ؟ فيجيب كـي أنجـو مـن خطر العدو .

رابعاً : حكم تقديم معمول (كي) عليها

حكم (كي) عند الجمهور حكم (أن) حيث لا يجوز أنْ يتقدم على (كـي) معمـول الفعل المنصوب بعدها ، فلا يقال : جئتك كي زيداً تضرب ؛ لأنها إمَّا جـارة أو ناصـبة ، ولا يتقدم عليها معمول ما بعدهما فلا يقال : جئت النحوَ كي أتعلمَ، ولا النحوَ جئتُ كي أتعلمَ [٥]

وقد وضح السيوطي علة عدم جواز ذلك بقوله :

---

[١] شرح المفصل ١٤/٩ .
[٢] المحرر في النحو ١٠٨٠/٣ ، شرح التصريح ١٤/٩ .
[٣] شرح الرضي على الكافية ٤٨/٤ ، الكافية ٢٣٩/٢ ، توجيه اللمع ص ٣٥٨ ، شرح التسهيل ١٦/٤ ، الأشباه والنظائر ٣١٦/٢ .
[٤] انظر : ارتشاف الضرب ١٦٤٦/٤ ، همع الهوامع ٩٧/٣ ، ٩٩ .
[٥] الكافية ٢٤٠/٢ ، الأشباه والنظائر ٣١٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية ٥١/٤ ، ارتشاف الضرب ١٦٤٩/٤ ، همع الهوامع ١٠٢/٣ .

" لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأن ، فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم معمول صلة الحرف الموصول " [١]

كما وقد بين الصور التي يمتنع فيها تقدم معمول معمولها عليها مع بيان علة المنع في كل صورة بقوله : " وتقدم معمول معمولها ممنوع ، وله ثلاث صور : أحدها : تقدمه على المعمول فقط نحو : جئت كي النحوَ أتعلَّم . والثانية : على (كي) فقط نحو : جئت النحوَ كي أتعلَّمَ . والثالثة : على المعمول أيضاً نحو : النحوَ جئتُ كيْ أتعلَّمَ .
والمنع في الأولى للفَصْل ، وفي الثانية والثالثة أنَّ (كي) من الموصولات ، ومعمول الصِّلة لا يتقدم على الموصول [٢] .

وفي هذه الصور التي تقدم فيها المنع خلافٌ للكسائي [٣] ، حيث أجاز تقديم معمول منصوب (كي) عليها .

ولا يمتنع تأخر معمولها نحو : كي تكرمني جئتُك ، سواء كانت الناصبة أو الجارة ؛ وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدُّم المفعول من أجله سائغ " [٤]

مما تقدم حول هذه المسألة من آراءَ للنحاةِ وتعليلاتٍ ، فإنه لا يجوز تقديم معمول منصوب (كي) عليها ، ولا تقديم معمول منصوبها على المعمول خلافاً لما ذهب إليه الكسائي.
ولكن تأخر معمولها غير ممتنع ؛ وذلك لأنها في المعنى في حكم المفعول لأجله فكما يجوز أن نقول : حباً في الله صادقتك ، واحتراماً لأبي وقفت ، فكذلك يجوز : كي أنجوَ هربت ، وكي تخبرَني سألتُك .

خامساً : الفصل بين (كي) ومعمولها

أجمع النحويون على جواز فصل (كي) من الفعل بلا النافية ، و(ما) الزائدة كما مرَّ من أمثلة ، وبهما معاً نحو : كي ما لا يكون كذا ، وفي غير ذلك خلاف [٥]

---

[١] الأشباه والنظائر ٢/ ٣١٤ .
[٢] همع الهوامع ١٠٢/٣ .
[٣] انظر : شرح التسهيل ١٨/٤ ، همع الهوامع ١٠٢/٣ ، حاشية الصبان ٢٨١/٣ .
[٤] همع الهوامع ١٠١/٣ .
[٥] ارتشاف الضرب ١٦٤٧/٤ ، همع الهوامع ١٠١/٣ ، ١٠٢ ، حاشية الصبان ٢٨١/٣ .

ومثال الفصل بلا النافية قوله تعالى : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ الحشر ٥٩ /٧ وبما الزائدة كقول الشاعر :

أردتُ لكيما أن تطيرَ بِقربَتي فتتركَها شنَّاً ببيداءَ بَلْقَعِ

وقد ذهب الأشموني إلى عدم جواز الفصل اختياراً قوله : " قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار " [١]

وجوَّز الكسائي [٢] الفصلَ بين (كي) ومعمولها بمعمول الفعل الذي دخلت عليه ، وبالقسم وبالشرط ، ولكن على إبطال عملها ، وذلك برفع الفعل بعدها فتقول : أزورُك كي والله تزورُني ، وأكرمُك كي غلامي تكرمُ ، وأزورُك كي إن تكافئ أكرِمْكَ .

وذهب ابن مالك إلى جواز الفصل بين (كي) ومعمولها مع العمل خلافاً للكسائي وشرح ابنه بذلك كلام أبيه فقال : " قال الشيخ رحمه الله : من كلامهم : جئت كي فيك أرغبَ ، وجئتُ كي إنْ تحسنْ أزورَك ، بنصب أرغب وأزورك " [٣]

فلا يبطل عملها الفصل من وجهة نظر ابن مالك وابنه ، فقد يفصل بالمعمول ، وبجملة شرطية وبشبه جملة فيبقى النصبُ .
وترجح الباحثة عدم جواز الفصل بين (كي) وبين الفعل اختياراً ، إذ هو حرف ناصب بنفسه ، ويترتب على ذلك وجوب اتصاله بالفعل المضارع مباشرة ، وعدم الفصل بينهما بغير (لا) أو (ما) الزائدة كما تقدم .

---

[١] حاشية الصبان ٢٨١/٣ .
[٢] انظر : ارتشاف الضرب ١٦٤٨/٤ ، همع الهوامع ١٠٢/٣ .
[٣] شرح التسهيل ١٥/٤ ، ١٨ .

الفصل الثاني

(العوامل الناصبة للفعل المضارع بأن المضمرة)

المبحث الأول : حتى

المبحث الثاني : اللامات

- **القسم الأول : لام الجحود**
- **القسم الثاني : لام التعليل**
- **القسم الثالث : لام العاقبة**
- **القسم الرابع : لام الزائدة**

المبحث الثالث : فاء السببية

المبحث الرابع : واو المعية

المبحث الخامس : أو

المبحث السادس : الفعل المضارع المنصوب عطفاً

العوامل الناصبة للفعل المضارع بأن المضمرة :

نصبت (أن) الفعل المضارع مظهرة ومضمرة ، جوازاً ولزوماً ؛ لقوتها في العمل فلها إذا أضمرت حالان : حال وجوب وحال جواز .

فالأول : بعد نوعين من الحروف ، أحدهما ما هو حرف جر ، والآخر ما هو حرف عطف ، فالأول حرفان وهما حتى ، واللام التي يسميها النحويون لام الجحود .

المبحث الأول : حتى

أولاً : مواضع (حتى)

إن لـ (حتى) في كلام العرب أربعة مواضع ، حيث تقع جارة ، وعاطفة ، وابتدائية ، وناصبة للفعل [1] .

الموضع الأوَّل : أن تكون حرفاً جاراً وذلك في موضعين :

أ- إذا صلح في موضعها (إلى) على جهة الغاية ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها ، فمعناها انتهاء الغاية ، كقولك : سرتُ حتى الليلِ ، وقعدتُ حتى طلوعِ الشمس ، والمعنى : إلى الليل ، وإلى طلوع الشمس .

قال تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [2] ، وقال تعالى : ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ [3] ، والمقصود : إلى طلوع الفجر ، وإلى حينٍ ، فقد جاءت حتى جارة ومجرورها اسم صريح لها .

وقد يأتي مجرورها مصدر مؤول من (أن) والفعل المضارع وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ ﴾ [4] ، وقوله تعالى : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾ [5] .

---

[1] انظر : الكتاب ٧/٣ ، ١٧/٣-٢٧ ، المقتضب ٣٨/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٢ ، كتاب منازل الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (٢٩٦ – ٣٨٨ هـ) ، ص ١٢ ، كتاب حروف المعاني تصنيف : أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، (ت ٣٤٠ هـ) ، حققه : د. علي توفيق حمد ، مؤسسة الرسالة – دار الأمل ، ص ٦٤ ، ٦٥ ، شرح ابن عقيل ١٠/٣ ، ١١ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، التعليقة ١٣٥/٢-١٣٩ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٦ ، المغني ١٢٥/١-١٣١، ١٠٠ ، الأزهية ص ٢١٤ .

[2] سورة القدر ٩٧ /٥ .

[3] سورة يوسف ١٢/ ٣٥ .

[4] سورة البقرة ٢١٤/٢ .

[5] سورة طه ٩١/٢٠ ، التقدير في الآيتين : إلى أن يقولَ الرسولُ ، وإلى أن يرجعَ إلينا موسى ، والإعراب في مثل هذا الموضع : حتى حرف جر بمعنى إلى ، ويرجعَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بالحرف حتى ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ ... ﴾ .

ب- إذا صلح في موضعها (كي) ، وذلك إذا كان ما قبلها علَّة لما بعدها مثل : أطع اللهَ حتى يدخلكَ الجنة ، وأنا أكلمُ زيداً حتى يأمرَ لي بشيء .

ولمجرور (حتى) شرطان :

١. شرط عام ، أن يكون مجرورها ظاهراً لا مضمراً ، فلا تجر (حتى) الضمير ، خلافاً للكوفيين والمبرد ، وقد نبه ابن مالك على هذا الشرط قائلاً :

" **بالظاهر اخصصُ منذُ ، مذُ ، وحتى ...** " [١]

فهو عام ؛ لأنه لا يتعلق بحتى دون غيرها من حروف الجر .

وقد شذ جرُّها للضمير كقول الشاعر:

فَلاَ واللَّهِ لا يُلفِي أُناسٌ فتىً حتَّاكَ يا ابْنَ أبِي زِيَادِ [٢]

٢. والشرط الثاني ألا تجر إلا ما كان آخراً ، أو متصلاً بالآخر ، ولا تجرُّ غيرهما ، ومثال ما كان متصلاً بالآخر قوله تعالى : ﴿ **سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [٣] ، وقولهم سرتُ النهارَ حتى الليلِ ، ومثال ما كان آخراً قولهم : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، وعلى ذلك لا تقول : سرتُ البارحةَ حتى نصفِ الليلِ ، وكذلك لم يجرَ أكلت السمكةَ حتى نصفها أو ثلثِها .

وقد قدَّم النحاة علَّة عدم جواز مثل هذا القول ، وهو أن " الفعل المتعدي بها ، الغرض فيه أن ينقضي شيئاً فشيئاً ، حتى يأتي عليه " [٤]

وقد أشار ابن مالك إلى هذا الشرط بقوله : " **للانتها : حتَّى ، ولامٌ ، وإلى ...** " [٥]

---

[١] شرح ابن عقيل ٣/١٠ .

[٢] البيت من الوافر ، هو بلا نسبة في مغني اللبيب ١/١٣١ ، الجنى الداني ص ٥٤٤ ، خزانة الأدب ٩/٤٧٤ ، ٤٧٥ ، شرح ابن عقيل ٣/١١ ، رصف المباني ص ١٨٥ ، المقرب ١ /١٩٤ .

الشاهد في البيت قوله (حتاك) حيث دخلت حتى الجارة على الضمير ، وهو شاذ .

والإعراب : حتى جارة ، والضمير في محل جر بها ، والجار والمجرور متعلق بـ (يلفي) ، ولقد استشكل أبو حيان هذه العبارة (حتاك) فقال : (وانتهاء الغاية في حتاك لا أفهمه ولا أدري ما عنى بحتاك ، فلعل هذا البيت مصنوع) .

[٣] سورة القدر٩٧ /٥ .

[٤] الجنى الداني ص ٥٤٤ .

[٥] شرح ابن عقيل ٣/١٧ .

حيث يدلُّ على انتهاء الغاية : (إلى وحتى واللامُ) ، والأصل من هذه الثلاثة (إلـــى) فلذلك تجر الآخر وغيره ، وهذا هو أحد الفروق التي وضحها النحاة بين (حتـــى) و(إلـــى) ، فتقول : نمتُ إلى آخر الليل ، ونمتُ إلى الصباح ، ونمت إلى ثلثِ الليل ، وقرأت الكتـــاب إلـــى نصفه ، وهكذا .

إضافة إلى أن مجرور (إلى) يأتي ظاهراً وغيرَ ظاهرٍ بخلاف (حتى) ، كما أن (حتـــى) لا يقابل بها ابتداء الغاية ، فلا يقال : سرت من البصرة حتى الكوفة ، بل يقـــال : إلـــى الكوفـــة ، لضعف (حتى) في الغاية ، فلم يقبلوا بها ابتداء الغاية .

واختلف في المجرور بـــ (حتى) هل يدخل فيما قبلها أو لا ؟

ولكن نتيجة هذا الخلاف كانت تشير إلى أن مجرور (حتى) يصنَّف إلى ضربين :

١. " داخلاً في حكم ما قبلها ومشاركاً لما قبلها في الحكم ، كقولك :

ضربتُ القومَ حتى خالدٍ ، فخالد مضروب ، وكقولك : قرأت القرآنَ حتى سورةِ الناس ، فـــسورة الناس مقروءة ، وهي هنا بمعنى العاطفة ؛ ولذا يصح العطف بها ، فتقول : ضربت القوم حتـــى خالداً .

٢. لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها بل ينتهي الأمر عنده كأن تقول : صمتُ رمضانَ حتى يومِ الفطر ، فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم بل ينتهي الأمـــر عنـــده ، وهـــذا الضرب لا يجوز فيه العطف " [١] .

وعلى ذلك فإن (حتى) الجارة أعم من العاطفة ؛ لأن كل موضع يجوز فيـــه العطـــف يجوز فيه الجر لا العكس ، فإن لم يكن في الكلام ما يدل على أن ما بعدها غير شريك لما قبلهـــا كالمثال الذي تقدم لا يجوز العطف ، وكذلك إن لم يكن قبلها ما يعطف عليه فالجر لا غير كمـــا في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ [٢] ، ولذلك حيث جاز العطف والجر ، فالجر أحسن .

الموضع الثاني : (حتى) العاطفة

(حتى) العاطفة هي كمثل قولك : قدم الحجاجُ حتى المشاةُ ، ورأيتُ الحجـــاجَ حتـــى المـــشاةَ ، ومررت بالحجاج حتى المشاةِ .

---

[١] موسوعة معاني الحروف العربية ، د. علي جاسم سليمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمـــان ، ص٩٥ ، شرح قواعد الإعراب ص١٠٤ ، الجنى الداني ص ٥٤٥ ، وفيه عرض لهذا الخـــلاف مفـــصلاً آراء النحاة .

[٢] سورة القدر ٩٧ /٥ .

فهذه حرف عطف تشرك في الإعراب والحكم ، كما كان ذلك في الواو والفاء وثمَّ وجميع حروف العطف .

يقول المبرد : " أكلت السمكة حتى رأسَها ؛ أي لم أبق منها شيئاً فعملها الخفض ، وتدخل الثاني فيما دخل فيه الأول من المعنى ؛ لأن معناها إذا خفضت كمعناها إذا نسق بها " [١].

ويشترط في المعطوف بحتى أن يكون ظاهراً لا مضمراً وبعضاً مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص .
والزيادة تشمل القوة والتعظيم كمثل قولك : ماتَ الناسُ حتى الأنبياءُ أو حتى خيارُهم ، أو كبعض مما قبلها وتدل على النقص والذي يشمل الضعف والتحقير نحو : قدم الصيادون حتى كلابُهم ، ولو قلت ضربتُ الرجلين حتى أفضلَهما لم يجز ؛ لأنه ليس جزءاً من أجزاء المعطوف ، ولا واحداً من جمع .
وفي هذا الشرط يقول ابن مالك :

بَعْضاً بحتَّى اعطِف على كُلٍّ ولا يكُونُ إلاَّ غايةَ الذي تَلاَ [٢]

ولذلك لا تكون (حتى) عاطفة للجمل ، وإنما تعطف مفرداً على مفرد ؛لأن شرط معطوفها أن يكون جزءاً مما قبلها ، أو كجزء منه وهذا لا يأتي إلا في المفردات [٣] .
لقد روى سيبويه وغيره من أئمة البصريين العطف بـ (حتى) ، وخالف الكوفيون [٤] ذلك وأنكروه البتة ، فقالوا : (حتى) ليست عاطفة ، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل على أنها ابتدائية .

الموضع الثالث : (حتى) الابتدائية
حتى الابتدائية هي حرف ابتداء ؛ أي حرف يُستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها المبتدأ والخبر كقول جرير :

---

[١] المقتضب ٣٨/٢ ، الجنى الداني ص ٥٤٦ .
[٢] شرح ابن عقيل ٢٢٨/٣ .
[٣] مغني اللبيب ١٢٨/١ ، الجنى الداني ص ٥٥١ .
[٤] انظر : الجنى الداني ص ٥٤٦، همع الهوامع ١١٢/٣ ، مغني اللبيب ١٢٨/١ ، موسوعة معاني الحروف ص ٩٧ ، شرح قواعد الإعراب ص ٩٩ .

فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءَها بِدِجْلةَ ، حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ [1]

ويليها الجملة الفعلية مصدَّرة بمضارع مرفوع نحو : شربت الإبل حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنه.

ومثله قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [2] ، على قراءة الرفع ، " فالحجة لمن رفع أنه أراد بقوله وزلزلوا : المُضيّ ، وبقوله (حتى يقول) : الحال ، والحجة لمن نصب : أنه لم يجعل القول من سبب قوله وزلزلوا " [3] .

وملخص القول : أن من رفع الفعل بعد (حتى) كان بمعنى الماضي ، ومن نصبه كان بمعنى الاستقبال .

وقد تأتي الجملة الفعلية بعدها مصدرة بفعل ماضٍ نحو قوله تعالى : ﴿ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾ [4] ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب .

" وإذا كان الفعل الواقع بعد (حتى) حالاً أو مؤولاً بالحال ، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء في موضع (حتى) ، كانت (حتى) ابتدائية ، وكان الفعل مرفوعاً بعدها بشرط أن يكون مسبباً عمَّا قبلها ، وأن يكون فضلة ، مثل : مرض زيد حتى لا يرجونه ، فـــ (لا يرجونه) حال مسبب عمَّا قبله وفضلة ؛ لأن الكلام تم بالجملة الفعلية السابقة والمقصود حتى إنه الآن لا يرجونه .

والمؤول بالحال كقراءة نافع بالرفع في قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ [5] ، ولذلك يمتنع الرفع في مثل : كان سَيْري حتى أدخلها ؛ لأن الفعل بعدها ليس فضلة ، إذ هو خبر كان ،

---

[1] البيت من الطويل ، هو لجرير بن عطية بن الخطفي من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، انظر : ديوان جرير بن عطية ، دار صادر – بيروت ، ص ٣٦٧ ، وقد جاء بلفظ (تمورُ) بدل (تمجُ) ، حاشية الصبان ٣٠/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٦ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع ص ٢٠٧ ، الجنى الداني ص ٥٥٢ ، اللمع ص ٧٩ ، حروف المعاني ص ٦٥ ، شرح المفصل ١٨/٨ ، مغني اللبيب ١٢٨/١ ، شرح قواعد الإعراب ص ١٠٤ ، خزانة الأدب ١٤٣/٤ ، هو من شواهد الزمخشري في الكشاف ٢/ ٦٢ ، ٣٦٧ ، نسب للأخطل في الحيوان للجاحظ (عمرو بن بحر) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ودار الفكر – بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ م ، ج ٥ ، ص ٣٣٠ ، بلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٢٣١١ (شكل) .

معني البيت : ما زالت القتلى تقذف دماءها بنهر دجلة حتى صار ماء دجلة مشوباً بحمرة دمائها .

والشاهد قوله : حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ ، حيث جاءت حتى ابتدائية ، وتليها الجملة الاسمية .

[2] سورة البقرة ٢١٤/٢ .

[3] الحجة في القراءات السبع ص ٩٦ ، حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، ص ١٣١ .

[4] سورة الأعراف ٩٥/٧ .

[5] سورة البقرة ٢١٤/٢ .

ومثل سرتُ حتى تطلع الشمس ؛ لانتفاء السببية حيث إن طلوع الشمس لا يتسبب عن المسير " [1]

و(حتى) الابتدائية تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية ، وقد اجتمعت الثلاثة في قول الشاعر :

ألقى الصحيفةَ ، كي يخفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها [2]

وخلاصة ما تقدم فإنه لا يرتفع الفعل بعد (حتى) إلا بشروط ثلاثة وهي :

١. أن يكون حالاً إما حقيقة والرفع في هذه الحالة واجب كقولك سرت حتى أدخلُها ، إذ المعنى سرت حتى أنا في حال دخول ، أو تأويلاً والرفع حينئذ جائز كما مر .

يقول سيبويه : " فإن جعلت الدخول في كل ذا غاية نصبت " [3]

٢. أن يكون السبب متقدماً غير متصل بما تخبر عنه ثم يكون مؤدياً إلى هذا ، ومثل ذلك : مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه .

٣. والثالث أن يكون فضلة حيث لا يجوز الرفع في قولك : كان سيري أمسِ سيراً متعباً حتى أدخلَها ؛ لأنك جئت لِكَان بخبر وهو قولك : (سيراً متعباً) .

وأما قولهم : أسرت حتى تدخلها ؟ ، فلا يجوز فيها إلا النصب ؛ لأنه استفهام ، وما قبلها لا يصلح أن يكون سبباً لما بعدها فبطل الرفع .

---

[1] المقتضب ٣٨/٢-٤٢ ، حاشية الصبان ٣٠٠/٣ ، الجنى الداني ص ٥٥٦ ، المغني ١٣٠/١ ، شرح المفصل ٣١/٧ ، ٣٢ .

[2] البيت من الكامل ، وهو للمتلمس في شرح شواهد المغني ٣٧٠/١ ، جمل الزجاجي ص٨١ ، شرح التصريح ١٤١/٢ ، بلا نسبة شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١٩/١ ، مغني اللبيب ١٣٠/١ ، أوضح المسالك ٣٦٥/٣ ، الجنى الداني ص ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، خزانة الأدب ٤٧٢/٩ ، رصف المباني ص ١٨٢ ، شرح المفصل ١٩/٨ .

الشاهد : (حتى نعله) إذ يُروي بجرِّ النَّعل على أنَّ (حتى) جارة ، وبنصبها على وجهين : أحدهما أنها عاطفة ، والآخر أنها ابتدائية ، والنصب بفعل مقدَّر ، يفسره الظاهر من باب الاشتغال ، والتقدير : حتى ألقى نعله ألقاها ، والرفع على أنها ابتدائية ، ونعله مبتدأ ، وألقاها خبره .

[3] الكتاب ٢٠/٣ .

الموضع الرابع : (حتى) الناصبة للفعل

لقد زاد الكوفيون قسماً رابعاً لـــ (حتى) ، وهو أن تكون حرف نصب تنـــصب الفعـــل بنفسها ، وأجازوا إظهار(أن) بعدها توكيداً .

ومذهب البصريين أنها هي الجارة ، والناصب (أن) مضمرة بعدها [١] .

وهي في هذا الموضع تنصب على أحد معنيين : الغاية وهو أن يحسن في موضعها (إلى أن) ، والتعليل وعلامته أن يحسن في موضعها (كي) .

وشرط الفعل المنصوب بـــ (حتى) أن يكون مستقبلاً إما باعتبار زمن التكلم بما قبلهـــا وهو المستقبل الحقيقي كقوله تعالى : ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [٢] ، فـــ (تفيء) مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال ، والنصب في هذه الحالة واجب .

أو مؤولاً بالمستقبل ومنه قراءة غير نافع : ﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَـــصْرُ اللّهِ ﴾ [٣] ، فقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – مستقبل بالنسبة إلى الزلزال ، لا بـــالنظر إلى قص القصة والنصب في هذه الحالة جائز ، ويجوز الرفع على تأويله بالحال .

يتَّضح للباحثة مما تقدم أن (حتَّى) حرف جر يأتي لانتهاء الغاية ، وهذا هـــو الغالـــب عليه .

ثانياً : عمل (حتى)

اختلف النحويون في عامل النصب للفعل المضارع بعد (حتى) ، فـــذهب البـــصريون ومنهم سيبويه إلى أنه منصوب بأن مضمرة ، ولا يجوز إظهارها ، فهي في كـــلا الموضـــعين حرف جر ، والاسم بعدها مجرور بها ، وذلك إذا صلح في موضعها (إلى أن) أو (كـــي) ، فالأول مثل قولك : لأمشيَنَّ حتى تغيبَ الشمس ؛ أي أنَّ غياب الشمس هو نهاية للمشي ، والثاني كقولك : سألته حتى يعطيَني ، ولأتوبنَّ حتى أدخلَ الجنة .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ ﴾ [٤] .

ولقد وضَّح المبرد مذهب البصريين في عمل حتى مقدِّماً في ذلك الأمثلة والتعليل : حيث تنصب بعد (أن) واجبة الإضمار وهو قوله :

---

[١] حاشية الصبان ٢٩٨/٣ ، مغني اللبيب ١٢٦/١ .

[٢] سورة الحجرات ٩/٤٩ ، الإعراب : حتى : حرف جر بمعنى كي ، وتفيء مضارع منصوب بأن مـــضمرة وجوباً بعد حتى ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بالحرف حتى .

وعلى رأي الكوفيين : تكون حتى حرف ناصب بنفسها ، وتفيء مضارع منصوب بـــ (حتى) .

[٣] سورة البقرة ٢١٤/٢ .

[٤] سورة البقرة ٢/ ٢١٧ .

" اعلم أنَّ الفعلَ ينصب بعدها بإضمار (أن) ؛ وذلك لأن (حتَّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ، ودخلتُ البلادَ حتى الكوفة ... فإذا وقعت عواملُ الأسماء على الأفعال لم يستقم وصلُها بها إلا على إضمار (أن) ؛ لأنَّ (أنْ) والفعلَ اسمٌ مصدر ، فتكون واقعة على الأسماء ، وذلك قولك : أنا أسيرُ حتى تمنعَنِي " [1]

ويبين ابن الأنباري [2] دليلاً آخر يدل على أن (حتى) تختص بالجر ، وهو حذف الألف من ما الاستفهامية عند دخول (حتى) عليها ولا تحذف ألفها إلا أن يدخل عليها حرف جر ، ومن ذلك قولهم حتام ، وحتامَهْ كما يقولون كَيْمَه ولِمَه وما أشبهه .

وعند الكوفيين والكسائي والفراء النصب بعد (حتى) بها ، من غير تقدير (أن) نحو: أطِع اللهَ حتى يدخلَك الجنة ، ولو ظهرت (أن) فقيل : لأسيرن حتى أن أصبح القادسية ، جاز وكان النصب بحتى ، و(أن) بعدها توكيد ، وتكون (حتى) حرف خفض من غير تقدير خافض .

والمختار عند الباحثة قول سيبويه ومن تبعه ؛ لأنه لو كانت (حتى) هي الناصبة ، لما كان لها اختصاص بالأسماء ، ولاعتبرت حرف جر للأسماء ، وحرف نصب في موضع آخر للأفعال ، ولكنها حرف جر من عوامل الأسماء التي لا تدخل على الأفعال ، وإنما وجب تقدير أن بعد الفعل ؛ لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر ، و(أن) هي أم الحروف الناصبة للفعل ، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها .

ثالثاً : معنى حتى

إنه لمن المشهور في حتى **أن** لها معنيين ، أحدهما : الغاية على معنى (إلى أن) ، والثاني : التعليل " بمعنى كي أو مرادفة لها " [3]

وزاد ابن مالك [4] في التسهيل معنىً ثالثاً ، وهو أن تكون بمعنى (إلاَّ أن) فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع ، كقول الشاعر :

---

[1] المقتضب ٣٧/٢ .

[2] الإنصاف ٥٩٧/٢ .

[3] مغني اللبيب ١٤٤/١ .

[4] شرح التسهيل ٢٤/٤ .

ليسَ العطاءُ منَ الفُضُولِ سماحةً حتى تجودَ ، وما لديك قليلُ [1]

ويعلق المرادي على هذا المعنى بقوله : " وهو معنى غريب ، ذكره ابن هشام ، وحكاه في البسيط عن بعضهم ... ليس نصاً على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن) ؛ لأن ذلك تفسير معنى ، ولا حجة في البيت ، لإمكان جعلها فيه بمعنى (إلى) " [2] .

---

[1] البيت من الكامل وهو للمقَّنع الكندي في خزانة الأدب ٣/ ٣٧٠ ، همع الهوامع ١١٣/٣ ، شرح شواهد المغني ٣٧٢/١ ، بلا نسبة في مغني اللبيب ١٢٥/١ ، موسوعة معاني الحروف العربية ص ٩٧ ، الجنى الداني ص ٥٥٥ ، شرح التسهيل ٢٤/٤ ، حاشية الصبان ٢٩٧/٣ ، حاشية الخضري ١١٤/١ ، شرح قواعد الإعراب ص ١٠٠ .

والشاهد فيه قوله : (حتى تجود) حيث نصبت (حتى) الفعل المضارع وهي بمعنى (إلاَّ أن) ، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع ، وهذا على مذهب ابن مالك .

[2] الجنى الداني ص ٥٥٥ .

المبحث الثاني : اللامات

اللام :

وقبل البدء في عرض لامات نصب المضارع سأقدم نبذة عن حرف اللام .

حرف اللام هو حرفٌ كثير المعاني والأقسام ، وقد أفرد له بعضهم تصنيفاً ، وذكر له نحواً من أربعين معنى ، ولكن جميعها ترجع إلى قسمين " عاملة وغير عاملة " .

والعاملة منها قسمان : جارة ، وجازمة ، وزاد الكوفيون قسماً ثالثاً وهي اللام الناصبة للفعل .

وأما البصريون فهي عندهم لام الجر ، والناصب للفعل (أن) مضمرة بعدها ، وقد ذكر معظم النحويين لهذه اللام أربعة أقسام : لام الجحود ، ولام التعليل ، ولام العاقبة ، واللام الزائدة .

القسم الأول : لام الجحود :

وهو الحرف الثاني الذي ينصب معه الفعل المضارع بإضمار أن وجوباً .

أولاً : المعنى وعلة التسمية

لام الجحود هي اللام المؤكدة لنفي خبر (كان) الناقصة ، ماضية لفظاً مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [2] ، أو ماضية معنىً ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً ﴾ [3] ، ويسميها بعضهم لام الجحد [4] .

وقد خصت (كان) في التعريف السابق (بالناقصة) ، إذ إن قولهم ما كان إلا ليعين أخاه ، هي تامة بمعنى وجد ، واللام فيها للتعليل ، والتقدير : لأن يعين أخاه .

كما ويشترط في الكون الماضي المنفي ، ألا ينتقض نفيه فلا يصح ما كان زيد إلا يستطيع .

هذا وقد أضاف بعضهم النفي بأخوات كان ، وقيل أو ظنَّ ، وقيل أو كل فعل ، فيقال : ما أصبح زيدٌ ليضربَ عمراً ، ولم أظن زيداً ليضربَ عمراً ، وما جئتُ لتكرمَني [5] .

وقد اعتبر أبو حيان ذلك فساداً ؛ لأن هذه لام كي ، فقال :

---

[1] سورة البقرة ١٤٣/٢ .

[2] سورة آل عمران ١٧٩/٣ .

[3] سورة النساء ١٣٧/٤ .

[4] شرح التسهيل ٤/ ٢٣ ، مغني اللبيب ٢١١/١ .

[5] همع الهوامع ١٠٨/٣ ، الجنى الداني ص ١١٦ .

" وزعم بعضُهم أنها تكون في كل فعل منفي تقَدَّمه فعل ، نحو : ما جئتُ لتكرمني ، ومن جعل لام الجحود لام كي ، فساهٍ [١] .

وفي سبب تسميتها بلام الجحود قال ابن هشام :

" ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد ؛ أي النفي " [٢]

وقال النحاس : " والصوابُ تسميتها لام النفي ؛ لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار " [٣] .

وقال الهرمي : " وأما لام الجحود فمعناها تأكيد النفي في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ [٤] ، وما كان زيدٌ ليقوم ، ليس لها معنى – ههنا – إلاَّ تأكيد النفي للعذاب والقيام " [٥] وهذا هو قول البصريين كما سيأتي .

وقال خالد الأزهري : " وتسميَّ هذه اللام لام الجحود من تسمية العام بالخاص ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق ، لا عن مطلق النفي ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني " [٦] .

وتذهب الباحثة إلى تسمية لام الجحود لام النفي وذلك كما قال النحاس ؛ لأن الجحد والجحود في لغة العرب إنكار الشيء مع العلم به ، لا قمة النفي والإنكار ، على الرغم أن مصطلح الجحد هو مصطلح كوفي يقابل مصطلح النفي عند مدرسة البصرة .

وسميت لام الجحود مؤكدة " لصحة الكلام بدونها ، كما تقول في نحو : ما كان زيد ليفعل : ما كان زيدٌ يفعل ، لا لأنها زائدة لا معنى لها ، إذ لو كانت كذلك لما كان لنصب الفعل بعدها وجهٌ صحيح " [٧] .

ووجه التوكيد فيها عند البصريين " أنَّ الأصل ما كان قاصداً للفعل ، ونفي القصد أبلغُ من نفيه " [٨] .

وعلى هذا فهي عندهم حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأن مضمرة وجوباً كما في قولك : لم تكن لتكذب ، وهي أبلغ من لم تكن تكذب ؛ لأن الفعل مع (أن)

---

[١] ارتشاف الضرب ١٦٥٩/٤ .

[٢] مغني اللبيب ٢١١/١ .

[٣] مغني اللبيب ٢١١/١ ، رصف المباني ص ٢٢٥ ، حاشية الخضري ١١٣/١ .

[٤] سورة الأنفال ٣٣/٨ .

[٥] المحرر في النحو ١٠٨١/٣ .

[٦] شرح التصريح ٢٣٦/٢ .

[٧] شرح التسهيل ٢٣/٤ ، همع الهوامع ١٠٩/٣ ، حاشية الصبان ٢٩٢/٣ .

[٨] مغني اللبيب ٢١١/١ .

المستترة مؤول بمصدر في محل جر باللام ، ويتعلق الجار والمجرور بالخبر المحذوف ، والتقدير : لم تكن مريداً للكذب ، ونفي إرادة الكذب أبلغ من نفي الكذب .

ووجهه عند الكوفيين أنَّ أصل ما كان ليفعل ، ما كان يفعل ، وزيدت اللام لتوكيد النفي ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ، والفعل بعدها في موضع نصب على أنه الخبر [١] .

والباحثة تقف في حيرة من أمرها أمام رأي الكوفيين في معنى اللام ، إذ يُعتبر عندهم حرفاً زائداً وهو ناصب . فكيف به وهو جار ؟

ثانياً : عمل (لام) الجحود

اختلف النحويون في عامل النصب للفعل بعد لام الجحود .

فذهب البصريون [٢] إلى أن الفعل المضارع ينصب بأن واجبة الإضمار بعد (لام) الجحود ؛ وذلك لأن (لام) الجر تختص بالأسماء ، فلذا وجب في المضارع نصبه بأن مضمرة لتكون هي والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ** ﴾ [٣] .

وقال الكوفيون : هي العاملة بنفسها ، وهي زائدة لتوكيد النفي [٤] وحجة الكوفيين لذلك من وجهين: أحدهما : أنها بمعنى (كي) ، و(كي) تعمل بنفسها ، كذلك ما هو في معناها .

والثاني : أنَّ جعلها جارة يفسدُ من جهة دخولها على الفعل ، وتقدير (أن) لا يصحح ذلك " [٥]

---

[١] همع الهوامع ١١٠/٣ ، مغني اللبيب ٢١١/١ .

[٢] انظر : الأصول ٣٨/٢ ، ٣٩ ، الإنصاف المسألة ٧٩ ، ٥٧٥/٢ ، مغني اللبيب ٢١١/١ ، أوضح المسالك ١٧٠/٣ ، ١٩١ ، شرح التسهيل ٢٣/٤ ، همع الهوامع ١٠٨/٣ .

[٣] سورة البقرة ١٤٣/٢، إعراب الآية على رأي البصريين :

ما : حرف نفي ، كان : فعل ماضٍ ناقص ، الله : لفظ الجلالة اسم كان ، وخبر كان محذوف تقديره مريداً مثلاً ، ليضيعَ : اللام حرف جر ، يضيعَ : منصوب بأن مضمرة ، وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بخبر كان المحذوف (مريداً) ، إيمانَكم : مفعول به .

[٤] انظر : اللباب ٣٨/٢ ، الإنصاف المسألة ٧٩ ، ٥٧٥/٢ ، شرح المفصل ١٩/٧ ، شرح التسهيل ٢٣/٤ ، مغني اللبيب ٢١١/١ ، همع الهوامع ٣/ ١٠٨ .

وعلى رأي الكوفيين فإن إعراب قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ** ﴾ ، ما : حرف نفي ، كان : فعل ناقص ، الله : لفظ الجلالة اسم كان ، ليضيع : اللام زائدة للتوكيد ، يضيعَ : فعل مضارع منصوب باللام ، وفاعله ضمير مستتر ، وإيمانكم : مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل المستتر والمفعول به خبر كان في محل نصب .

[٥] اللباب ٢٩/٢ .

وتؤيد الباحثة قول البصريين ، وذلك أن (كي) تأتي حرف جر ينصب بعد (أن) مضمرة ، وكذلك هي (لام) الجحود حرف جر ، واتحادهما في المعنى يستلزم اتحادهما في العمل .

ولن تجر(اللام) ما بعدها إلا إذا كان اسماً ، ولن يكون اسماً إلا إذا كانت (أنْ) بعدها مضمرة ، وإذا جاءت (كي) ناصبة ، فإنها تنصب بتقدير(أن) ، وكذلك يجب أن تكون اللام إذا جاءت ناصبة.

وفي عامل النصب للفعل بعد (لام) الجحود أقوالٌ أخرى منها قول ابن مالك ، وقد تبع الكوفيين في قولهم إلا أنه زعم أنَّ (أنْ) لازمة للإضمار ، وأنَّ النصب بها ، وزعم أنَّ الفعل بعد اللام هو الخبر لكان " [١] .

فهو قول مركب ، قال أبو حيان : " وليس هذا بقول بصري ولا كوفي " [٢] .

ولا يجوز إظهار (أن) بعد (لام) الجحود ، وإلى ذلك أشار الزمخشري قائلاً : " أما المؤكدة فليس معها إلا التزام الإضمار " [٣] .

وقد أجاز بعض الكوفيين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في كي نحو : ما كان زيدٌ لَأن يقوم ، وقد احتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَـذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى ﴾ [٤] ، قال الرضي في سبب إظهار أن : " فكأن أصله ليفتري ، فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف اللام مع (أنّ) ، و(أنْ) ، جاز إظهار أنْ الواجبة الإضمار بعدها ؛ وذلك لأنها كانت كالنائبة عنها " [٥] .

ومنهم من رد هذا الحكم ، واعتبره لا يختص بكان ، وأن ذلك يحتاج إلى سماع من العرب [٦] .

وقد وضح النحاة أسباب عدم جواز إظهار (أن) بعد (لام) الجحود في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [٧] ، إذ إن تقديره : (لأَنْ يُعذِّبَهم) وهذه الأسباب هي : " إمَّا لأنَّ ما قبل اللام من التقدير قد دلَّ على الاستقبال فأغنى عن ظهور (أن) ، وإما لأن

---

[١] شرح التسهيل ٢٢/٤، ٢٣ ، الجنى الداني ص ١٢٠ .

[٢] ارتشاف الضرب ١٦٥٨/٤ .

[٣] المفصل في علم العربية ، ص ٢٤٦ .

[٤] سورة يونس ٣٧/١٠ .

[٥] شرح الرضي على الكافية ٦٢/٤ .

[٦] ارتشاف الضرب ١٦٥٧/٤ ، شرح التصريح ٢٣٦/٢ .

[٧] سورة الأنفال ٣٣/٨ .

(ما) بعد اللام جواب ، ونقض يفعل بفعل ليس في تقدير اسم ، كأنه : قيل : زيدٌ يفعل ، فقلت : ما كان زيد ليفعل ، فلو أظهرت (أن) لجعلت مقابل الفعل لفظ الاسم ، وهو قبيح " [١] .

القسم الثاني : (لام) التعليل

أولاً : تعريف بها

هي (لام) الجر غير المؤكدة للنفي ، وتسمى (لام كي) ، وهي التي يكون ما بعدها سبباً وعلَّة فيما قبلها ، مثل قولك : " جئت لأتعلم [٢] ، وأسلمتُ لأدخلَ الجنة ، وتأويل هذا جئت لأن أتعلمَ ، وأسلمتُ لأن أدخلَ الجنة .

" وإن شئت أظهرت فقلت : لأَن في جميع ذلك " [٣] .

فظهورها واستتارها سواء إلاَّ إذا سبق الفعل باللام فيجب ظهورها .

ثانياً : عملها

كما اختلف النحويون في عامل النصب للفعل المضارع بعد (كي) ، فكذلك اختلفوا في (لام) التعليل .

حيث ذهب جمهور البصريين [٤] إلى أن ناصب المضارع بعد (لام) التعليل هو (أن) المضمرة جوازاً ، فهو حرف يجوز إظهاره وإضماره ، فقوله تعالى : ﴿ **وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [٥] ، هو شاهد على الإضمار ، ونحو قوله سبحانه : ﴿ **وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ** ﴾ [٦] وهذا شاهد الإظهار .

وقال جمهور الكوفيين [٧] إن الناصب للمضارع (لام) التعليل نفسها بطريق الأصالة وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت (أن) بعد اللام ، فأن مؤكدة للام .

---

[١] اللمع ١٣١/١ ، اللباب ٤٦/٢ ، شرح المفصل ٢٩/٧ ، شرح التسهيل ٢٣/٤ ، الأشباه والنظائر ٣١٥/٢ ، همع الهوامع ١٠٨/٣ .

[٢] يقال في إعرابها : (لأتعلم) اللام : حرف جر يفيد التعليل مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأتعلمَ : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، ويجوز قولك : (جئت لأن أتعلمَ) ، فيكون الفعل منصوباً بأن .

[٣] المقتضب ٧/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ .

[٤] المقتضب ٧/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ ، مغني اللبيب ٢١٠/١ ، أوضح المسالك ١٩١/٣ .

[٥] سورة الأنعام ٧١/٦ .

[٦] سورة الزمر ١٢/٣٩ .

[٧] المقتضب ٧/٢ ، الأصول ١٥٠/٢ ، مغني اللبيب ٢١٠/١ ، أوضح المسالك ١٩٢/٣ .

وفي المسألة أقوالٌ أخرى [١] ، حيث ذهب ثعلب إلى أن الناصب هو اللام لنيابتها عن (أن) المحذوفة ، وإن ظهرت (أنْ) بعد اللام فالناصب هو (أنْ) إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه .

والقول الرابع : أن الناصب للمضارع (أن) مضمرة أو (كي) المصدرية مضمرة بدليل ظهورهما بعد اللام في بعض التراكيب ، وهذا قول السيرافي وابن كيسان .

قال ابن الحاجب موضحاً سبب ظهور (أن) بعد (لام كي) :

" وإنَّما أظهرت مع (لام كي) ليُفرق بينها وبين (لام) الجحود عند قصد الإيضاح من أول الأمر " [٢] .

وينبه ابن السراج على أن ذلك هو خاص باللام دون غيرها فيقول :

" وليس لك أن تفعل هذا مع غير اللام ، لو قلت : هذا لك بتقوم ، تريد بأن تقوم لم يجز ، وإنما شاع هذا مع اللام من بين حروف الجر فقط للمقاربة التي بين (كي) و(اللام) في المعنى " [٣]

وهذا ما تذهب إليه الباحثة إذ إنَّ معنى (كي) ، و(لام) كي الغرض والعلة ، وهذا ما أكده الهرمي بقوله : " وأما (لام) كي فمعناها (كي) – أيضاً – في قولك : عبدت الله ليغفر لي ، تقديره : لكي يغفر لي " [٤] .

وقال ابن الأنباري : " والذي يدل على أنها بمنزلة اللام ، أنها في معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك : جئت كي تكرمني ، وبين قولك : جئت لتكرمَني " [٥] .

ومما تقدم من التعريف بنوعي اللام (لام الجحود ولام كي) فإن الباحثة ستورد أهم نقاط الاختلاف بينهما على النحو الآتي :

١. إنهما يختلفان في أنَّ إضمار (أن) بعد (لام) الجحود واجب ، وجائز مع (لام) كي إذا لم تقترن بـ (لا) منعاً من التقاء المثلين .

---

[١] انظر في هذه الأقوال المراجع السابقة .

[٢] أمالي ابن الحاجب ٦٠٠/٢ .

[٣] الأصول ١٥٠/٢ .

[٤] المحرر ١٠٨١/٣ ، المقرب ص ٢٨٧ .

[٥] انظر : الإنصاف المسألة ٧٨ ، ٥٧٣/٢ .

٢. أن (لام) الجحود لا تكون إلا مع الكون المنفي ، وذلك بخلاف (لام) كـــي ، نحـــو : جئت لأتعلمَ ، إذ يجوز أن يتقدمها الإيجاب والنفي مع كان وغيرها .

٣. أن (لام) كي هي التي يكون ما بعدها سبباً وعلةً لما قبلها ، فيُقال : دعوت الله ليغفـــرَ لي ، وليس كذلك مع (لام) الجحود .

وقد أضاف السيوطي إلى هذه الاختلافات بينهما ما يلي :

" أن الفعل المنفي قبلها لا يكون مقيداً بظرف فلا يجوز : ما كان زيدٌ أمس ليـــضرب عمـــراً ، ويوم كذا ليفعل ، ويجوز ذلك في الفعل قبل (لام) كي ، نحو : جاء زيد أمس ليضرب عمرا . وأنه لا يؤخر الفعل معها ، فلا يجوز : ما كان زيدٌ إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك فـــي (لام) كي نحو : ما جاء زيدٌ إلا ليضرب عمراً [١] .

وفي معرض الفرق بين اللامين قال المالقي :

" وهذه اللام لا يكون ما قبلها إلا كلاماً قائماً بنفسه ، وبهذا تخالف (لام) الجحود ، وتكون قبلها الجمل الاسمية والفعلية الماضية والمضارعة ، نحو قولك : زيدٌ قائمٌ ليحسنَ إليك ، وزيـــدٌ قـــام ليحسن إليك ، وزيدٌ يقوم ليحسن إليك " [٢] .

القسم الثالث : لام العاقبة

تسمَّى هذه اللام بأسماءَ عدةٍ منها (لام) العاقبة ، و(لام) الصيرورة ، و(لام) المآل [٣] .

" وهي التي لا يكون ما قبلها علة لحصول ما بعدها ، ولكنه يحدث بعده اتفاقاً ، كقولك : أكرمتُه لِيشتِمَني وأعطيتُه لِيحرِمَني " [٤] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُـــمْ عَـــدُوّاً وَحَزَناً** ﴾ [٥] ، " فهم لم يلتقطوه ليكون عدواً ، بل ليكون قرة عين لهم ، ولكن لما آلـــت الأمـــور إلى ذلك كانت العداوة كأنها علة الالتقاط " [٦] .

---

[١] الأشباه والنظائر ٢٧٣/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٦١/٤ .

[٢] رصف المباني ص ٢٢٤ .

[٣] سمَّى الزجاجي هذه اللام (لام) العرض المحض في الفعل ، حروف المعاني ص٤٦ ، وســـمَّاها الرُّمـــاني (لام) الصيرورة ، وسمَّاها ابن فارس والمالقي (لام) العاقبة ، رصف المباني ص ٢٢٥ ، وسماها ابن هشام (لام) الصيرورة ولام العاقبة ولام المآل ، ووافقه المرادي أيضاً في (المغنـــي ص٢١٤ ، والجنـــى الـــداني ص٩٨) .

[٤] رصف المباني ص ٢٢٥ ، موسوعة معاني الحروف العربية ص ١٧١ .

[٥] سورة القصص ٨/٢٨ .

[٦] شرح التسهيل ٤٩/٤ ، موسوعة معاني الحروف العربية ص ١٦٣ .

وقد مثَّل لها المالقي بقوله تعالى أيضاً : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾ [1] ، ويعقب على هذه الآية مشيراً في ذلك إلى عمل (لام) العاقبة بقوله : " وهي مثل (لام) كي و(لام) الجحود في أنها داخلة على الأفعال المضارعة ، وينصب ما بعدها بإضمار (أن) ، و (أن) وما بعدها في موضع مصدر مخفوض ، إذ هي حرفٌ جارٌ مثلهما للعلَّة الظاهرة وتفارقهما في المعنى خاصة " [2] .

وقد أنكر بعض النحويين من البصريين (لام) العاقبة ، فقد قال الزمخشري في تعليق على الآية السابقة من قوله تعالى : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾ [3] ، واللام في (ليكونَ) هي (لام) كي التي معناها التعليل ، كقولك : جئتك لتكرمَني سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد عن طريق المجاز دون الحقيقة ؛ لأنه لم يكن داعيهم على الالتقاط أن يكون عدواً وحزناً ، ولكن المحبة والتبني ... وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد ، حيث استعيرت لما يشبه التعليل ، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد " [4] .

القسم الرابع : اللام الزائدة

وتعرفُ اللامُ الزائدةُ عند النحاة بأنها هي اللام التي تجيء بعد فعل الأمر أو الإرادة ، وقيل هي اللام المؤكدة الزائدة الواقعة بعد فعل متعدٍ ، وفائدتها توكيد تعديتها إلى مدخول اللام وهي زائدة عند قوم من النحويين ، أو هي التي بمعنى (أن) [5] .

أي أنَّ هذه اللام مشتقة من هذين المصدرين (الأمر والإرادة) ، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾ [6] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [7] ،

---

[1] سورة يونس ١٠/ ٨٨ .

[2] رصف المباني ص ٢٢٥ .

[3] سورة القصص ٨/٢٨ .

[4] الكشاف ٤٨٤/٤ .

[5] شرح الرضي على الكافية ٦٢/٤ ، حاشية الخضري ١١٣/١ ، شرح شذور الذهب ص ٢٣٣ ، الجنى الداني ص ١٢١ – ١٢٣ .

[6] سورة النساء ٢٦/٤ .

[7] سورة الأنعام ٧١/٦ .

وقوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾ [2] ، وقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ [3] .

فاللام في الشواهد المتقدمة حرف جر زائد ينصب المضارع بعده بأن المضمرة جوازاً . فإذا ولي هذه اللامات الفعل وجب أن يكون منصوباً على تقدير (أن) .
وإن شئت أظهرت (أن) في هذه الأمثلة جميعاً ، وهو حكم خاص بها دون غيرها من حروف الجر يقول ابن مالك : " خصوها بذلك لكثرة دور معناها في الكلام " [4] .

وإذا كان الفعل بعد اللام منفياً بـ (لا) وجب إظهار (أن) كقولك : جئتك لئلا تجيءَ ، وكقوله تعالى : ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [5] ، وذلك فراراً من توالي المتماثلين .

ولقد اعتبر الزجاجي هذه اللامات الأربع " لام الجحود والتعليل والعاقبة والزائدة " قسم خاص ، وهي اللامات المكسورة والتي لا يجوز فتحها [6] .

---

[1] سورة الزمر ٣٩ /١٢ .
[2] سورة الشورى ١٥/٤٢ .
[3] سورة الصف ٨/٦١ .
[4] شرح التسهيل ٤٩/٤ .
[5] سورة البقرة ١٥٠/٢ .
[6] حروف المعاني ص ٤٥ .

المبحث الثالث : فَاءُ السَّبَبِيَّة

أولاً : سبب التسمية

الفاءُ في أصل وضعها حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وقد قال ابن جني في معناها : " ومعنى الفاء التفرقة على مواصلة ؛ أي الثاني يتبع الأول بلا مهلة ، تقول : قام زيدٌ فعمرو ؛ أي : يليه ، لم يتأخَّرْ عنه " [١] .

وأما فاءُ السَّببيَّة فإنما سُمِّيت بهذا الاسم ؛ لأنها تدل على أنَّ ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وهي غير فاء العطف ، أو الاستئناف ، وذلك كما في قولك : لا تظلِم فتُظلَمَ .
ويشترط لها أن تسبق بنفي أو طلب محضين ، ولا ينصب الفعل بعد الفاء مسبوقة بغير نفي أو طلب إلا لضرورة " [٢] .

ثانياً : شروط عمل فاء السببية

يُشترط لعمل فاء السببية أن تُسبق بنفي محض ، أو طلب محض [٣] .
وأما النفي المحض فإنه يأتي على صور ، ولا فرق بين أن يكون باسم ، أو بفعل ، أو بحرف ، أو بما كان تقليلاً مراداً به النفي ، مثل : قلَّما تأتينا فتحدثنا ، والنفي باسم ، نحو قولك : جارُك غير مقصر فتعنِّفَه ، وأنا غير مسافر اليوم فأصحبَك ، أو النفي بفعل ، كقولك : ليس المجرمُ نادماً فتعفوَ عنه ، ومثال النفي بحرف : لم تحضر فتستفيدَ ، وكقوله تعالى : ﴿ **وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا** ﴾ [٤] .
" ويلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه ، نحو : كأنَّك والٍ علينا فَتَشْتِمَنا ، أي ما أنت والٍ علينا " [٥]
فالتشبيه اللفظي إذا كان معناه النفي ، أعطي حكم النفي ، وقدِّرت (أن) بعد الفاء .
" وأما جواب النفي فهو مرفوعٌ أبداً من غير الفاء ، تقول : ما تأتينا نكرمُك ، فيكون نكرمُك مرفوعاً ، وكذلك : ما لك عندي شيء تطالبني به ، فإذا دخلت عليه الفاء كان منصوباً " [٦]

---

[١] اللمع ص٩١ .
[٢] المقرب ٢٨٩ ، ضرائر الشعر ص ٢٨٥ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٩ .
[٣] أوضح المسالك ١٧٨/٣ ، شرح التصريح ٢٣٨/٢ .
[٤] سورة فاطر ٣٦/٣٥ .
[٥] حاشية الصبان ٣٠٥/٣ ، حاشية الخضري ١١٥/١ .
[٦] المحرر في النحو ١٠٨٥/٣ .

وإذا كان النفيُ غيرَ محضٍ فإن الفعل لا يُنصب بل يجب رفعه ، والنفيُ الذي ليس بمحض هو : " المنتقض بإلاَّ والمتلوُّ بنفي ، نحو : ما أنت تأتينا إلاَّ فتحدثُنا ، ونحو : ما تزالُ تأتينا فتحدِّثُنا ، وكذلك النفي التالي تقريراً ، نحو : ألم تأتني فأحسنُ إليك ، إذا لم تُرِد الاستفهام الحقيقي " [١] .

ومن هنا فإن الباحثة تجزم وتؤكد بأن المدار في الحكم على المعنى إذ إنَّ (إلاَّ) تنقضُ النفيَ فيكونَ كأنه إثبات ، والنفيُ في نحو : ما تزال ، لفظي ، ومعناه الإثبات أيضاً ، كقولك : لا يزالُ أخوك يبرنا فنحبُّه ، والمعنى : أخوك مستمرٌّ على برِّنا ، وكذلك هو الحال في الاستفهام التقريري ، إذ إنه يَستَفْهِم ولكن لا لينتظر الإجابة ، بل لإفادة التقرير .

والشرط الثاني لعمل فاء السببية أن تسبق بطلب محض ، والمقصود بالطلب المحض بالفعل " ألا يكونَ الطلب باسم الفعل مثل : صه فينامُ الناس ، أو مثل : نزالِ فأكرمُك ، أو بالمصدر ، مثل : ضرباً زيداً فيتأدَّبُ ، أو بالخبر ، مثل : حسبُك فيَستريحُ الناس ، أو يكون الأمر مقدَّرا ، نحو : الأسدَ الأسدَ فتنجو " [٢] .
فلا يكون لشيء من ذلك جوابٌ منصوب .

والطلب يشمل ثمانية أشياء ، وقد تعرَّض لذكرها جلُّ النحويين [٣] مع إيراد الشواهد والأدلة لكل واحدٍ منها وهي : الأمرُ ، والنهيُ ، والدعاءُ ، والاستفهامُ ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض .

١. الأمرُ : ويقصد به الأمرُ بفعل الأمرِ ، والمضارع المقرون بلام الأمر ، والأمرُ هو " طلب الفعل على وجه الاستعلاء والإلزام ، فينظر الآمر لنفسه على أنه أعلى منزلة من خاطبه أو يوجه إليه الأمر " [٤] ، والطلب بالأمر نحو قولك : كن سخيَّ الكفِّ فتسودَ ، ومنه قول الشاعر :

---

[١] أوضح المسالك ١٨٤/٣ ، حاشية الصبان ٣٠٤/٣ ، حاشية الخضري ١١٥/١ .

[٢] شرح الرضي على الكافية ٦٤/٤ .

[٣] الكتاب ٣٥/٣-٣٨ ، المقتضب ١٣/٢ ، ١٤ ، اللمع لابن جني ص ١٢٨ ، شرح المفصل ٢٦/٧، ٢٧ ، حاشية الصبان ٣٠٤/٣ ، ٣٠٥ ، شرح الرضي على الكافية ٦٤/٤ ، ٦٥ ، شرح التصريح ٢٣٩/٢ ، شرح التسهيل ٢٧/٤- ٣٣ ، توجيه اللمع ص٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٨ .

[٤] علم المعاني ، د. عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ م ، ص ٨١ ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، د. أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٦ م ، ج١ ، ص ٣١٣ .

يا ناقَ سِيْري عَنَقَاً فَسِيْحاً إلى سليمانَ فتستريحا [1]

لقد كان الأصل في جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنها جمل مستأنفة أو على إرادة العطف ، وقد نبَّه سيبويه على ذلك قائلاً :

" واعلم أنَّ الفاء لا تضمر فيها (أنْ) في الواجب ، ولا يكونُ في هذا الباب إلا الرفع ... وإن شئت رفعت على أن تشرك بينه وبين الأوَّل ، وإن شئت كان منقطعاً ؛ لأنك قد أوجبت أن تفعل فلا يكون فيه إلا الرفع " [2].

ولذلك قرئ (فيكونُ) بالرفعِ من قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [3] ، وفي تخريج هذه القراءة قال النحاة :

" كأنَّه قال إنما أمرُنا ذاك فيكونُ ؛ أي فهو يكونُ حينئذٍ ، والنصبُ ها هنا محالٌ ؛ لأنه لم يجعل (فيكون) جواباً ، هذا خلاف المعنى ؛ لأنه ليس ههنا شرط إنما المعنى فإنه يقول : كن فيكونُ ، وكنْ حكاية " [4] .

" قرأ ابن عامر : فيكونَ نصب ، كأنه ذهب إلى أنه الأمر ، تقول أكرم زيداً فيكرمَك . وقرأ الباقون بالرفع " [5] .

ويعترض ابن خالويه على قراءة النصب قائلاً :

---

[1] قائل البيت من الرجز لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، كما هو منسوب إليه في جميع كتب النحو التي ذكرت هذا الشاهد ، هو في الكتاب ٣٥/٣ ، الدرر اللوامع على همع الهوامع ص ١٥٨ ، المقتضب ١٣/٢ ، كتاب اللمع لابن جني ص ١٢٨، توجيه اللمع ص ٣٦ ، شرح المفصل ٢٦/٧ ، شرح شذور الذهب ص ٢٣٩ ، شرح التسهيل ٢٨/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٧ ، شرح التصريح ٢٣٩/٢ ، حاشية الصبان ٣٠٢/٣ ، همع الهوامع ١١٩/٣ ، حاشية الخضري ١١٦/١ .

والشاهد فيه قوله : (فتستريحا) حيث نُصب هذا الفعل بأن مضمرة بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر ، وإنَّ كثرة الاستشهاد بهذا البيت من قبل النحاة لهو دليل على أنه لا خلافَ في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نُقل عن العلاء بن سيابة وهو معلم الفراء من أنه لا يجوز ذلك ، وهو محجوج بثبوته عن العرب كما في هذا البيت.

[2] الكتاب ٣٨/٣ ، المقرب ص ٢٨٩ .

[3] سورة البقرة ١١٧/٢ .

[4] الكتاب ٣٩/٣ ، المقتضب ١٧/٢ ، المغني ١٦٨/١ ، شرح المفصل ٢٨/٧ .

[5] حجة القراءات لابن زنجلة ص١١ .

" وليس هذا من مواضع الجواب ؛ لأن الفاء لا ينصب إلا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل ، كقوله تعالى : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ ﴾ [1] .
ومعناه : فإن تفتروا يسحتْكم . وهذا لا يجوز في قوله تعالى : ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ ؛ لأن الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدوماً .
ودليله حسن الماضي في موضعه ، إذا قلت كن فكان " [2] .

وجملة القول في الآية : أن الماضي إذا صلُح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يجز فيه إلا الرفع ؛ لأنه واجب ، وإنما يصح النصب فيما لم يجب ، وليس يمتنع في قوله تعالى أن يقول : كن فكان.

٢. النهي : وهو يعتبر طلباً ، فهو طلب ترك الفعل والكف عنه على وجه الاستعلاء والإلزام ، مثل : لا تشتمني فتندمَ ، ولا تدْن من الشرِّ فتقعَ فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [3] ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [4] .
أما قوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ [5] ، فارتفع الفعل بعد الفاء ؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا : لا تكفرْ فيتعلمون ، فلم يجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ، " وإنما يبذل الملكان له النصيحة حتى لا يستعمل السحر للإضرار ولا يكفر بسببه ، ولكنهم يتعلمون ما يلحق الفرد بالناس " [6] .

٣. الدُّعاء : " وهو الطلب على سبيل التضرع ، يكون من خطاب الأدنى لمن هو أعلى منزلة كدعاء الإنسان ربه " [7] ، وهو داخل في باب الأمر والنهي عند النحاة [8] ، نحو

---

[1] سورة طه ٦١/٢٠ .
[2] الحجة في القراءات السبع ص ٨٨ .
[3] سورة طه ٦١/٢٠ .
[4] سورة طه ٨١/٢٠ .
[5] سورة البقرة ١٠٢/٢ .
[6] صفوة التفاسير ، تأليف : محمد علي الصابوني ، ج ١ ، دار الصابوني ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م ، ص ٧٣ ، ٧٤ .
[7] فن البلاغة ، د. عبد القادر حسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٤ م ، ص ١١٧ .
[8] حاشية الصبان ٣٠٢/٣ .

: اللهم ارحمني فأدخلَ جنتك ، واللهم لا تؤاخذني بذنبي فأهلَك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾ [١] .

٤. الاستفهام : وهو " طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل بأداة مخصوصة " [٢] سواء كان بحرف مثل : أتأتيني فأعطيَك ؟ ؛ لأنه استفهم عن الإتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء ، أو الاستفهام باسم ، نحو : متى تسيرُ فأرافقَك ؟

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾ [٤] ، قرأت الآية برفع فيضاعفه ونصبها ، " من رفع عطف على يقرض الله ، ومن نصب نصب على جواب الاستفهام كما تقول : من يزورني فأكرمَه " [٥] ، وأما قول الله – عز وجل – : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [٦] ، فالفعل بعد الفاء (تصبحُ) حكمه الرفع ، وقد قيل " لأنه ليس بجواب ؛ لأن المعنى في قوله : (ألم تر) إنما هو : انتبه وانظر ، كأنك قلت أتسمع أنزل اللهُ من السماء ماء فكان كذا وكذا " [٧]

فليس اخضرارُ الأرض يتسبب عن رؤية المطر ، ولهذا فالفاء ليست سببية ، ولذلك ارتفع الفعلُ.

٥. التمني : وهو " طلب أمر محبوب لا يرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً ، وإما لكونه ممكناً غير مطموع في نيله " [٨] ، نحو : ليتك عندنا فنكرمَك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾ [٩] .

---

[١] سورة يونس ٨٨/١٠ .

[٢] مفتاح العلوم ، السكاكي ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص ٣٠٨ ، ومعجم المصطلحات البلاغية ١٨١/١ .

[٣] سورة الأعراف ٥٣/٧ .

[٤] سورة الحديد ١١/٥٧ .

[٥] حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٣٨ ، ١٣٩ .

[٦] سورة الحج ٦٣/٢٢ .

[٧] الكتاب ٤٠/٣ ، المقتضب ١٩/٢ ، حاشية الصبان ٣٠٢/٣ .

[٨] البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ، د. فضل عباس ، دار الفرقان ، الأردن ، ١٩٨٩ م ، ص ١٥٦ .

[٩] سورة النساء ٧٣/٤ .

٦. التَّرجي : " وهو ترقب حصول الشيء " [١] ، كقوله تعالى : ﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ [٢] ، ثم قال : ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ بالنصب على قراءة حفص .

" قراءة حفص فأطلع إلى إله موسى بالنصب جعله جواباً بالفاء ، كأنه جعل لعلي أبلغُ تمنياً ، ونصب فأطلعَ على جواب التمني بالفاء ، وقرأ الباقون فأطلعُ بالرفع نسقاً على قوله : أبلغُ المعنى لعلي أبلغ ولعلي أطلعُ . ومثل هذه القراءة قوله تعالى : ﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ ﴾ [٣] ؛ أي لعله يتزكى ولعله يتذكر " [٤] .

٧. العرض : كقولك : ألا تزورنا فنعطيَك ، وألا تصحبنا فنُسَرَّ ، وألا تتعلَّم فيسموَ مقامُك.

قال أبو حيان : " والعرض والتحضيض متقاربان ، والجامع بينهما التنبيه على الفعل إلاَّ أن التحضيض فيه زيادة التأكيد وحث على الفعل ، وكل تحضيض عرض ؛ لأنك إذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ،ولذلك يقال في هلاَّ عرض وأكثر ما يكون " ألا " لمجرد العرض " [٥]

٨. التحضيض ، نحو : هلاَّ بذلت المعروف فتجدَ جزاءه ، وهلاَّ أكرمت الفقيرَ فتؤجَرَ ، ومثل قوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً ﴾ [٦] ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾ [٧] ، وقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [٨] ، وفي قراءة أخرى بجزم قوله : ﴿ وَأَكُنْ ﴾ و ذلك بالعطف على موضع فأصَّدَّق قبل دخول الفاء ؛ " لأنك لو لم تأت بالفاء ، لكان أصَّدَّق مجزوماً على جواب التحضيض ، ومن نصبه فلا إشكال " [٩] .

---

[١] البلاغة فنونها وأفنانها ص ١٥٦ .

[٢] سورة غافر ٤٠/ ٣٦ .

[٣] سورة عبس ٣/٨٠ ، ٤ .

[٤] إتحاف فضلاء البشر ص ٣٧٩ ، حجة القراءات لابن زنجلة ص ٦٣١ .

[٥] ارتشاف الضرب ١٦٧٢/٤ ، همع الهوامع ١٢٣/٣ .

[٦] سورة الفرقان ٧/٢٥ .

[٧] سورة القصص ٤٧/٢٨ .

[٨] سورة المنافقون ١٠/٦٣ .

[٩] المحرر في النحو ١٠٨٤/٣ ، معاني القرآن للفراء ١٦٠/٣ ، الحجة في القراءات السبع ص ٣٤٦ .

وهذه الثمانية هي ما يسميه النحويون الجواب بالفاء ، وإنما سموه جواباً ؛ " لأن الأوَّل سبب الثاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : زرني فأزورَك ، كان المعنى : إن تزرني أزرْك " [١] .

ثالثاً : فاء السببية والجزم في جواب الطلب

إن كل موضع تجيء فيه فاء السببية في جواب الطلب يكون الفعل المضارع منصوباً ، فإذا سقطت هذه الفاء في جواب الطلب جزم .

" انفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النفي يُجزم عند سقوطها نحو : ﴿ **وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ** ﴾ [٢] ، ويرفع مقصوداً به ، الوصف أو الاستئناف ... وعلى هذا قال بعضهم كل ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئاً " [٣] .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً** ﴾ [٤] .

وحاصل ما تقدم أن هذه الأجوبة الثمانية ، كلٌّ شيء منها كان جوابه بالفاء منصوباً ، كان بغير الفاء مجزوماً ، إذ يبطل الجزم مع النصب بالفاء ، ويجوز الرفع فجواب الجزاء بالفاء مرفوع ، إذ يجوز في هذه الأجوبة كلها وجهان كما تقدَّم الرفع على الاستئناف ، والقطع من الأوَّل ، والنصب بالفاء .

وجواب النفي مرفوع مع غير الفاء ، فإذا دخلت الفاء كان منصوباً كسائر الأجوبة .

رابعاً : القول في ناصب المضارع بعد (فاء) السببية

ذهب معظم النحويين ومنهم المبرد وابن هشام والمرادي [٥] إلى أن الفاء حرف مهمل خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم إنها ناصبة في مثل قولك : ما تأتينا فتحدِّثَنا ، وأن الأصلَ فيها أن ترد عاطفة حين تقول : أنا أزورك فأحسنُ إليك ، وقد تفيد معنى السببية في بعض المواضع كما في قوله تعالى : ﴿ **فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ** ﴾ [٦] .

---

[١] توجيه اللمع ص ٣٦١ .

[٢] سورة الإسراء ٥٣/١٧ .

[٣] الأشباه والنظائر ٢٧٥/٢ .

[٤] سورة مريم ٢٥/١٩ .

[٥] المقتضب ١٣/٢ ، مغني اللبيب ١٦١/١ ، الجنى الداني ص ٦١ .

[٦] سورة القصص ١٥/٢٨ .

ولكن تنتفي العاطفة ، " إن خالف الأول الثاني لم يجز أن يُحمل عليه ، فحُمِل الأوَّل على معناه ، فانتصب الثاني بإضمار (أن) ، وذلك قولك : ما تأتيني فتكرِمَني ، وما أزورك فتحدِّثَني " [١] .

إن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية خلافاً ، وإنَّ لهم في هذا الموضوع ثلاثةَ أقوال [٢] :

الأوَّل قول البصريين وهو : أن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء ، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدَّراً على مصدر متوهم .

فإذا قلت : أكْرِمْني فأُحسِنَ إليك ، فالتقدير : ليكن منكَ إكرامٌ فإحسانٌ مني .

" وحجَّتهم في ذلك أن الفاء لا تنفك عن معنى العطف والربط ، ولا تختص ، بل تدخل على الاسم والفعل والحرف ، وعند ذلك تحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنا على اللفظ " [٣] .

الثاني قول جمهور الكوفيين أنَّ ناصب المضارع هو الخلاف ، بين ما تقدَّم على الفاء وما تأخَّر عنها ؛ لأنه لمَّا لم يصح عطفه على الأوَّل لمخالفته له في المعنى ، نُصب .

وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله : " وإنما يكون إضمارُ (أنْ) إذا خالفت الأوَّل الثاني ، لو قلت : لاتقمْ فتضربْ زيداً لجزمت ، إذا أردت : لاتقمْ ولا تضربْ زيداً ، فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيداً أي فإنك إن قمت ضربته لم يكن إلا النصبُ ؛ لأنك لم ترد بـ تضرب النهي ، فصار المعنى : لا يكن منك قيامٌ فيكون منك ضربٌ لزيد " [٤] .

فالمضارع المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية مؤول بمصدر معطوف على مصدر منتزع من الفعل قبلها " وذلك لأن الفعل لا يعطف على الاسم ، فإذا أضمروا (أن) قبل الفعل صار مصدراً فجاز لذلك عطفه على ما قبله ، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم " [٥] .

ولو حمل المعنى على الاستئناف فإنه فيه الرفع كقوله :

---

[١] المقتضب ١٣/٢ .

[٢] انظر : الإنصاف المسألة ٧٦ ، ٥٥٧/٢ ، الجنى الداني ص ٧٤ ، أوضح المسالك ١٧٧/٣ ، اللباب ٣٨/٢ ، شرح المفصل ٢١/٧ ، حاشية الصبان ٢٥٨/٣ .

[٣] اللباب ٣٨/٢ .

[٤] المقتضب ١٤/٢ .

[٥] شرح المفصل ٢٧/٧ .

" ولو قلت : ما أنت بصاحبي فأكرمَك ، لكان النصب على قولك : فكيف أكرمَك ؟ ، ولم يجز الرفع على الشركة ؛ لأن الأول اسمٌ فلا يُشَرك الفعلُ معه ، ولكن لو جعلته على : فأنا أكرمُك على حال ، ثم تعطف جملة على جملة لجاز " [1] .

وأما القول الثالث فمنسوب إلى بعض الكوفيين من أمثال الكسائي وأبو عمرو الجرمي [2] ، وهو أن الفاء في الأجوبة الثمانية هي الناصبة للفعل بنفسها .

والباحثة ترجح قول البصريين ، بل وتضعِّفُ قولَ الجرميّ ، وتبطلُ ما ذهب إليه الكوفيون ، وذلك أن الأصل في حرف الفاء أن يكون للعطف والربط بين الأسماء والأفعال ، فهو حرف مشترك ولا اختصاص له ، وبالتالي لا عمل له ، وأما ما قاله الكوفيون وهو الخلاف فهو عامل معنوي وهو الذي أومأ ودعا إلى تقدير (أن) ، حيث دلَّ على أنَّ الثاني لم يدخل في حكم الأول فامتنعت الفاء العاطفة .
وفي الرد على قول الكوفيين قال ابن الأنباري : " لو كانت هي الناصبة بنفسها ، وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغي أن يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو : إيتِني و فأكرمك و فأعطيك ، وفي امتناع دخول حرف العطف عليها دليلٌ على أنَّ الناصبَ غيرُها " [3] .

---

[1] المقتضب ١٦/٢ ، شرح التسهيل ٢٧/٤ ، المفصل ص ٢٤٩ .

[2] انظر : الإنصاف ٥٥٧/٢ ، شرح المفصل ٢١/٧ ، أوضح المسالك ١٧٧/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٥٤/٤ ، ارتشاف الضرب ١٦٦٨/٤ ، اللباب ٣٧/٢، ٣٨ .

[3] الإنصاف ٥٥٩/٢ .

المبحث الرابع : واو المعيَّة

أولاً : معناها

الواو في أصل وضعها وإن كانت العاطفة إلاَّ أنها قد خرجت إلى معنى (مع) وهي ما تسمى (واو المعية) أو (واو الصرف) [١] كما هي في اصطلاح الكوفيين .

وهي حرف ينصب الفعل المستقبل إذا أُرِيد به معنى الجمع والجواب ، لا معنى العطف ، حيث ينتصبُ المضارع بعدها بأن مضمرة وجوباً كالفاء ، في نحو قولك : ما شأنك وزيداً ، وما صنعت وأباك ، فوجب أن يليها الاسم ، ولن يكون ذلك إلاَّ إذا كانت أن بعدها مضمرة .

" وإنما سميت واو الجمع لاجتماع مضمون طرفيها في زمان واحد " [٢] .

وأمَّا سبب تسميتها واو المعية فلأنها بمعنى (مع) ؛ أي أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، ولا يسبق أحدهما الآخر ، ولا يتأخر عنه ، " فهي تفيد معنى المصاحبة ؛ أي مصاحبة ما بعدها لما قبلها ويصح أن تضع مكانها كلمة مع " [٣] .
وإنما تكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعلِ والفعلِ .

ثانياً : مواضع الاتفاق والاختلاف بين الفاء السببية و واو المعية :

تقع الواو في مواضع الفاء ، ولكن ليس ذلك على الإطلاق ، وهذا الاتفاق بينهما أشار إليه سيبويه قائلاً : " اعلم أنَّ الواو يُنصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وأنها قد تُشرك بين الأوَّل والآخر كما تُشرِك الفاء ، وأنها يُستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء ، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كم جاء بعد الفاء " [٤] .

---

[١] شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تأليف : القاسم بن الحسين الخوارزمي (٥٥٥ – ٦١٧ هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، (١٩٩٠ م) ، دار العرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ج٣ ، ص ٢٣٤ ، شرح الرضي على الكافية ٦٧/٤ ، الأزهية ص ٢٣٣ .
[٢] شرح قواعد الإعراب لا بن هشام ص ١٥١ .
[٣] شرح ابن عقيل ١٤/٤ ، شرح المفصل للخوارزمي ٣/ ٢٣٤ .
[٤] الكتاب ٤٠/٣ .

وتفترق الفاء عن الواو في المواضع الآتية :

" تدخل الفاء في موضع لا تدخل فيه الواو ، وذلك فيما كان الأوَّل سبباً للثاني على المعنيين ، نحو : لا تدنُ من الأسد فيأكلَك ، لا يجوز ويأكلَك بالواو ، والعكس : لا تأكلْ السمكَ وتشربَ اللبن ، لا يجوز فتشربَ بالفاء " [١] .

ووضَّح سيبويه هذا الفرق بقوله في الجواب بالواو :

" لا تأكل السمك وتشربَ اللبن ، فلو أدخلت الفاء ها هنا فسد المعنى " [٢] .

وقد أقرَّ السيرافي عبارة سيبويه شارحاً لها بقوله : " وهذا صحيح ؛ لأن الفاء لو دخلت في ذا الموضع ، لصار المعنى : إنْ أكلتَ السمكَ شربتَ اللبنَ ، وليس بواجب أنه كل من أكل سمكاً شرب لبناً ، ويوضحه قوله تعالى : ﴿ **لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ** ﴾ [٣] ؛ أي إن افتريتم سحتكم ، وإنما يريد ، لا تجمع بينهما في وقت واحد " [٤] .

وخلاصة ما تقدَّم أنه تُميَّز واو الجمع من الفاء بوجوب تقدير (مع) موضعها ، كما لا يستقيم معها شرط وجزاء ، بخلاف الفاء ؛ وذلك لأن ما بعدها مسبَّب عما قبلها .

ثالثاً : شروط عمل واو المعية

يُشترط في عمل واو المعية – وهو نصب الفعل المضارع بعدها بأن المضمرة – أن تُسبق بنفي محض ، وطلب محض (بالفعل) وذلك على التفصيل الوارد في فاء السببية .

ومثال النفي المحض قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ** ﴾ [٥] ؛ أي " ولمَّا يجتمع علم الجهاد وعلم الصبر ، ولم

---

[١] ارتشاف الضرب ١٦٧٧/٤ ، همع الهوامع ١٢٨/٣ .

[٢] الكتاب ٤٢/٣ .

[٣] سورة طه ٦١/٢٠ .

[٤] شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٧٢/٢، ٧٣ .

[٥] سورة آل عمران ١٤٢/٣ ، الشاهد : (ويعلمَ) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله تعالى : ﴿ **يَعْلَمِ** ﴾ بعد واو المعية في جواب النفي بأن مضمرة وجوباً .

الإعراب : ويعلمَ ، الواو : واو معية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يعلمَ : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية .

يكن لله علم بجهادكم مصاحباً للعلم بصبركم ، لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى " [1] .

ومثال النصب بعد واو المعية في جواب النفي أيضاً قولك : ما تـأتيني وتكرمَنـي ، ولا يسعني شيءٌ ويعجزَ عنك ، فأنت لم ترد أن تنفي الفعلين ، " ولا معنى للرفع في (ويعجـزَ) ؛ لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلَّها لا تسعه ، وأن الأشياء كلَّها لا تعجز عنه ، إنما يعني لا يجتمـع أن يسعني شيء ويعجز عنك " [2] .

وأمثلة الطلب بعد الواو ما يلي :

١. الأمر ، مثل : ائتني وأكرمَك ، واقرأ وترفعَ صوتَك ، وذلك كقول الشاعر :

فقلتُ ادعِي وأدعُوَ إنَّ أندى لِصَوتٍ أن يناديَ داعيانِ [3]

٢. النهي ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ [4]

---

[1] ارتشاف الضرب ١٦٧٩/٤ ، حاشية الخضري ١١٧/١ ، همع الهوامع ١٢٧/٣ .

[2] الأصول ١٥٤/٢ .

[3] البيت من الوافر ، وهو مختلف في نسبته ، فنسب للأعشى ، وللحطيئة ، ولدثار بن شيبان النميـري ، وقـد نسب للأعشى في الكتاب ٤٥/٣ ، وليس في ديوانه ، ونسب لدثار بن شيبان النميري فـي الأغـاني ١٥٩/٢ ، ولسان العرب (ندى) ٤٣٨٨/٥ ، وهو بلا نسبة في شرح المفصل للخـوارزمي ٢٣٥ ، أوضـح المـسالك ١٨٢/٣ ، شرح التسهيل ٣٦/٤ ، همع الهوامع ١٢٦/٣ ، شرح التصريح ٢٣٩/٢ ، الإنصاف ٥٣١/٢ ، معاني القرآن تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، (ت ٢٠٧ هـ) ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م ، ج٢ ، ص ٣١٤ .

والشاهد قوله : (وأدعوَ) حيث جاء الفعل أدعوَ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية .

[4] البيت من الكامل وهو مختلف في نسبته فقد نُسِب لأبي الأسود ، وللأخطل ، وللمتوكل الليثي ، وقـد نـسب لأبي الأسود قي شواهد المغني للسيوطي ٥٧١/٢ ، ٧٧٩ ، الخزانة ٥٦٤/٨ ، البحر المحـيط ١٨٢/١ ، همـع الهوامع ١٢٧/٣ ، نسبه سيبويه للأخطل في الكتاب ٤٢/٣ ، كذلك في شرح التسهيل لا بن مالك ٣٦/٤ ، وشرح المفصل ٢٤/٧ ، هو في جمهرة الأمثال ٢٢٠/١ ، وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٢/ ١٥٦ ، اللمع لابـن جنـي ١٢٩ ونسبه للمتوكل الليثي ، وهو في الجمل للزجاجي ص ١٨٧ ، شرح الرضي على الكافية ٧٥/٤ ، حاشـية الصبان ٣٠٧/٣ ، البسيط في شرح جمل الزجاجي ص ٢٣٢ ، في توجيه اللمع ص ٣٦٤ منـسوب إلـى أبـي الأسود ، الأزهية ص ٢٣٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٢ ، الجنى الداني ص ١٥٧ ، شرح ابـن عقيـل ١٥/٤ ، المقتضب ٢٥/٢ ، معاني الحروف للرماني ص ٦٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٧٨/٤ ، المحرر ١٠٨٦/٣ ، رصف المباني ص ٤٥٤ ، حاشية الخضري ١١٧/١ .

الشاهد : قوله : (وتأتيَ) : حيث انتصب الفعل تأتي بعد واو المعية في جواب النهي ، وذلك علـى معنـى لا تجمع بين أن تنهى وتأتي .

والمعنى : لا تجمع بين أن تنهي عن خُلقٍ ، وأن تأتي مثله فلذلك نصب الفعل ، " ولو جزم كان المعنى فاسداً ، ولو رُفِع جاز على إضمار مبتدأ ، والواو للحال ، لا على الاستئناف " [١] .
وكقوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ ﴾ [٢] .

ويجوز في قولهم : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، ثلاثة أوجه للفعل تشرب بعد الواو ، فقد ينصب الفعل إذا أردت أن تنهاه عن الجمع بينهما ، فأنت لا تنهاه عن الشرب وحده ، ولا عن الضحك وحده ، وإنما تنهاه عن أن يضحك ويشرب ، " ولو أردت أن تنهاه عنهما على كلِّ حال ، لعطفت فجزمت فقلت : لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن ، وقد يرفع الفعل تشرب ، وتكون الواو حينئذ للاستئناف بتقدير مبتدأ محذوف أي وأنت تشربُ اللبن " [٣] .

٣. الاستفهام ، كقولك : هل تقصر في دراستك وتطلبَ النجاح ؟ ، هل تأتيني وتكرمَني ، وهل أنت سامعٌ وتجيبَني ، فأنت لم ترد أن تستفهم عن الفعلين ، وإنما أردت أن تستفهم عن الجمع بينهما ، وكقول الشاعر :

أَلَمْ أَكُ جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودَّةُ والإخاءُ [٤]

٤. التمني ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٥] ، في قراءة من نصب [٦] .

---

[١] شرح التسهيل ٣٦/٤ .

[٢] سورة البقرة ٤٢/٢ .

[٣] الجمل ص ١٨٧ ، شرح ابن عقيل ١٧/٤ .

[٤] البيت من الوافر ، وهو للحطيئة في ديوانه ، انظر : ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمر الشيباني ، شرح : أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م ، ص ٥٤ ، وقد ورد فيه بلفظ محرماً بدل جاركم ، قاله في مدح بغيض وهجاء لآل الزبرقان بن بدر ، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم ، وهو في الكتاب ٤٣/٣ ، المقتضب ٢٦/٢ ، ارتشاف الضرب ١٦٧٩/٤ ، حاشية الصبان ٣٠٧/٣ ، الأصول ١٥٥/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٢ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٧٣/٢ .
والشاهد فيه (ويكونَ) حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله (ويكونَ) بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية في جواب الاستفهام ، والتقدير : ألم يقع أن أكون جاركم ، ويكون بيني وبينكم المودَّة .

[٥] سورة الأنعام ٢٧/٦ ، الشاهد فيه : (ولا تكذبَ) حيث نصب الفعل بأن مضمرة وجوباً بعد واو المعية ، وقد سبقه التمني (يا ليتنا) .

[٦] وهي قراءة حمزة وحفص عن عاصم ، انظر : المبسوط ص ١٩٢ ، إتحاف فضلاء البشر ٨/٢ ، الكشاف ١٥/١ ، الحجة لابن خالويه ص ١٣٧ .

" وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ برفع الفعلين استئنافاً ، ونصبهما في جواب التمني ورفع الأول ونصب الثاني وجواب لو رأيت أمراً عظيماً " [١] .

٥. الرجاء ، كقولك : لعلَّك مسافر وترافقَني ، ولعلِّي سأُجاهدُ وأغنمَ .

٦. الدُّعاء، كقولك : ربِّ وفقني وتصلحَ أموري ، ومثل : اللهم اهدني وأعيشَ سعيداً ، ويا ربِّ اغفر لي وتوسعَ عليّ في الرزق .

٧. العرض ، مثل : ألا تزورُنا وتمتِعَنا بحديثك ، وألا تنزل وتصيبَ خيراً .

٨. والتحضيض ، مثل : هلا أكرمت الفقير وتخفيَ صدقتك .

قال أبو حيان : " ولا أحفظ النصبَ جاء بعد الواو في الدعاء ، ولا العرض ، ولا التحضيض ، ولا الرجاء ، ولا ينبغي أن يُقْدَم على ذلك إلا بسماع " [٢] .

رابعاً : آراء النحويين في عامل النصب للمضارع بعد واو المعية

إنَّ الخلاف بين النحويين في ناصب المضارع بعد واو المعية كالخلاف في الفاء ، وقد تقدَّم ، وتوجزه الباحثة في النقاط الآتية :

ذهب البصريون [٣] إلى أن انتصاب المضارع بعد واو المعية هو بأن المصدرية مضمرة ؛ وذلك لأن الواو الأصل فيها أن تكون حرف عطف لا يختص ، وليس له الحق في العمل ، فوجب لذلك تقدير ناصب ، فقدرت (أن) المصدرية ؛ لأنها الأصل في عوامل النصب في الأفعال .

وأمَّا نصبه عند الكوفيين (فعلى الصرف) وهو معنى الخلاف ، وذهب أبو عمر الجرمي من الكوفيين أنها عاملة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف [٤] .

---

[١] تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني ، للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، (٧٩١ -٨٦٤ هـ) ، والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ -٩١١ هـ) ، مذيلاً بكتاب لباب النقود في أسباب النزول للسيوطي ، مكتبة الصفا (الدار البيضاء ، المملكة المغربية) ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م ، ص ١٣٠ .

[٢] ارتشاف الضرب ١٦٨٠/٤ ، همع الهوامع ١٢٨/٣ ، الأشباه والنظائر ٢٧٥/٢ .

[٣] اللباب ٤٠/٢ ، الإنصاف المسألة ٧٥ ، ٥٥٥/٢-٥٥٧ .

[٤] انظر : الإنصاف ٥٥٧/٢ ، أوضح المسالك ١٧٧/٣ .

وقد أبطل ابن الأنباري رأيه سابقاً في قوله :

" ولأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه " [1] .

وقد سبق الرد على كلمات الكوفيين من أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب بل هو الذي دعا إلى تقدير (أن) ، ويضيف ابن الأنباري :

" لو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن زيداً في قولك : أكرمتُ زيداً ، لم ينتصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولاً ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً ، فيه النصب فكذلك هنا " [2] .

---

[1] الإنصاف ٥٥٧/٢ .

[2] المصدر السابق ٥٥٧/٢.

المبحث الخامس : أو

أولاً : معاني (أو) الناصبة ومواضعها .

إنَّ لـــ (أو) في الكلام موضعين ، أحدهما : أن تكونَ حرفَ عطف وتفيد معـــانٍ عـــدة منها : الإباحة ، والتخيير ، والشك ، والإبهام ... .

والموضع الثاني : أن تكونَ ناصبةً بإضمار " أن " فيكون معناها معنى (إلاَّ) مع (أنْ) ، نحو قولك : لألزمنَّك أو تقضيَني حقي ؛ أي إلاَّ أن تقضيَني حقي ، فإذا قضيته ، فأفارقك ولأســيَرنَّ في البلاد أو استغنيَ ، ونحو : يُقتل المتهمُ بالخيانة أو تثبتَ براءته ، وهذا المعنى هو ما ذهـــب إليه سيبويه ، واستشهد على هذا المعنى ببيت من الشعر وهو قول الشاعر :

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كسَرْتُ كُعوبَها أَوْ تَسْتَقيْمَا [1]

و (أو) الناصبة تقتضي مخالفةَ ما قبلها لما بعدها في الـــشك ، حيـــث إنَّ (أو) التـــي يليها المضارع على وجهين :

" أحدهما أن يكون مساوياً للفعل الذي قبلها في الشك ، فيتبعه في الإعراب ، كقولهم : هو يقـــيمُ أو يذهبُ ، والثاني أن يكون مخالفاً ، فيكون هو على الشك ، والفعل الذي قبل أو على اليقـــين ، فلا يتبعه في الإعراب ؛ لأنه لم يشاركه في حكمه " [2] .

وتكون (أو) على معنى (إلى أن) ، كقولك : أسهر أو أنهيَ قراءتـــي ؛ أي إلـــى أن أنهيَ ، أي أن ما بعدها غاية لما قبلها فقد قيل :

---

[1] البيت من الوافر منسوب لزياد الأعجم في شواهد المغني للسيوطي ٢٠٥/١ ، واستشهد به في الكتاب ٤٨/٣ ، على تقدير (إلاَّ أن) ، وقد روي أيضاً لزياد في اللسان (غمـــز) ٢٥٦/٧ ، شـــرح التـــسهيل ٢٥/٤ ،٢٦ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٩/٢ ، المقتضب ٢٨/٢ ، لسان العرب (غمز) ٤/ ٣٢٩٦ ، شرح التصريح ٢٣٦/٢ ، بلا نسبة في الأزهية ص ١٢٨ ، المقرب ص ٢٨٨ ، شرح ابن عقيل ٩/٤ ، حاشية الصبان ٢٩٥/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٨٠/٤ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٣ ، شرح شذور الـــذهب ص ٢٣٥ ، مغنـــي اللبيب ٦٦/١ .

اللغة : القناة : الرمح ، وكعوب الرمح : النواشز في أطراف الأنابيب .

الشاهد في البيت قوله : (أو تستقيما) حيث جاءت فيه (أو) بمعنى إلاَّ في الاستثناء ، أي إذا أردت إصـــلاح قوم اتصفوا بالفساد ، فلا أكف بهم حتى يحصل صلاحهم ، فانتصب المضارع بعدها بإضمار أن وجوباً .

الإعراب : أو : حرف بمعنى إلاَّ مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، تستقيما : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد أو التي بمعنى إلاَّ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق والفاعـــل ضـــمير مـــستتر جوازاً تقديره هي يعود على (قناة قوم) .

[2] شرح التسهيل ٢٥/٤ ، شرح المفصل ٢٢/٧ .

" وتكون غاية بمعنى (حتى) أو (إلاَّ) ، نحو قولك : لا تبرح أو أخرجَ إليك ، وكقولك : سأزورك أو تمنعَني ؛ لأنك أردْتَ إلاَّ ، فلا بدَّ من إضمار (أن) ليصير التقدير على وفق المعنى ؛ أي سأزورك إلا مع منعك ، أو إلاَّ عند منعك ، ولو رفعت لصارتْ لأحد الشيئين ؛ أي : سأزورُك أو ستمنعُني " [١] .

وذكر بعضهم أنَّ (أو) تنصب على معنى (إلى أن) وبمعنى (كي) [٢] ، ولكن المالقي عارض أن تنصب أو على أحد هذين المعنيين ، واعتبر أن ما حملهم على هذا صلاح التقديرات الثلاثة في نحو ما تقدَّم من جمل قائلاً :
" وإنما الصحيح أنها لازمةٌ لمعنى (إلاَّ أنْ) في كل موضع فعليه المُعوَّل دونَ (إلى أن) و (كي) ؛ لأنَّ ذلك لا يطَّردُ فيها في كل موضع " [٣] .

وهذا التقدير هو ما تذهبُ إليه الباحثة ، وإليه ذهب أكثر النحويين [٤] ، إذ وجدت الباحثة الاختلافاتِ في تقدير معنى (أو) في المثال الواحد .
فقد ذكر سيبويه (أو) ومثَّل لها بقوله : " لَألزِمنَّكَ أو تقضيَني ، ولأضربنَّك أو لتسبقَني ، فالمعنى لألزمنك إلاَّ أن تقضيَني ولأضربنَّك إلاَّ أن تسبقَني . هذا معنى النصب " [٥] .

وذكرها المبرد على تقدير إلاَّ (أن) و (حتى) قائلا :
" فأمَّا الوضعُ الذي تنصبُ فيه بإضمار أنْ : فقولك لألزمنَّك أو تقضيَني ؛ أي إلاَّ أن تقضيَني ، وحتى تقضيَني ، وفي مصحف أبيَّ ﴿ **تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا** ﴾ [٦] ، على معنى إلاَّ أن يسلموا وحتى يسلموا " [٧] .
وقدر الرضي [٨] قراءة النصب من الآية السابقة (أو يسلموا) على معنى إلى أنْ .

---

[١] حروف المعاني ص ٥٢ ، اللباب ٤٣/٢ .
[٢] المقرب ص ٢٨٨ .
[٣] رصف المباني ص ١٣٤ .
[٤] الكتاب ٤٦/٣ ، المقتضب ٢٧/٢ ، توجيه اللمع ص ٣٦٧ .
[٥] الكتاب ٤٦/٣ ، ٤٧ .
[٦] سورة الفتح ١٦/٤٨ .
[٧] المقتضب ٢٧/٢ .
[٨] شرح الرضي على الكافية ٦٧/٤ .

بينما ذكر ابن هشام [١] أنها في المثال السابق بمعنى (إلى أن تقضيَني) وذكرها الزجاجي في كتابه (حروف المعاني) فقال : " وتكون حرفاً بمعنى إلاَّ أنْ " [٢] ، وذكرها الزجاجي نفسه في الجمل وقال : إنها بمعنى " إلى أنْ " [٣] .

وقد ذكر الهروي الموضع الذي تكون فيه (أو) ناصبة بمعنى (إلاَّ أنْ) ومثَّل لها بقوله : " لأقتلنَّك أو تطيعَني ، يريد : إلاَّ أن تطيعَني ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾ [٤] ، معناه : إلاَّ أن تعَودُنَّ " [٥] .

وترى الباحثة أنَّ ما ذهبوا إليه جميعاً محتملٌ ، وكل المعاني يمكن أنْ تنتظم مع المثال السابق ، وتؤدي المعنى المقصود ، وكأنَّ قولهم : " لألزمنَّك أو تقضيَني حقي ، يصلح للتعليل وللغاية وللاستثناء من الزمان .

ويؤيد ذلك قول المبرد الآتي : " وتقول : هل تكلمُنا أو تنبسطُ إلينا ، لا معنى للنصب ها هنا . قال الله – عز وجل – : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ [٦] ، فجملة هذا : أن كل موضع تصلحُ فيه (حتى) ، و (إلاَّ أن) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعملٌ في كل موضع " [٧] .

فإذا لم تصلح أو أن تكون بمعنى (إلاَّ) أو (إلى أن) أو (حتى) كانت لمجرد العطف ، ولا يُنصب المضارع بعدها .

ومجمل ما تقدَّم أنَّ سياق الجملة هو الذي يُحدِّد المعنى ، " فإن كان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً فهي بمعنى (إلى) ، وإلاَّ فهي (إلاَّ) ، فمثال الأوَّل قولك : لأنتظرنَّه أو يجيءَ فتقديره إلى أن يجيء ... " [٨] .

وأمَّا في مثل قولك : لأُطِيْعَنَّ الله أو يغفرَ لي ذنبي ، فهي بمعنى كي ، ولا يصلح في موضع (أو) في هذا المثال معنى (إلى) ولا معنى إلاَّ لفسادِ المعنى مع كلٍّ منهما .

---

[١] مغني اللبيب ٦٧/١ ، شرح شذور الذهب ص ٢٣٤ .

[٢] حروف المعاني ص ٥١ .

[٣] الجمل ص ١٨٦ .

[٤] سورة إبراهيم ١٣/١٤ .

[٥] الأزهية ص ١٢١ .

[٦] سورة الشعراء ٢٦ /٧٢، ٧٣ .

[٧] المقتضب ٢٨/٢ .

[٨] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٣ .

ثانياً : عاملُ نصبِ الفعلِ المضارعِ بعدَ (أو)

لقد تقدَّم ذكر الخلاف في عامل النصب للفعل المضارع بعد الفاء و واو المعية ، والخلاف في (أو) كما هو فيما قبلها ، فهي إمَّا ناصبة بنفسها ، أو بإضمار (أنْ) ، أو بالخلاف .

ذهب الكوفيون [١] إلى أن (أو) تنصب المضارع بنفسها ، ولكنه قول مردود إذ إنها " لو كانت ناصبة بنفسها لكانت ناصبة في كل موضع ، فعدم اطِّراد ذلك يدلُّ على فسادِ مذهبِهم " [٢] .

وقولُ البصريين أنها ناصبةٌ للمضارع بعد (أن) مضمرة .

وتعتقد الباحثة أنَّ ما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ففي مثل قول القائل : لأقتلنَّ الكافر أو يسلم ، فالمراد إمَّا قتل الكافر أو إسلامه ؛ وذلك لأنَّ " تقدير إلاَّ وحتى – في موضع أو – تقدير لُحِظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يُقدَّر قبل أو مصدر ، وبعدها (أن) ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها " [٣]

وذلك على تأويل الفعل قبل (أو) بمصدر معمول لكونٍ مقدر ؛ أي ليكون قتل مني للكافر أو إسلام منه ، ولذلك لا بد من إضمار (أن) بعدها ليصير مصدراً معطوفاً على مصدر آخر ؛ لأن (أو) كما ذهب النحويون " إذا حُقِّق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على اسم ، فإذا قال القائل : لألزمنَّك أو تقضيَني حقي ، فالمعنى : أنا ملازم لك أو قاضٍ أنت حقي ، فكأنه في الأصل : ليكون مني لزومٌ لك أو قضاءٌ منك لحقي ، فكأنك عطفت مصدراً على مصدر " [٤] .

فهي إذن حرف عطف لا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدرٍ متوهم ، ومن ثم لزم إضمار (أن) بعدها .

---

[١] هذا رأي الكسائي فحسب ، ويرى الفراء أنه انتصب بالخلاف ، انظر : الجنى الداني ص ٢٣٢ ، وحاشية الصبان ٢٩٦/٣ .

[٢] رصف المباني ص ١٣٤ .

[٣] حاشية الصبان ٢٩٦/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٧٤ .

[٤] رصف المباني ص ١٣٤ .

المبحث السادس : الفعل المضارع المنصوب عطفاً

إضمار (أن) بعد حروف العطف

اطَّرد نصب الفعل المضارع بإضمار (أن) جائزة الإظهار في موضعين :

الأول : بعد (لام) التعليل وقد سبق الحديث عنها [١] .

والثاني : بعد أحد هذه الأحرف العاطفة " الواو ، و الفاء ، و ثم ، و أو بشرطين " [٢] :

١. أن يتجرد كل من هذه الحروف من المعنى الذي يوجب إضمار (أن) بعدها كالسببية مع الفاء ، والمعية مع الواو ، والغاية أو التعليل أو الاستثناء مع أو .
٢. أن يكون المعطوف عليه اسماً خالصاً من التقدير بالفعل ؛ أي غير مقصود به معنى الفعل ، سواء أكان مصدراً أم اسم ذات .

وهذا ما أراده ابن مالك بقوله :

وإنْ على اسْمٍ خَالصٍ فعلٌ عُطِفْ تنصِبه (أنْ) : ثابتاً ، أو مُنْحذِفْ [٣]

فمثال الواو : يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبَ ، تريد : وأن يَغضبَ ، " فهذا إظهار (أن) فيه أحسن ، ويجوز إضمارها " [٤] .

كقول الشاعر :

ولُبس عَباءةٍ وتَقرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ من لُبْس الشُّفوفِ [٥]

---

[١] ورد الحديث عنها ص ١٢٧ – ١٢٩ .

[٢] شرح الرضي على الكافية ٧٨/٤ ، النحو الوافي ٢٨٧/٤ .

[٣] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٣ ، شرح ابن عقيل ٢٠/٤ ، حاشية الصبان ٣١٣/٣ .

[٤] الأصول ١٥٠/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم ص٦٧٢ .

[٥] البيت من الوافر وقد ورد في كتب النحو بلفظ (لَلُبس) بلامين والصواب (ولبس) بالعطف على البيت قبله ، وهو لميسون بنت بحدل ، زوج معاوية بن أبي سفيان ، وأم ابنه يزيد ، حملت إلى دمشق فحنت ذات ليلة إلى البادية فأنشأت تقول ... فلما سمعها معاوية قال : جعلتني علجا ، وطلقها وألحقها بأهلها .

انظر : البيت في الكتاب ٤٥/٣ ، ارتشاف الضرب ١٦٨٨/٤ ، خزانة الأدب ٥٠٣/٨ ، ٥٠٤ ،٥٢٣ ، ٥٧٤ ، شرح شواهد المغني ٦٥٣/٢ ، ٧٧٨ ، أوضح المسالك ١٩٢/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣١ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٦ ، شرح التسهيل ٤٨/٤ ، شرح ابن عقيل ٢٠/٤ ، حاشية الصبان ٣١٣/٣ ، شرح شذور الذهب ص٣٤٧ ، الجنى الداني ص ١٥٧ ، شرح التصريح ٢٤٤/٢ ، هو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٥/٧ ، المقتضب ٢٦/٢ ، رصف المباني ص ٤٢٣ ، اللباب ٤٢/٢ .

والشاهد فيه نصب تقر بإضمار (أن) بعد (الواو) ، وهو معطوف على اللبس ؛ لأنه اسم وتقر فعل ، ولا يمكن عطف الفعل على الاسم ، ولذلك حمل على إضمار(أن) ، لأن (أن) والفعل بعدها في تأويل اسم ، فعطف اسماً على اسم ، وجعل الخبر عنهما واحد وهو أحبُّ .

ومثال الفاء قول الشاعر :

لولا توقُّع مُعْتَرٍّ فأرْضِيَه ما كنتُ أوثِرُ إتراباً على تَرَبِ [1]

والحرف (ثمَّ) مثل قولك : يسرُّني لقاؤُك ثم تتحدثَ إليَّ ، والتقدير : ثم أن تتحدثَ إلي ؛ أي يسرني لقاؤك ثم تحدُّثُكَ إليّ . والحرف (أن) هنا جائز الحذف ؛ لأن قبله اسماً صريحاً وهو (لقاؤك) .

وقول الشاعر :

إنِّي وقتلي سُلَيْكاً ، ثُمَّ أعقِلَه كالثَّورِ يُضْرَبُ لما عافتِ البقَرُ [2]

وإنما ينصب الفعل ليتسنَّى أن يسبك مع (أن) بمصدر يعطف على الاسم الجامد ؛ لأن الفعل لا يعطف على الاسم الخالص .

والحرف (أو) مثل قوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً** ﴾ [3] ، في قراءة السبعة ، إلا نافعاً ، بنصب يرسل عطفاً على وحياً ، والأصل أن يرْسِلَ .

" فالحجة لمن رفع : أنه استأنف بـ (أو) فخرج من النصب إلى الرفع .

---

[1] البيت من البسيط مجهول القائل ، هو بلا نسبة في حاشية الصبان ٣١٤/٣ ، شرح التصريح ٢٤٤/٢ ، همع الهوامع ١٤١/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٢٤٧ ، شرح التسهيل ٤٩/٤ ، أوضح المسالك ١٩٤/٣ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٦ ، شرح ابن عقيل ٢٢/٤ .

اللغة : توقع : انتظار ، معتر : فقير ، يتعَّرض للمعروف ، أوثر : أفضل ، إتراباً : استغناء ، ترب : فقر .

والمعنى : لولا ارتقاب متعرض لطلب المعروف ، فأرضيه ، وأصنع الجميل معه ، ما كنت أوثر الغنى على الفقر .

والشاهد قوله : (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع (بأن) مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة لسبقها باسم خالص من التقدير بالفعل وهو (توقع)

[2] البيت من البسيط ، وهو لأنس بن مدركة الخثعمي في الأغاني ٣٥٧/٢٠ ، خزانة الأدب ٣١٢/٤ ، شرح التصريح ٢٤٤/٢ ، همع الهوامع ١٤١/٣ ، شرح ابن عقيل ٢١/٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٤٧ ، شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٦ ، شرح التسهيل ٢٩/٤ ، أوضح المسالك ١٩٥/٣ .

[3] سورة الشورى ٤٢ / ٥١ ، الشاهد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ حيث جاء الفعل يرسل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد أو ، وهي جائزة الإضمار والإظهار ، لأن قبلها وحياً وهو اسم صريح ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على وحياً والتقدير : إلاَّ وحياً أو إرسالاً .

والحجة لمن نصب أنه عطفه على معنى قوله : إلا وحياً ؛ لأنه بمعنى : أن يوحيَ أو يرسلَ رسولا فيوحي ، فيعطف بعضاً على بعض بـ (أو) وبالفاء " [1] .

ولو كان المعطوف عليه وصفاً ، شبيهاً بالفعل لم يجز نصب الفعل المعطوف ، على ذلك الوصف ، وذلك نحو :
" الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذُّبابُ ، فإن (يغضب) معطوف على اسم الفاعل ، ولا يمكن أن ينصب ؛ لأن اسم الفاعل مؤول بالفعل ؛ لأن التقدير : الذي يطير ، فيغضب زيدٌ الذبابُ " [2] .

---

[1] الحجة في القراءات السبع ص ٣١٩ ، حجة القراءات لابن زنجلة ص ٦٤٤ .

[2] شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٨٧ ، شرح ابن عقيل ٢٣/٤ .

الفصل الثالث

(العوامل الناصبة للفعل المضارع في صحيح البخاري)

دراسة تطبيقية

المبحث الأول : العوامل الناصبة بنفسها

أولاً : أن في صحيح البخاري

ثانياً : إذن في صحيح البخاري

ثالثاً : لن في صحيح البخاري

رابعاً : كي في صحيح البخاري

المبحث الثاني : العوامل الناصبة بأن المضمرة

أولاً : حتى في صحيح البخاري

ثانياً : لام الجحود في صحيح البخاري

ثالثاً : لام التعليل في صحيح البخاري

رابعاً : فاء السببية في صحيح البخاري

خامساً : الفعل المضارع المنصوب عطفاً في صحيح البخاري

المبحث الأول : العوامل الناصبة بنفسها

أولاً : (أنْ) في صحيح البخاري :

بلغَ عددُ الأفعالِ المضارعةِ المنصوبةِ بعد (أنْ) المصدرية الناصبة في صحيح البخاري أربعَمائةٍ وثمانيةً وعشرين فعلاً وفقاً للتقسيم الآتي :

عددُ الأفعالِ الصحيحة المنصوبة بعد (أنْ) ثلاثُمئةٍ وأربعةُ أفعالٍ وهي على أقسام :
واحدٌ وعشرون فعلاً منها مضعفٌ ثلاثيّ .
وأربعةٌ وثلاثون من الأفعال المبنية للمجهول .

وأما هذه الأفعال المبنية للمجهول فقد وجد منها سبعةٌ وعشرون فعلاً صحيحاً ، وسبعةُ أفعالٍ معتلة .

كما ذكر فعلان مبنيَّان في محل نصب ، أحدهما فعلٌ صحيح والآخر مُعْتل .

هذا وقد بلغ عددُ الأفعال الخمسة في صحيح البخاري ثمانيةً وثمانين فعلاً .

وأما الأفعالُ المعتلةُ فهي ستةٌ وثلاثون ، منها خمسةُ أفعالٍ معتلة بالألف ، وثلاثةُ أفعالٍ معتلة بالواو ، وثمانيةٌ وعشرون فعلاً معتلاً بالياء .

وقد ورد فعلان مضارعان بعد (أن) برواية الرفع .

نماذج تطبيقية على (أنْ) في صحيح البخاري :

قال رسول الله – صلى اللهُ عليه وسلم – :

" ... وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ ؛ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُفْدَى ، وإِمَّا أَنْ يُقِيدَ " [١] .

وورد الحديثُ برواية أخرى وهي قوله – عليه السلام – :

" ... فمن قُتِلَ فهو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ ، وإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ القَتيلِ " [٢] .

ومعنى : " يُقاد أي يقتص ، ويُعْقَل من العقل وهو الدية ، والحاصل تفسير النظرين للقصاص أو الدية " [٣] .

فهو إما أن يعطيَ الدِّيَة ، وإمَّا أن يُؤْخَذَ لأهل القتيل بثأرهم .

والشاهد في الحديث قوله – عليه السلام – : (أن يُفْدى) ، (أن يقيد) ، (أن يعقل) ، (أن يقاد) ، وهي أفعالٌ مضارعة وقعت بعد أن المصدرية الناصبة فجاءت منصوبة بها .

أنْ حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

يُفدى : فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ (أن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر .

ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على القتيل .

والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه وتقديره إمَّا الفداءَ في محل نصب مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره يفدي فداءً .

وكذلك هو الإعراب في الأفعال الأخرى على تقدير إما العَقْلَ ، وإما القَوَدَ .

---

[١] صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدزْبَه البُخاري الجُعْفيّ ، سنة الطبع ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م ، دار الحديث القاهرة ، ج٢ ، ص ١٧٠ ، حديث رقم ٢٤٣٤ ، ١٧٠/٢ .

[٢] صحيح البخاري حديث رقم ١١٢ ، ٤١/١ .

[٣] فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١/ ٢٦١ .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" أَلَمْ أَنْهكُمْ أنْ تَلُدُّونِي ؟ " [1] .

وقد ذكر الحديث برواية أخرى وهي قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" لاَ تُلِدُّونِي " [2] .

والمعنى : " تَلُدُّونِي من (لدَّ) ، فهو لدٌ ، ولادٌّ ، ولدُود ، والمريض لدّاً ولُـدُوداً : أخـذ بلسانه فمدَّه إلى أحد شقَّي الفم وصبَّ الدواء في الشق الآخر . فهو لادٌّ وذاك ملدود .
التدَّ فلان : ابتلع اللَّدُود . واللَّدود : ما يُصب من الأدوية ونحوهـا بالمُـسعُط فـي أحـد شـقَّي الفم " [3] .

والشاهد قوله: (أنْ تَلُدُّونِي) : حيث وقع الفعل تَلُدُّونِي وهو فعل مضارع من الأفعـال الخمسة بعد (أن) المصدرية فجاء منصوباً بها .

أن حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
تلدُّوني : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة .
والواو : ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والنون للوقاية ، والياء : ضـمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به .
والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه في محل نصب على نزع الخافض ، والتقدير ألم أنهكم عن اللُّدِّ .

وعلى الرواية الأخرى : (لا تَلُدُّوني) لا ناهية ، تَلُدُّوني فعل مضارع مجـزوم بـــ لا الناهية ، وعلامة جزمه حذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٤٤٥٨ ، ١٧٧/٣ .
[2] صحيح البخاري حديث رقم ٦٨٨٦ ، ٣٠٣/٤ .
[3] لسان العرب ٤٠١٩/٤ ، والمُعْجم الوسيط ، قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى ، أحمد حسن الزيـات ، حامـد عبد القادر ، محمد على النجار ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، (إسـتانبول ، تركيـا) ، ج٢ ، ص ٨٢١ .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" واللهِ لأَنْ يَلِجَّ أَحدُكُمْ بيَمينهِ فِي أَهْلِهِ آثمُ لَهُ عِندَ اللهِ مِنْ أنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ " [1] .

المعنى ، لَأَن : هي اللام المؤكدة للقسم ، ويلجَّ بكسر اللام ويجوز فتحها من اللجاج وهو أن يتمادى في الأمر ولو تبين له خطؤه ، وأصل اللجاج في اللغة هو الإصرار على الشيء مطلقاً .
آثم : أشد إثماً .
معنى الحديث ، قال النووي : " أن من حلف يميناً تتعلق بأهله بحيث يتضرَّررون بعدم حنثه فيه ، فينبغي أن يحنث فيفعل ذلك الشيء ويكفر عن يمينه ، فإن قال لا أحنث بل أتورَّع عن ارتكاب الحنث خشية الإثم فهو مخطئ بهذا القول ، بل استمراره على عدم الحنث وإقامة الضرر لأهله أكثر إثما من الحنث " [2] .

والشاهد قوله – عليه السلام – : (لأن يلجَّ) دخلت أن المصدرية الناصبة على الفعل المضارع يلجَّ فنصبته وخلَّصت زمنه للاستقبال .
وقوله – عليه السلام – : (أن يعطيَ) جاء الفعل المضارع يعطيَ بعد أن ، وهو فعل معتل الآخر بالياء فنُصِب بها .

أنْ : حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، واللام للتأكيد .
يلجَّ : فعل مضارع منصوب بـ (أن) وعلامة نصبه الفتحة .
والمصدرُ المؤول من (أن) وما دخلت عليه ، وتقديرهُ لجاجةٌ باستمراره في يمينه أشد إثماً من أن يعطيَ ... إلى آخره ، وهذا المصدر لجاجة في محل رفع مبتدأ .
يُعطيَ : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة ، والمصدر المؤول من أن والفعل تقديره (إعطاء) في محل جر بحرف الجر (مِنْ) .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٦٦٢٥ ، ٢٤٤/٤ .

[2] فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٦١٠/١١ ، عمدة القاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ، (ت ٨٥٥ هـ) ، ضبطه وصححه : عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ –٢٠٠١ م ، ج٢٣ ، ص ٢٥٨ .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لا يَسْأَلُني عَنْ هذا الْحَديثِ أَحَدٌ أَوَّلُ منْكَ ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصِكَ الحَديثِ " [1] .

والشاهد في الحديث قوله – عليه السلام – : (أن لا يسأَلُني) ، جاء الفعل المضارع (يسأَلُني) مسبوقاً بأن ، ولكنه مرفوعاً ؛ وذلك لأنَّ (أن) هنا ليست المصدرية الناصبة ، وإنما هي (أنْ) المخففة من الثقيلة ، حيث وقعت بعد فعل الظن ، وهو قوله – عليه السلام – : (ظننتُ) ، وقد فُصِلت من الفعل بفاصل وهو (لا النافية) .

وأصل (أنْ) هذه أن تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والتقدير : لقد ظننتُ أنه لا يسأَلُني ، وجملة يسأَلُني من الفعل يسألُ ، والفاعل أحدٌ ، والمفعول به الضمير المتصل الياء في محل رفع خبرها .

و يجوز في الفعل (يسألني) أن يأتي منصوباً أيضاً ؛ وذلك لأنه وقع بعد ما يفيد الظن ، ولكن رواية الرفع هي الأرجح ؛ لأنه فصل بين أن والفعل بفاصل .

ومما يؤكد جواز رواية النصب ورود الفعل مرة أخرى في صحيح البخاري برواية النصب " أن لا يسأَلَني " [2] .

الإعراب على رواية النصب : يسأَلَني : فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة ، وأحدٌ فاعل ، والنون للوقاية ، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به ، وأن المصدرية وما بعدها تقدَّر بمصدر مؤول في محل نصب مفعول به أول لـ (ظننتُ) و (يا أبا هريرة) معترضة بين ظننت ومفعوله .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٩٩ ، ٣٨/١ .

[2] انظر : صحيح البخاري حديث رقم ٦٥٧٠ ، ٢٣٠/٤ ، إعراب الحديث النبوي ، صنعة الشيخ الإمام العلاَّمة مُحبِّ الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري ، (٣٥٨ – ٦١٦ هـ) ، دراسة وتحقيق : د. حسن موسى الشاعر ، دار المنارة للنشر والتوزيع ، جدَّة ، السعودية ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م ، ص ٢٥٧ .

وقد وردت (أن) المخففة من الثقيلة في مواضعَ أخرى كثيرة منها قوله – صلى الله عليه وسلم – :

" مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله صِدْقاً مِنْ قَلْبه ؛ إِلاَّ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ " [1]

ومحل الاستشهاد في هذا الحديث قوله – عليه السلام – : (أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ) حيث خففت أنْ من أنَّ وجاء اسمها ضميراً محذوفاً ، والتقدير : أنه لا إله إلا الله ، كما جاء خبرها جملة وبهذا تحققت شروط عملها ، فجاء اسمها ضميراً مبنياً في محل نصب ، وجملة الخبر في محل رفع .

[1] صحيح البخاري حديث رقم ١٢٨ ، ٤٦/١ .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – لامرأة من الأنصار :
" مَا مَنَعَكِ أَنْ تَحُجِّينَ مَعَنَاَ ؟ " [١] .

الشاهد : (أَنْ تَحُجِّينَ) جاء الفعل (تحجين) مرفوعاً وعلامة رفعه ثبوت النون لأنـــه من الأفعال الخمسة ، رغم أنه مسبوق بـــ (أن) .

قال ابن حجر : " قال أن تحجين بزيادة النون وهي لغة " [٢] .

وعلى هذه الرواية بزيادة النون بدون نَصْب ، فهي على إهمال أن ، كقوله تعالى :
﴿ إِلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ [٣] .
وذلك على قراءة من قرأ بسكون الواو في يعفو [٤] .
وكقوله تعالى : ﴿ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [٥] بالرفع على قراءة مجاهد .

---

[١] صحيح البخاري حديث رقم ١٧٨٢ ، ٦/٢ .
[٢] فتح الباري ٧٣٨/٣ .
[٣] سورة البقرة ٢٣٧/٢ .
[٤] معاني القرآن للفراء ١٥٥/١ .
[٥] سورة البقرة ٢٣٣/٢ .

ثانياً : (إذن) في صحيح البخاري :

وردت (إذن) في صحيح البخاري في موضعين ، وقد جاء بعدها الفعل منصوباً .

نماذج تطبيقية على الأفعال المضارعة بعد (إذن) :

الموضع الأول : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :
" مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله صِدْقاً مِنْ قَلْبه ؛ إِلاَّ حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ " ، قَالَ يا رسولَ الله ، أَفلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِروا ؟ قَالَ : " إِذاً يَتَّكِلُوا " [1] .

والشاهد في هذا الحديث قوله – عليه السلام – : (إِذاً يَتَّكِلُوا) راداً بهذا القول على معاذ – رضي الله عنه – ومجيباً على سؤاله مبتدئاً جوابه بالحرف (إذاً) ، وبهذا تحقَّق الشرط الأول من شروط عملها ، وهو وقوعها مصدَّرة في أوَّل الكلام ، واعتمد الفعل عليها ، وتحقَّق الشرط الثاني فقد جاء الفعل المضارع بعدها مستقبلاً ، دون أن يُفصل بينها وبين هذا الفعل بفاصل ، فقد وُصل الفعل (يَتَّكِلُوا) بها دون أن يعتمد على ما قبلها .

وبهذا استوفت شروط عملها – وهو نصب الفعل المضارع بعدها – بنفسها بناءً على مذهب جمهور النحويين .

إذن : حرف جواب ونصب واستقبال .
يتكلوا : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه حذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

وعلى من يرى أن الفعل بعد (إذن) منصوب (بأن) مقدَّرة ، أمثال الخليل ورضي الدين ومن تبعهما ، فإن الفعل بعد إذن يقدَّر بمصدر في محل رفع مبتدأ خبره محذوف ، فمعنى إذاً يتَّكلوا : إذاً اتِّكالهم حاصلٌ أو واجب .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ١٢٨ ، ٤٦/١ .

وأما (إذاً) في هذا الحديث فهي تحمل معنى الجواب ، وقد انفرد الجواب لوحـــده دون الجزاء ، فقوله – عليه السلام – : (إذاً يتكلوا) جوابٌ لا جزاءَ معه ؛ لأن المعنى إن أخبـــرتهم يمتنعوا عن العمل اعتماداً على ما يتبادر من ظاهر الكلام .

كتبت (إذن) في هذا الحديث بالنون ، وهذا هو ما عليه المعاصرون في كتابتها بـــالنون مطلقاً ؛ لاعتبارها حرفاً ، ولا يدخل التنوين في الحروف .

ولقد ذكر الحديث برواية أخرى وهي قوله – عليـــه الـــسلام – : " لاَ إِنِّـــي أَخَـــافُ أَنْ يَتَّكِلُوا " [1].

وفي هذا شاهدٌ على نصب الفعل المضارع (يتكلوا) بأن المصدرية الناصبة ، وعلامة نـــصبه حذف حرف النون .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ١٢٩ ، ٤٦/١ .

الموضع الثاني : ... فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :
" يَا أُمَّ سَلَمَةَ تِيبَ عَلَى كَعْبٍ " قَالَتْ أَفَلاَ أُرْسِلُ إِلَيْهِ فَأُبَشِّرَهُ ؟ قَالَ : " إِذاً يَحْطِمَكُمُ النَّاسُ فَيَمْنَعُونَكُمُ النَّوْمَ سَائِرَ اللَّيْلَةِ " [1] .

والشاهد قوله – عليه السلام – : (إذاً يحطمَكم) حيث جاء بالفعل الصحيح يحطمَكم منصوباً بعد (إذاً) .

وقد استوفت (إذاً) شروط العمل ؛ فلذا نصبت .
حيث وقعت في صدر جملتها لا يرتبط ما بعدها بما قبلها ، فهي مبتدأة في أول الكلام .
كما جاء الفعل بعدها مضارعاً مستقبلاً ، دون أن يُفصل هذا الفعل عن إذاً بفاصل .

إذاً : حرف جواب وجزاء ونصب واستقبال .
يَحْطِمَكُمُ : فعل مضارع منصوب بـ (إذاً) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به ، والميم : للجمع ،
النَّاسُ : فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

وأما (إذاً) في هذا الحديث فجوابٌ وجزاء ، وقد اجتمع في هذا الحديث الجواب والجزاء معاً ، لأن الفعل بعد (إذاً) يتعلق بمن سيقوم بالتبشير ، وهو التحطيم والمنع من النوم

كتبت (إذاً) في هذا الحديث بالألف على خلاف كتابتها في الحديث السابق ، وكتابتها بالألف كما هو في رسم المصحف ، وهذا هو مذهب جمهور النحويين أيضاً .

ولا بد في هذا الحديث من التنويه على مجيء الفعل المضارع مرفوعاً في قوله – عليه السلام – : (فيمنعَونكم) ، على الرغم أنه معطوفٌ على الفعل المنصوب قبله (يحطِمَكمُ) .
ويمكن تخريجه بالرفع على الابتداء والتقدير : (فإذا هم يمنعونكم) .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٤٦٧٧ ، ٢٣٦/٣ .

ثالثاً : (لن) في صحيح البخاري :

وردت (لن) في الحديث الشريف في صحيح البخاري في ثلاثةٍ وثلاثين موضعاً حسب التصنيف الآتي :

خمسةٌ وعشرون موضعاً منها جاءت أفعالاً صحيحةً منصوبةً بعد (لن) .

ومن هذه الأفعال ورد فعلٌ واحدٌ مبنيٌ للمجهول ، وفعلان آخران من الأفعال المضَّعفة الثلاثية .

وأما الأفعال المعتلة فهي على ثلاثة أقسام ، وفيها :

موضع واحد شاهدٌ على الفعل المعتل بالألف .

وموضعٌ واحد على الفعل المعتل بالواو .

وثلاثة أفعال معتلة بالياء .

كما ورد ثلاثة أفعال من الأفعال الخمسة منصوبة بعد لن .

نماذج تطبيقية على الأفعال المضارعة المنصوبة بعد (لن) :

عن أبي هريرةَ ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :

" إنَّ الدِّينَ يُسْرٌ ، ولَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلاَّ غَلَبَهُ ... " [١] .

المعنى : " لا يتعمق أحدٌ في الأعمال الدينية ويترك الرفق إلاَّ عجز وانقطع فيغلب ، كمن بات يصلي الليل كله ويغالب النوم إلى أن غلبته عيناه في آخر الليل فنام عن صلاة الصبح " [٢] .

والشاهد قوله – عليه السلام – : (لن يشادَّ) جاء الفعل المضارع يشادَّ منصوباً بعد حرف النصب (لن) .

(يشادَّ الدينَ) : يقول ابن حجر : " الدين منصوب على المفعولية ، وأضمر الفاعل للعلم به ، وحكى صاحب المطالع أنَّ أكثر الروايات برفع الدين على أنَّ (يشاد) مبني لما لم يسم فاعله ، وعارضه النووي بأنَّ أكثر الروايات بالنصب " [٣] .

لن : حرف نفي ونصب واستقبال .

يشادَّ : فعل مضارع منصوب بـ (لن) وعلامة نصبه الفتحة .

وليس للمنفي بـ (لن) في هذا الحديث غاية ، إذ إنَّ النفي مستمر بها أبداً .

فالغلبة محققة الوقوع لكل واحد يبالغ في العبادة ويفرط في أدائها ، فالحديثُ فيه توجيهٌ إلى الاعتدال ومنع المبالغة ؛ لأن الإكثارَ والتعمقَ في العبادات الدينية يؤدي إلى الملل والانقطاع عنها ، فالحديث فيه تأكيد على العجز والانقطاع عن العبادة لأي أحد يتعمق في العبادة والأعمال الدينية .

وكما يقال قليلٌ دائم خيرٌ من كثير منقطع .

---

[١] صحيح البخاري حديث رقم ٣٩ ، ١٨/١ .

[٢] المصدر السابق ١١٩/١ ، ١٢٠ .

[٣] فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١١٩/١ .

ولتأكيد هذه الحقيقة استخدم الحديث أداة النفي (لن) وهي تنفي المستقبل نفياً مؤكداً مـــع أداة الاستثناء إلاَّ لتكوَّنا معاً أسلوب القصر ، والذي يفيد التوكيد أيضاً .
كما أن لفظ أحدٌ فيه عموم وشمول الغلبة لأي إنسان .

وسط هذه الدلالات لألفاظ الحديث ، فإن (لن) تفيد في سياقها هذا تأييد النفي ، خاصـــة وأن الفعل بعدها لم يقيَّد بزمن معين .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ ، وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمُ الحُلُمَ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ، ولْيَسْتَعِذْ باللهِ مِنْهُ ؛ فَلَنْ يَضُرَّهُ " [1] .
وللحديث رواية أُخرى وهي قوله – عليه السلام – : " فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ " [2] .

المعنى : " الحُلُم : ما يراه الرائي في منامه حسناً كان أو مكروهاً .
فإنها لا تضره : وإنما أنث الضمير باعتبار أن الحلم هو الرؤيا السيئة الكاذبة المكروهة ، والرؤيا المكروهة هي التي تكون عن حديث النفس وشهواتها " [3] .

والشاهد قوله – عليه السلام – : (لَنْ يَضُرَّهُ) أتى الفعل المضارع المضعف الثلاثي منصوباً بعد حرف النصب (لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديرهُ هو يعود على الحلم ، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به .

من خلال هذا الحديث الشريف والذي ورد بروايتين ، وهما : (لَنْ يَضُرَّهُ) و (إِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ) باستخدام النفي بـ (لن) في الأولى ، والنفي بـ (لا) في الثانية .
يتبين صحة ما ذهب إليه ابن يعيش وهو أن النفي بـ (لن) أبلغ من النفي بـ (لا) .
إذ إنه كما هو واضح في الروايتين أن الرسول – عليه السلام – لم يستخدم أداة التوكيد (إنها) مع حرف النفي (لن) ، وإنما استخدمها في سياق النفي بـ (لا) .
فقوله (لَنْ يَضُرَّهُ) فيه نفي للضرر عن أي إنسان يتبع وصايا الرسول – عليه السلام – هذه عند الحلمَ .
هذا ولم يذكر بعد لن في هذا الحديث ما يدل على الغاية ولم يقيد الفعل بعدها بأي زمن ، وهي بذلك تحمل معنى النفي المطلق لأن يُصابَ أي إنسانٍ بضرر ، لأن المنفي بها في هذا الحديث يغير حد .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٧٠٠٥ ، ٣٣٦/٤ .
[2] صحيح البخاري حديث رقم ٣٢٩٢ ، ٢/ ٤٠١ .
[3] عمدة القاري ٢٤٦/١٥ .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَداً فَتَنَازَعُوا ، ولاَ يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِي تَنَازُعٌ " [1] .
وقد ورد الحديث برواية أخرى وهي قوله – عليه السلام – : " لا تَضِلُّوا بَعْدَهُ " [2] .

وفي رواية (لا تَضِلُّوا) قال ابن حجر : " هو نفي وحذفت النون في الروايات التي وصلت إلينا لأنه بدل من جواب الأمر وتعدد جواب الأمر من غير حرف العطف جائز " [3] .

والشاهد في الحديث قول المصطفى – عليه السلام – (لَنْ تَضِلُّوا) حيث جاء الفعل المضارع تضلوا منصوباً بـ (لن) وعلامة نصبه حذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

(لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَداً) : لقد أُتْبِعَ الفعلُ (تضلوا) المنفي بلن نفياً مؤكداً بلفظ (أبداً) وهي ظرف زمان للمستقبل ، وذلك للدلالة على الاستمرار على الهداية وعدم الضلال مدى الدهر حال تسلُّمهم لهذا الكتاب ، فقد كان استخدام هذه اللفظة (أبداً) زيادة في تأكيد النفي في المستقبل .

وفي الحديث شاهد آخر وهو قول المصطفى – عليه السلام – : (فَتَنَازَعُوا) حيث جاء بالفعل المضارع (تنازعوا) منصوباً بعد فاء السببية لوقوعه في جواب النفي المحض (لن تضلوا) .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٤٤٣١ ، ١٧٢/٣ .
[2] صحيح البخاري حديث رقم ١٤٤ ، ٤١/١ .
[3] فتح الباري ٢٦٤/١ .

رابعاً : (كي) في صحيح البخاري :

وردت (كي) في صحيح البخاري في شاهد واحد ، وهو قوله – عليه السلام – : " لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ " [1] .

وقد جاءت (كي) في الشاهد مصدرية ناصبة ، حيث سبقتها اللام ، ولم يأت بعدها أن .

وهي حينئذ حرف مصدري ونصب بمنزلة أن ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله ، واللام حرف تعليل وجر ، والفعل تَمْتَشِطَ فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، والشعثة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

وكي وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، مجرور باللام ، كما كان ذلك في أنْ .

ولو جاء الحديث بلفظ (كي تمتشطَ) دون اللام ، فذكرت كي وحدها في الكلام ، لاحتملت الوجهين المصدرية الناصبة والتعليلية الجارة .

وقد جاء الفعل المضارع (تستحدَّ) منصوباً بالعطف على الفعل (تمتشطَ) .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٥٢٤٥ ، ٣٩٨/٣ .

المبحث الثاني : العوامل الناصبة بأن المضمرة

أولاً : (حتى) في صحيح البخاري :

وردت (حتى) في الحديث الشريف في صحيح البخاري في مائــةٍ وخمــسةٍ وثمــانين موضعاً بنصب الفعل المضارع بعدها حسب التصنيف الآتي :

أولاً : عددُ الأفعالِ الصحيحةِ المنصوبةِ بعد (حتى) مائةٌ وثلاثةٌ وعشرون فعلاً ، ومن هذه الأفعال الصحيحة ورد تسعةُ أفعالٍ مبنية للمجهول ، وعشرةُ أفعالٍ مضعفة ثلاثية .

ثانياً : عددُ الأفعالِ المعتلة المنصوبة بعد (حتى) أربعةٌ وثلاثون فعلاً ومنها :
خمسةُ أفعالٍ معتلة بالألف .
وفعلٌ واحدٌ معتلٌّ بالواو .
وثمانيةٌ وعشرون فعلاً معتلاً بالياء .

ثالثاً : عدد الأفعال الخمسة المنصوبة بعد (حتى) دون الصحيحة والمعتلــة ، ثمانيــةٌ وعشرون فعلاً .

رابعاً : وردت (حتى) في ثلاثة مواضع برفع الفعل المضارع بعدها .

نماذج تطبيقية على (حتى) في صحيح البخاري :

قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :

" وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أنْ تَنْكِحِيهِ حَتَّى تَعْتَدِّي آخِرَ الأَجَلَيْنِ " [1] .

المعنى : " آخر الأجلين : يعني وضع الحمل ، وتربص أربعة أشهر وعشر ، يعني : تعتدِّي بأطولهما " [2] .

والشاهد قوله – عليه السلام – : (حتى تعتدِّي) حيث وقع الفعل تعتدِّي بعد (حتى) ، فجاء منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعدها .

حتى : حرف غاية وجر بمعنى إلى ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

تعتدِّي : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى وعلامة نصبه حذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة .

وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بالحرف حتى ، والتقدير حتى اعتدادِك .

وفي الحديث شاهد آخر على نصب الفعل المضارع (تنكحيه) بأن المصدرية الناصبة ، وعلامة نصبه حذف حرف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنتِ ، والهاء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به .

وقد وقعت (حتى) في هذا الحديث جارة ، إذ يصلح في موضعها (إلى) ، وما بعدها غاية لما قبلها كما تحقق في مجرورها الشرطان ، فجاء مجرورُها اسماً ظاهراً ، وآخراً ، وهو المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل بعدها ، وتقديره : اعتدادِك .

كما جاء مجرورها دالاً على انتهاء الغاية في قوله – عليه السلام – : (حتى تعتدِّي آخر الأجلين)

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٥٣١٨ ، ٤١٨/٣ .

[2] عمدة القاري ٢٠/ ٤٣٣ .

ومثال ما جاء مرفوعاً من الأفعال بعد حتَّى قوله عليه الصلاة والسلام :

" ... فإن الرَّجُلَ مِنْكُمْ ، لَيَعْمَلُ حَتْى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إلاَ ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، وَيَعْمَلُ حَتْى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إلاَ ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ " [1] .

والشاهد في الحديث قوله : (حَتْى مَا يَكُونُ) برفع الفعل يكون بعد حتى .

وتوجه الباحثة هذه الرواية برفع الفعل على أن (حتى) ابتدائية ، وجاء الفعل بعدها مسبَّب عما قبلها ، إذ إنه يتسبب عن عمل الرجل ألا يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع .

وقد وقع الفعل بعد حتى مؤولاً بالحال إذ يصلح في موضعها الفاء أي يعملُ فما يكونُ بينه وبين الجنة إلا ذراع ، ووقع الفعل بعدها أيضاً فُضلة .

والرفع في هذا الشاهد جائز ؛ لأن الفعل لم يكن حالاً على وجه الحقيقة ، وإنما هو من باب التأويل ؛ ولذلك أجاز بعضهم أن تكون حتى في هذا الشاهد ناصبة .

" قال الطيبي : حتى هي الناصبة ، وما : نافية ، ولم تكف عن العمل ، ويكون منصوبة بحتى " [2] .

فينصب الفعل بعد حتى ؛ لأنه مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٣٢٠٨ ، ٣٨٥/٢ .

[2] عمدة القاري ٢٢٦/٢٣ ، فتح الباري ٥٧٣/١١ .

لقد وردت (حتى) في صحيح البخاري بأقسامها الثلاثة : الجارة ، والعاطفة ، والإبتدائية .
فأما الجارة فكقوله – صلى الله عليه وسلم – : " لاَ تُوَاصِلُوا ، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ " [1]

والشاهد قوله – عليه السلام – : (حتى السحرِ) : جاءت حتى وقد وليها الاسم ، وما بعدها غاية لما قبلها كما يصلح في موضعها إلى .
أي أن الرسول – عليه السلام – قد أباح الوصال إلى السحر ، بعد أن كان النهي عن الوصال في الصَّوم مطلقاً ، سواء في ذلك جميع الليل أو بعضه ثم خصَّ النهيُ بجميع الليل ، فأباح الوصالَ إلى السحر .

فحتى : حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب .
السحرِ : اسم مجرور بـ (حتى) وعلامة جره الكسرة .

ومثال (حتى) العاطفة قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :
" مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلاَّ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ ... " [2]
جاءت حتى في الحديث السابق عاطفة ، وقد أُشرِك ما بعدها بما قبلها في الإعراب والحكم ، وعلى ذلك لفظ (الجنة) معطوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، وذلك بالعطف على الضمير المتصل المنصوب الهاء في (رأيتُه) .
كما تحقق شرط العطف بـ (حتى) فجاء المعطوف بها اسما ظاهراً " الجنة " ، وبعضاً مما قبله ، فرؤية الجنة هي بعضاً من الرؤى الكثيرة التي شاهدها النبي – عليه السلام – ، كما جاء المعطوف غايةً لما قبله في الزيادة والتعظيم .

وقد جاء الحديث مكرراً ثلاث مرات أخرى برواية النصب [3] .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ١٩٦٧ ، ٥٣/٢ .
[2] صحيح البخاري حديث رقم ١٨٤ ، ٥٩/١ .
[3] انظر : صحيح البخاري حديث رقم ٩٢٢ ، ٢٣١/١ ، حديث رقم ١٠٥٣ ، ٢٦٨/١ ، حديث رقم ٧٢٨٧ ، ٣٩٩/٤ .

كما أن الحديث جاء برواية الرفع (حتى الجنةُ والنارُ) [١] .
وتوجه الباحثة هذه الرواية على أن (حتى) ابتدائية وقد وقع بعدها المبتدأ وهو قوله – عليه السلام – : (الجنة) والخبر محذوف ، والتقدير : حتى الجنة والنار رأيتهما .

ومثال (حتى) الابتدائية قوله – صلى الله عليه وسلم – : " ... وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ ، حَتَّى اللُّقْمَةُ ... " [٢]
حتى اللقمةُ : حتى هذه ابتدائية ، وقد وقع بعدها الاسم (اللقمةُ) وهي مبتدأ خبره محذوف والتقدير : حتى اللقمةُ تجعلها .

هذا وقد اجتمعت الأنواع الثلاثة : الجارة ، والعاطفة ، والابتدائية في قوله – صلى الله عليه وسلم – :
" مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ ؛ إِلاَّ كَفَّرَ اللَّه بِهَا عَنْهُ ؛ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا " [٣]

موطن الشاهد قوله – عليه السلام – : حتى الشوكةِ برواية الجر كما هي في صحيح البخاري على أن حتى حرف غاية وجر ، والشوكةِ اسم مجرور بها . فرواية الجر ظاهرة .
ويجوز النصب بتقدير عامل أي : حتى وجد الشوكة يُشاكها .
وبالرفع على الابتداء على أن الشوكة مبتدأ ، ويشاكها خبره .

قال العكبري : " يجوز الشوكة بالجر ، بمعنى إلى ؛ أي لو انتهى ذلك إلى الشوكة . وبالنصب على تقدير يجد الشوكة أو مع الشوكة ، وبالرفع على جواز فيه ، وفيه وجهان : أحدهما : وهو معطوف على الضمير في تصيب ، والثاني هو مبتدأ ، أي حتى الشوكةُ تشوكُه " [٤] .

---

[١] انظر : صحيح البخاري حديث رقم ٨٦ ، ٣٤/١ .
[٢] صحيح البخاري حديث رقم ٢٧٤٢ ، ٢٦٢/٢ .
[٣] صحيح البخاري حديث رقم ٥٦٤٠ ، ٢٦/٤ .
[٤] إعراب الحديث النبوي ص٢٠٠ .

ثانياً : لام الجحود في صحيح البخاري :

ذُكِرت (لام) الجحود في صحيح البخاري في موضع واحد وهو قوله – عليه الصلاة والسلام – :

" مَا كُنْتُ لِآخُذَ جَمَلَكَ ، فَخُذْ جَمَلَكَ ذلِكَ ؛ فَهُوَ مَالُكَ " [1] .

والشاهد قوله – عليه السلام – : (مَا كُنْتُ لِآخُذَ) وذلك بنصب الفعل المضارع آخذَ لوقوعه بعد لام الجحود ، المؤكدة لنفي خبر كان الناقصة الماضية لفظاً .

وقد استخدم الرسول – عليه السلام – لام الجحود لتأكيد النفي للأخذ .

ما : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

كنتُ : فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل .

والتاء : ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان .

وعلى رأي البصريين : خبر كان محذوفاً تقديره (مريداً) مثلاً .

لآخذ : اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب .

آخذ : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود وعلامة نصبه الفتحة .

وأن المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بخبر كان المحذوف (مريداً) ، والتقدير ما كنتُ مريداً لآخذ جملك .

وفاعل آخذَ ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) .

جملك : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة .

وعلى رأي الكوفيين : اللام حرف مبني على الكسر زائد للتوكيد .

آخذَ :فعل مضارع منصوب باللام وعلامة نصبه الفتحة .

وفاعله ضمير مستتر ، وجملَك مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل المستتر والمفعول به في محل نصب خبر كان .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٢٧١٨ ، ٢/٢٥٠ .

ثالثاً : (لام) التعليل في صحيح البخاري :

وردت (لام) التعليل في صحيح البخاري في أربعةٍ وثلاثين موضعاً ، ستة وعشرين موضعاً من الأفعال الصحيحة ، وأما الأفعال الخمسة فهي أربعة أفعالٍ ، وثلاثة أفعال مبنية للمجهول ، وفعل واحد معتل بالياء .

ومنها : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :

" لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلأ " [1] .

والشاهد في الحديث قوله – عليه السلام – : (لِيُمنعَ) ، بنصب الفعل المضارع المبني للمجهول يُمنعَ بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي أو لام التعليل ، ويجوز إظهار أن فنقول لأَنْ يُمنعَ

وقد جاء ما بعد هذه اللام سبباً وعلة فيما قبلها ، حيثُ يقال هذا الحديث فيمن يريد " الاختصاص ببئر الماء فيمنع فضل ماء بئره أن يَرِدَه نِعَمُ غيره للشرب وهو لا حاجة له في الماء الذي يمنعُه ، وإنما حاجته إلى الكلأ ، فأمر الشارع صاحب البئر أن لا يمنعَ فضل الماء ؛ لئلا يكونَ مانعاً للكلأ " [2] .

لِيُمْنعَ : اللام حرف جر مبني على الكسر يفيد التعليل ، لا محل له من الإعراب .

يمنعَ : فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام التعليل وعلامة نصبه الفتحة .

به : الباء حرف جر مبني على الكسر ، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر الباء . والجار والمجرور متعلقان بـ فضلُ الماء .

فضلُ : نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف .

الكلأ : مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة .

وعلى رأي الكوفيين (يُمنعَ) منصوب بلام التعليل نفسها ، ولام التعليل حرف زائد لتوكيد النفي .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٦٩٦٢ ، ٣٢٤/٤ .

[2] عمدة القاري ١٧١/٢٤ .

وكذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – :
" قُومُوا فَلأُصَلِّيَ بِكُمْ " [1]

والشاهد في الحديث قوله – عليه السلام – : (فَلأُصَلِّيَ) بنصب الفعل المضارع أصليَ بـــ (أنْ) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والفاء واقعـــة فـــي جواب الطلب الأمر قوموا .

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : " لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْراً ، وَلاَ يَـــدْخُلُ النَّـــارَ أَحدٌ إِلاَّ أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، لَوْ أَحْسَنَ لِيكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةً " [2] .

جاءت الأفعال (ليزدادَ ، ليكونَ) في الحديث السابق بالنصب بعد اللام وعلامة نـــصبها الفتحة .

والراجح لدى الباحثة في هذه الأفعال أنها منصوبة بأن المضمرة بعد (لام) العاقبـــة ، وليست (لام) التعليل إذ إن ما بعد هذه اللام لا يحسن تأويله على أنه علَّة لما قبلها .
ففي قوله – عليه السلام – : " لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْراً ، لَوْ أَحْسَنَ لِيكُونَ عَلَيْهِ حَـــسْرَةً " ليـــست زيادة الشكر علة في الإساءة كما أن الحسرة والندم ليست علَّة للإحسان .
ولكنه في ظني – وحسب المعنى الإجمالي للحديث – أنَّه ما كان أحدٌ ليدخُلَ الجنَّةَ بعمله ، ولكن بمغفرته – سبحانه وتعالى – وسعة رحمته ، وشفاعة نبيه – عليه السلام – ، فإنَّ ما بعد الـــلام في هذا الحديث حدث اتفاقاً ، فلم يكن هذا الإنسان على يقين من دخوله الجنة لأنه أساء في الدنيا ، ولكنه لما يدخلها يزدادُ شكراً لله ، وكذلك قُضِيَ لمن كان يقوم ببعض الحسنات في الدنيا فدخل النار ، وقد كان يظنُّ أن بعض الحسناتِ هذه ستنفعه وتدخله الجنة ولكن أنَّى له ذلك ، فيريه الله مقعده من الجنة فيؤول حالُه إلى ذلٍ وحسرة وندم وألم وعذاب .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٨٦٠ ، ٢١٨/١ .
[2] صحيح البخاري حديث رقم ٦٥٦٩ ، ٢٣٠/٤ .

رابعاً : فاء السببية في صحيح البخاري :

عددُ الأفعال المضارعة المنصوبة بعد فاء السببية في جواب النفي والطلب المحضين اثنا عَشَرَ فعلاً . وفقاً للتقسيم الآتي :

ثلاثة أفعال منصوبة بعد فاء السببية في جواب النفي المحض ، وأما الباقية فهي منصوبة في جواب الطلب المحض ومنها :

ثلاثةُ أفعال منصوبة في جواب الاستفهام .

خمسةُ أفعال منصوبة في جواب النهي .

فعلٌ واحدٌ منصوب في جواب التحضيض .

وأمَّا التقسيم الصرفي لها كما يأتي :

خمسةُ أفعال صحيحة ، وأربعةُ أفعالٍ معتلة ، وفعلان من الأفعال الخمسة .

ومن حيث البناء للمعلوم وللمجهول ، فقد ورد فعلان مبنيان للمجهول والأفعال العشر الباقية مبنية للمعلوم .

هذا وقد جاء فعلٌ مضارعٌ واحدٌ مرفوعٌ بعد الفاء في جواب الطلب المحض (الاستفهام) .

نماذج تطبيقية على الأفعال المضارعة المنصوبة بعد (فاء) السببية :

قال الرسول – صلى الله عليه وسلم – في حديثه القدسي عن ربه – عز وجل – :
" يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغفِرَ لَهُ ؟ " [1] .

الشاهد في الحديث السابق مجيءُ الأفعال (فَأَسْتَجِيبَ ، فَأُعْطِيَهُ ، فَأَغفِرَ) منصوبة بعد فاء السببية في جواب الاستفهام (مَنْ يَدْعُونِي ؟ ، مَنْ يَسْأَلُنِي ؟ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي ؟) والنصب بأن مضمرة وجوباً .

فقد تحقق شرط عمل فاء السببية ، فسبقت بطلب محض وهو الاستفهام بالاسم (مَنْ) .

وقد جاء ما قبل فاء السببية سبباً في حصول ما بعدها ، حيث إن دعاء العبد لله سبب في حصول الاستجابة له ، وسؤاله له سبحانه سبب في عطائه له ، واستغفاره وتسبيحه لله هو سبب في الغفران له .

الإعراب : فأستجيبَ ، فأعطيَه ، فأغفرَ ، الفاء : فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .
والأفعال بعدها أفعالٌ مضارعة منصوبة بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية وعلامة نصبها الفتحة .
والفاعل فيها ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) .
والهاء في (فأعطيَه) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ١١٤٥ ، ٢٩٢/١ .

وقول الرسول – صلى الله عليه وسلم – :

" مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ " [١]

المعنى : قوله (فتمسه النَّار) بالنصب والمعنى أن المس ينتفي بوجود الغبار المذكور ، وفي ذلك إشارة إلى عظيم قدر التصرف في سبيل الله ، فإذا كان مجرد مس الغبار للقدم يُحـرِّم عليها النار ، فكيف بمن سعى وبذل جهدَه واستنفذ وسعَه ؟ [٢]

وموطن الشاهد في الحديث قوله – عليه السلام – : (فَتَمَسَّهُ النَّارُ) حيث جـاء الفعـل تمسه منصوباً بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوباً ؛ لوقوعه في جواب النفـي المحـض (مـا اغبرَّت) .

ومما جاء مرفوعاً في جواب الاستفهام بعد الفاء قوله – عليه السلام – :

" أَيَدْفَعُ يَدَهُ إِلَيْكَ فَتَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ ؟ " [٣]

والشاهد في الحديث قوله – عليه السلام – : (فَتَقْضَمُهَا)

حيث جاء الفعل تقضَمُ مرفوعاً وعلامة رفعه الضمة بعد الفاء ، على الرغم مـن وقوعـه فـي جواب الطلب (الاستفهام) بحرف الاستفهام وهو (الهمزة) .

وذلك لأن الرسول – عليه السلام – وكما هو واضحٌ من معنى الحديث – لـم يُـرِد الاسـتفهام الحقيقي ، فلم يستفهم – عليه السلام – ليجدَ الإجابة وإنما خرج هذا الاسـتفهام لإفـادة غـرض بلاغي وهو الاستنكار والتوبيخ .

إذ يستنكر الرسول – عليه السلام – على العاضِّ ما فعله بيد المعضوض ، فكيـف بـه يكـسرُ أطرافَ يده بأسنانه فيقضمها ، وكأنها في في فحلٍ يَقضمها !!

---

[١] صحيح البخاري حديث رقم ٢٨١١ ، ٢٨٢/٢ .

[٢] فتح الباري ٣٨/٦ .

[٣] صحيح البخاري حديث رقم ٢٩٧٣ ، ٣٢١/٢ .

خامساً : الفعل المضارع المنصوب عطفاً في صحيح البخاري :

نماذج تطبيقية على الفعل المضارع المنصوب عطفاً

الأفعالُ المضارعةُ المعطوفةُ المنصوبةُ بعد فعلٍ منصوب هي كثيرة ، وذلك بالعطف بأحد هذه الحروف العاطفة وهي : (الفاء ، والواو ، وثمَّ ، وأو) .

ومن ذلك قول الرسول – صلى الله عليه وسلم – : " لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَغْدُوَ إِلَى الْجَبَلِ فَيَحْتَطِبَ فَيَبِيعَ فَيَأْكُلَ وَيَتَصَدَّقَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ " [١]

فقد جاءت الأفعال على التوالي (يغدوَ ، يحتطبَ ، يبيعَ ، يأكلَ ، يتصدقَ) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة وذلك بالعطف على الفعل (يأخذ) المنصوب بـ (أنْ) المصدرية الناصبة .

وقوله – صلى الله عليه وسلم – لعمر – رضي الله عنه – عندما بعث إليه حلة حريرٍ كساها إياه : " إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَبِيعَهَا أَوْ تَكْسُوَهَا " [٢]

والشاهد في الحديث مجيء الفعل (تكسوها) منصوباً بالعطف بحرف العطف (أو) على الفعل تبيعها المنصوب بـ (أنْ) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل .

هذا وقد جاء ثلاثة عشرَ فعلاً مرفوعاً بعد الفعل المضارع المنصوب ومنها قوله – صلى الله عليه وسلم – : " إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى : أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيه ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ ، أَوْ يَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – صلى الله عليه وسلم – مَا لَمْ يَقُلْ " [٣]

وذلك برفع الفعل يقول .

وكذلك قوله – صلى الله عليه وسلم – : " لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ ، ثُمَّ يُخَيَّرُ " [٤] ، برفع الفعل يخيرُ ، وقد جاء الحديث في روايات آخرى بالنصب [٥] .

---

[١] صحيح البخاري حديث رقم ١٤٨٠ ، ٣٧٨/١ .

[٢] صحيح البخاري حديث رقم ٥٨٤١ ، ٧٢/٤ .

[٣] صحيح البخاري حديث رقم ٣٥٠٩ ، ٤٦٤/٢ .

[٤] صحيح البخاري حديث رقم ٦٣٤٨ ، ١٨٣/٤ ، وحديث رقم ٦٥٠٩ ، ٢١٩/٤ .

[٥] انظر : صحيح البخاري حديث رقم ٤٤٣٧ ، ١٧٣/٣ ، وحديث رقم ٤٤٦٣ ، ١٧٨/٣ .

ولعله من الراجح في تخريج رواية هذه الأفعال بالرفع علـــى إرادة القطـــع مـــن الأول والاستئناف وكأن التقدير : أو هو يقولُ ، وثم هو يخيرُ .

جداول ملحقة على مواضع العوامل الناصبة للفعل المضارع في صحيح البخاري

أولاً : شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد أنْ المصدرية

١. الأفعال الصحيحة

رقم الحديث	رقم المجلد والصفحة	الفعل
١٦	١٢/١	أن يكونَ
١٦	١٢/١	أن يكرهَ
١٦	١٢/١	أن يعودَ
١٩	١٣/١	أن يكونَ
٢١	١٤/١	أن يعودَ
٢٥	١٤/١	أن أقاتلَ
٣٦	١٨/١	أن أرجعَه
٤١	١٩/١	أن يتجاوزَ
٤٦	٢٠/١	أن تطوَّعَ
٤٩	٢١/١	أن يكونَ
٥٠	٢١/١	أن تُؤمنَ
٥٠	٢١/١	أن تعبُدَ
٥٢	٢٢/١	أن يواقِعَه
٦٧	٢٩/١	أن يبلغَ
٩٩	٣٨/١	أن لا يسألُني
١٠٤	٣٩/١	أن يسفِكَ
١٣٦	٤٨/١	أن يُطيلَ
١٤٢	٥٠/١	أن يدْخُلَ
١٤٧	٥١/١	أن تخرجن
١٦٢	٥٤/١	أن تُدخلَها
٢١٦	٦٦/١	أن يخفِّفَ
٢٧٨	٨٠/١	أن يغتسلَ
٣٤٧	٩٨/١	أن تصنعَ
٣٧٣	١٠٧/١	أن تفتنني

٣٩٢	١١١/١	أن أقاتلَ
٤٤٤	١٢٢/١	أن يجْلسَ
٤٦١	١٢٦/١	أن أَرْبطَه
٥٠٩	١٣٦/١	أن يجْتازَ
٥١٠	١٣٧/١	أن يقفَ
٥٤٠	١٤٤/١	أن يسألَ
٥٥٦	١٤٦/١	أن تغربَ
٥٥٦	١٤٦/١	أن تطلعَ
٦٤٤	١٦٦/١	أن آمرَ
٦٥٩	١٦٩/١	أن ينْقلبَ
٦٨٤	١٧٥/١	أن تثْبُتَ
٦٩١	١٧٧/١	أن يجعلَ
٧٠٧	١٨١/١	أن أُطوِّلَ
٧٢٩	١٨٦/١	أن تكتبَ
٨٠٦	٢٠٤/١	أن تأكلَ
٨٠٦	٢٠٥/١	أن تسألَ
٨٠٦	٢٠٥/١	أن يسكتَ
٨٠٦	٢٠٥/١	أن لا تسألَ
٨١٠	٢٠٦/١	أن تسجدَ
٨١٢	٢٠٦/١	أن أسجدَ
٨٥١	٢١٦/١	أن يحبسَنيْ
٨٨٠	٢٢٢/١	أن يسْتَنَّ
٨٩٨	٢٢٥/١	أن يغتسلَ
٩١٧	٢٣٠/١	أن يعملَ
٩٧٦	٢٤٥/١	أن نبدأَ
٩٩٣	٢٥٠/١	أن تنصرفَ
١٠٨٨	٢٧٨/١	أن تسافرَ
١٢١٠	٣٠٧/١	أن أُوثقَه
١٢١٢	٣٠٨/١	أن آخذَ

١٢٥٩	٣٢٩/١	أن تذرَ
١٢٥٩	٣٢٩/١	أن تذَرَهُم
١٣٠١	٣٣١/١	أن يُبَارِكَ
١٣٠٨	٣٣٣/١	أن تخلِّفَه
١٣٦١	٣٤٥/١	أن يخفِّفَ
١٣٩٧	٣٥٦/١	أن ينظرَ
١٤١٩	٣٦١/١	أن تصدَّقَ
١٤٣٠	٣٦٤/١	أن أُبيِّنَه
١٤٤٣	٣٦٧/١	أن ينفقَ
١٤٦١	٣٧٢/١	أن تجعلَها
١٤٧٠	٣٧٥/١	لأنْ يأخذَ
١٤٧٠	٣٧٥/١	أن يأْتيَ
١٤٧١	٣٧٥/١	أن تسألَ
١٤٨١	٣٧٨/١	أن يَتعجَّلَ
١٤٩٨	٣٨٢/١	أن يُسلفَه
١٥٦٠	٣٩٧/١	أن يجعلَها
١٥٦٠	٣٩٧/١	أن يرزقِيْها
١٥٨٤	٤٠٣/١	أن تُنكرَ
١٥٨٤	٤٠٣/١	أن أدخلَ
١٥٨٤	٤٠٣/١	أن ألصقَ
١٥٩٢	٤٠٦/١	أن يصُومَه
١٥٩٢	٤٠٦/١	أن يتركَه
١٧٨٨	٨/٢	أن يرزقَكها
١٨٢٤	١٩/٢	أن يحملَ
١٨٣٢	٢٠/٢	أن يسفكَ
١٨٦٤	٢٨/٢	أن لا تسافرَ
١٨٨٢	٣٢/٢	أن يدخُلَ
١٨٩١	٣٥/٢	أنْ تطوَّعَ
١٨٩٧	٣٦/٢	أن تكونَ

١٩٠٣	٣٨/٢	أن يدعَ
١٩١٤	٤٠/٢	أن يكونَ
١٩٣٦	٤٥/٢	أن تصومَ
١٩٣٦	٥٢/٢	أن يواصلَ
٢٠١٨	٦٥/٢	أن أجاورَ
٢٠٢٣	٦٦/٢	أن يكونَ
٢٠٣٥	٦٩/٢	أن يقذفَ
٢٠٥١	٧٤/٢	أن يواقعَ
٢٠٥١	٧٥/٢	أن يواقِعَه
٢٠٥٥	٧٥/٢	أن تكون
٢٠٧٤	٧٨/٢	لأن يحتطبَ
٢٠٧٨	٨٠/٢	أن يتجاوزَ
٢٠٨١	٨١/٢	أن تأذنَ
٢٠٨١	٨١/٢	أن يرجعَ
٢٠٨٥	٨٢/٢	أن يخرجَ
٢١٤٨	٩٦/٢	أن يحتلبَها
٢٢٠٤	١٠٦/٢	أن يشترطَ
٢٢٠٦	١٠٧/٢	إلا أن يشترطَه
٢٢١٥	١٠٩/٢	أن أوقظَهما
٢٢١٥	١٠٩/٢	أن يأخذَ
٢٢٢٢	١١١/٢	أن ينزلَ
٢٢٢٩	١١٣/٢	أن تخرجَ
٢٢٧٢	١٢٤/٢	أن أغبقَ
٢٣٠٧	١٣٦/٢	أن يطيبَ
٢٣٠٧	١٣٦/٢	أن يكون
٢٣٣٠	١٤٢/٢	أن يأخذ
٢٣٣٠	١٤٢/٢	أن يمنحَ
٢٣٦٨	١٥٢/٢	أن ننزلَ
٢٣٧٩	١٥٥/٢	أن يشترطَ

٢٤٢٠	١٦٥/٢	أن آمرَ
٢٤٣١	١٦٩/٢	أن تكونَ
٢٤٣٤	١٧٠/٢	أن يقيدَ
٢٤٤٩	١٧٦/٢	أن لا يكون
٢٤٦٣	١٧٩/٢	أن يغرزَ
٢٤٨٢	١٨٤/٢	أن يجيبَها
٢٥٠٣	١٩٠/٢	أن يُعتقَ
٢٥٣٢	١٩٧/٢	أن تلدَ
٢٥٤٨	٢٠١/٢	أن أموتَ
٢٦٠٠	٢١٥/٢	أن تطعم
٢٦٠٠	٢١٥/٢	أن تصوم
٢٦٣٤	٢٢٣/٢	أن يأخذَ
٢٦٩٩	٢٤٤/٢	أن لا يخرجَ
٢٦٩٩	٢٤٤/٢	أن يتبعَه
٢٦٩٩	٢٤٤/٢	أن لا يمنعَ
٢٦٩٩	٢٤٤/٢	أن يقيمَ
٢٧٠٤	٢٤٦/٢	أن يصلحَ
٢٧٤٢	٢٦٢/٢	أن تدعَ
٢٧٤٢	٢٦٢/٢	أن تدعَهم
٢٧٤٢	٢٦٢/٢	أن يرفعَك
٢٧٤٨	٢٦٣/٢	أن تصدَّق
٢٧٨٥	٢٧٥/٢	أن تدخلَ
٢٧٩٠	٢٧٧/٢	أن يُدخلَه
٢٧٩٥	٢٧٨/٢	أن يرجعَ
٢٨٤١	٢٨٩/٢	أن تكونَ
٢٨٧٢	٢٩٦/٢	أن لا يرتفعَ
٢٩١٧	٣٠٧/٢	أن يوسِّعَها
٢٩٩٨	٣٢٦/٢	أن يتعجَّلَ
٣١٠١	٣٥٤/٢	أن يقذفَ

٣١٤٧	٣٦٦/٢	أن يذهبَ
٣١٩٣	٣٨٠/٢	أن يشتمَني
٣٢١٦	٣٨٦/٢	أن تكونَ
٣٢٣١	٣٨٩/٢	أن أُطبقَ
٣٢٣١	٣٨٩/٢	أن يُخرِجَ
٣٢٦٨	٣٩٧/٢	أن يثيرَ
٣٣٣٣	٤١١/٢	أن يخلُقَها
٣٣٣٤	٤١٢/٢	أن لا تشركَ
٣٣٨٠	٤٢٨/٢	أن يصيبَكم
٣٤٠٤	٤٣٦/٢	أن يُبرِّئَهُ
٣٤٢٣	٤٤٣/٢	أن أربُطه
٣٤٤٨	٤٥٠/٢	أن يَنْزِلَ
٣٤٦٥	٤٥٥/٢	أن أدعَهُمَا
٣٦٦٦	٩/٣	أن تكونَ
٣٦٧٩	١٢/٣	أن أدخلَهُ
٣٧٠١	١٩/٣	أن يكونَ
٣٧٢٩	٢٤/٣	أن يسوءَها
٣٧٤٦	٢٧/٣	أن يصلحَ
٣٧٧٨	٣٢/٣	أن يرجعَ
٣٩٣٦	٦٨/٣	أن تذرَ
٣٩٣٦	٦٨/٣	أن تذرَهم
٤٠٧٢	٩٧/٣	أن تغيِّبَ
٤١٧٨	١٢٠/٣	أن أميلَ
٤٣٣٠	١٤٩/٣	أن يذهبَ
٤٣٤٩	١٥٣/٣	أن يعقِّبَ
٤٣٥١	١٥٣/٣	أن يكونَ
٤٣٥١	١٥٣/٣	أن أنقُبَ
٤٤٠٦	١٦٥/٣	أن يكونَ
٤٤١٦	١٦٧/٣	أن تكونَ

٤٤١٩	١٧١/٣	أن يصيبَكم
٤٤٧٤	١٨٠/٣	أن تخرُجَ
٤٤٧٧	١٨١/٣	أن تجعلَ
٤٤٧٧	١٨٢/٣	أن تقتلَ
٤٤٧٧	١٨٢/٣	أن يطعمَ
٤٤٨٢	١٨٣/٣	أن أُعيدَه
٤٤٨٢	١٨٣/٣	أن أتَّخذَ
٤٦٠٣	٢١٥/٣	أن يقولَ
٤٧١٣	٢٥١/٣	أن يفْرُغَ
٤٧٢٦	٢٥٥/٣	إلا أن تخبرَني
٤٧٢٦	٢٥٥/٣	أن يخبرَه
٤٧٣١	٢٥٩/٣	أن تزورَنا
٤٧٣٦	٢٦١/٣	أن يخلُقَني
٤٧٤١	٢٦٣/٣	أن تُخرِجَ
٤٧٥٠	٢٦٨/٣	أن يتكلَّمَ
٤٧٧٠	٢٧٤/٣	أن تغيرَ
٤٧٧٧	٢٧٧/٣	أن تؤمنَ
٤٧٧٧	٢٧٧/٣	أن تعبُدَ
٤٨٢٩	٢٩٥/٣	أن يكونَ
٤٨٣٠	٢٩٦/٣	أن أصلَ
٤٨٣٧	٢٩٧/٣	أن أكونَ
٤٩٠٨	٣١٦/٣	أن يطلِّقَها
٤٩٥٩	٣٣٥/٣	أن أقرأَ
٤٩٦١	٣٣٥/٣	أن أقْرئَكَ
٤٩٧٥	٣٤٠/٣	أن يقولَ
٤٩٨١	٣٤٢/٣	أن أكونَ
٥٠٠٦	٣٤٧/٣	أن تخرُجَ
٥٠١٥	٣٤٩/٣	أن يقرأَ
٥٠٣٢	٣٥٣/٣	أن يقولَ

٥٠٥٥	٣٥٧/٣	أن أسمعَه
٥١٩٣	٣٨٨/٣	أن تجيءَ
٥١٩٥	٣٨٨/٣	أن تصومَ
٥٢٢٣	٣٩٤/٣	أن يأتيَ
٥٢٣٠	٣٩٥/٣	أن يريدَ
٥٢٧٨	٤٠٧/٣	أن ينكحَ
٥٣٥٥	٤٢٥/٣	أن تطلِّقَني
٥٣٥٥	٤٢٥/٣	أن تطعمَني
٥٤٨٧	٤٥٥/٣	أن يأكُلَ
٥٥٣٤	٤٦٤/٣	أن تبتاعَ
٥٥٣٤	٤٦٤/٣	أن تجدَ
٥٥٣٤	٤٦٤/٣	أن يُحرقَ
٥٥٧٧	١٢/٤	أن يظهرَ
٥٦٠٦	١٨/٤	أن تَعُرضَ
٥٦٦٦	٣٢/٤	أنْ أُرسِلَ
٥٦٦٦	٣٢/٤	أن يقولَ
٥٦٧٣	٣٤/٤	أن يزدادَ
٥٦٧٣	٣٤/٤	أن يستعتبَ
٥٧٦٣	٥٣/٤	أن أُثوِّرَ
٥٧٦٥	٥٤/٤	أن أُثيرَ
٥٧٩٤	٦١/٤	أن لا يجدَ
٦٠٠٠	١٠٣/٤	أن تصيبَه
٦٠٤١	١١١/٤	أن يرجعَ
٦٠٤٩	١١٢/٤	أن يكون
٦٠٥٧	١١٦/٤	أن يهجُرَ
٦٠٦٩	١١٧/٤	أن تعملَ
٦١٥٤	١٣٧/٤	لأن يمتلئ
٦١٥٤	١٣٧/٤	أن يمتلئ
٦٢١٩	١٥١/٤	أن يقذفَ

٦٢٢٣	١٥٢/٤	أن يُشمتَه
٦٢٢٦	١٥٢/٤	أن يقولَ
٦٢٩٠	١٦٩/٤	أن يُحزنَه
٦٣٠٤	١٧٣/٤	أن أختبئَ
٦٣٠٦	١٧٣/٤	أن تقولَ
٦٣٠٦	١٧٤/٤	أن يصبحَ
٦٣٠٨	١٧٤/٤	أن يقعَ
٦٤٤٤	٢٠٥/٤	إلا أن أقولَ
٦٤٩٣	٢١٥/٤	أن ينظرَ
٦٥٥٧	٢٢٨/٤	أن لا تشركَ
٦٥٥٧	٢٢٨/٤	إلا أن تشركَ
٦٥٧٠	٢٣٠/٤	أن لا يسألَني
٦٥٧٣	٢٣١/٤	أن يخرجَ
٦٥٧٣	٢٣١/٤	أن تأكلَ
٦٥٧٣	٢٣٢/٤	أن لا تسألَني
٦٥٧٣	٢٣٢/٤	أن لا يسألَه
٦٦٠٣	٢٣٧/٤	أن تخرُج
٦٦١٤	٢٤٠/٤	أن يخلُقني
٦٦٩٦	٢٥٩/٤	أن يطيعَ
٦٨٥٨	٢٩٧/٤	إلا أن يكونَ
٦٨٦٥	٢٩٨/٤	أن تقتلَه
٦٩٢٤	٣١٣/٤	أن أقاتلَ
٦٩٤١	٣١٩/٤	أن يكرهَ
٦٩٤١	٣١٩/٤	أن يكونَ
٦٩٤١	٣١٩/٤	أن يعودَ
٦٩٥٦	٣٢٢/٤	إلا أن تطوَّعَ
٧٠١٢	٣٣٧/٤	أن أتزوَّجكِ
٧٠٢٤	٣٤٠/٤	أن أدخلَه
٧٠٤٢	٣٤٤/٤	أن يعقِدَ

٧٠٧٥	٣٥١/٤	أن يصيبَ
٧٠٨٨	٣٥٤/٤	أن يكونَ
٧١٠٩	٣٥٨/٤	أن يصلحَ
٧١١٩	٣٦٠/٤	أن يَحْسِرَ
٧١٣٢	٣٦٢/٤	أن يدخلَ
٧١٣٢	٣٦٢/٤	أن يقتلَه
٧١٦٠	٣٦٨/٤	أن يطلِّقَها
٧١٩٠	٣٧٧/٤	أن لا تكونَ
٧٢٢٤	٣٨٥/٤	أن آمرَ
٧٢٤٣	٣٩٠/٤	أن تُنكرَ
٧٢٤٣	٣٩٠/٤	أن أدخلَ
٧٢٤٣	٣٩٠/٤	أن ألصقَ
٧٢٩٤	٤٠٠/٤	أن يسألَ
٧٤٢٣	٤٣١/٤	أن يدخلَه
٧٤٣٧	٤٣٤/٤	أن يرحمَه
٧٤٣٧	٤٣٤/٤	أن تسألَني
٧٤٣٧	٤٣٤/٤	أن يسكُتَ
٧٤٤٠	٤٣٧/٤	أن يَدَعَني
٧٤٨٣	٤٤٧/٤	أن تُخرِجَ
٧٥١٩	٤٥٦/٤	أن أزرعَ
٧٥٣٩	٤٦٣/٤	أن يقولَ
٧٥٥٤	٤٦٧/٤	أن يخلُقَ

٢. الأفعال المضعفة الثلاثية

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٢٧	١٥/١	أن يَكُبَّهُ
٣٦	١٨/١	أنْ أشُقَّ
٣١٧	٨٩/١	أن يُهِلَّ

٥٧١	١٥٠/١	أن أشُقَّ
٩٢٧	٢٣٢/١	أن يَضُرَّ
١٢١٧	٣٠٩/١	أَنْ أَرُدَّ
١٢٨٠	٣٢٦/١	أن تُحِدَّ
١٤٢١	٣٦٢/١	أنْ يَسْتَعِفَّ
١٤٢١	٣٦٢/١	أنْ تَسْتَعِفَّ
١٤٧٨	٣٧٧/١	أن يُكَبَّ
١٧٨٣	٧/٢	أن يُهِلَّ
٢٢٧٢	١٢٥/٢	أن تفُضَّ
٢٣٠٧	١٣٦/٢	أن أرُدَّ
٢٣٨٩	١٥٧/٢	أن لا يمرَّ
٣٦٠٦	٤٨٤/٢	أن تَعَضَّ
٤٩٠٨	٣١٦/٣	أن يَمَسَّها
٥٢٥١	٤٠٠/٣	أن يَمَسَّ
٦٤٤٥	٢٠٦/٤	أن لا تَمُرَّ
٦٥٢٧	٢٢٢/٤	أن يُهِمَّهُم
٦٦٢٥	٢٤٤/٤	لأن يَلِجَّ
٦٩٤١	٣١٩/٤	أن يُحِبَّ

٣. الأفعال المبنية في محل نصب

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٤٧	٥١/١	أن تخرجْنَ
٣٠٠٥	٣٢٨/٢	أن لا يَبْقينَّ

٤. الأفعال المبنية للمجهول

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٦	١٢/١	أن يُقذفَ
٢١	١٤/١	أن يُلقَى
٤٧	٢٠/١	أن تُدفنَ
١١٢	٤١/١	أن يُعقلَ
١١٢	٤١/١	أن يُقادَ
٧٢٩	١٨٦/١	أن تُكتبَ
٩٢٤	٢٣٢/١	أن تُفْرضَ
١٢٥٩	٣٢٩/١	أن تخلَّفَ
١٤٠٢	٣٥٧/١	أن تُحلبَ
١٤٧٨	٣٧٧/١	أن يُكبَّ
١٦٣٥	٤١٥/١	أن تُغلبوا
١٩٥٣	٥٠/٢	أن يُقْضى
٢٠١٢	٦٣/٢	أن تُفترضَ
٢٠٦٧	٧٨/٢	أن يُبسطَ
٢٣٧٨	١٥٤/٢	أن تُحلبَ
٢٣٧٨	١٥٥/٢	أن تُؤَبَّرَ
٢٤٣٤	١٧٠/٢	أنْ يُفدى
٢٤٣٥	١٧٠/٢	أن تُؤتى
٢٨٥٦	٢٩٢/٢	أن لا يعذَّبَ
٣١١٠	٣٥٥/٢	أن تُفتنَ
٣١٥٩	٣٧٠/٢	أن تُبسطَ
٣٤٠٩	٤٣٨/٢	أن أُخْلقَ
٣٤١٧	٤٤٠/٢	أن تُسْرجَ
٤٠١٥	٨٤/٣	أن تُبْسَطَ
٤٨٥١	٣٠٠/٣	أن لا تُغْلَبُوا
٥٢٣١	٣٩٦/٣	أن يُرفَعَ

٥٨٠٧	٦٤/٤	أنْ يُؤْذَنَ
٥٩٨٥	٩٩/٤	أن يُنْسَأَ
٦٠٤١	١١١/٤	أن يُقذفَ
٦٣٦٥	١٨٦/٤	أن أُرَدَّ
٦٧٣٣	٢٦٩/٤	أن تُخلفَ
٦٨٠٨	٢٨٥/٤	أنْ يُرفعَ
٧٠٤٣	٣٤٤/٤	أن يُريَ
٧٥١٥	٤٥٤/٤	أن أخلقَ

٥. الأفعال الخمسة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٨	١٣/١	أن لا تُشركوا
٥٣	٢٣/١	أن تعطوا
١٢٢	٤٤/١	أن يَحملوهُمَا
١٢٢	٤٤/١	أن يضيَّفوهما
١٢٩	٤٦/١	أن يَتَّكلُوا
٢١٦	٦٦/١	أن يَيْبسَا
٢٩٤	٨٤/١	أن لا تطوفي
٤٣٣	١١٩/١	أن تكونوا
٥٢٣	١٤٠/١	أن تُؤدوا
٥٥٤	١٤٦/١	أن لا تغلبوا
٥٧١	١٥٠/١	أن يُصلُّوها
٥٧٣	١٥١/١	أن لا تغلبوا
٥٩٥	١٥٤/١	أن تناموا
٥٧٢	١٧٢/١	أن تُصلُّوا
٨٠٦	٢٠٤/١	أن يُخرجوا
١٢٤٧	٣١٨/١	أن تُعْلموني
١٣٤٤	٣٤٠/١	أن تُشركُوا

١٣٤٤	٣٤٠/١	أن تَنَافسُوا
١٣٨٦	٣٥١/١	أن يخرجُوا
١٤٩٦	٣٨١/١	أن يشهدوا
١٦٣٥	٤١٥/١	أن تغلبوا
١٦٥٠	٤١٩/١	أن لا تطوفي
١٧٨٢	٦/٢	أن تحُجِّينَ
٢٠٧٧	٨٠/٢	أن يُنظرُوا
٢١١٢	٨٩/٢	أن يَتَبَايَعا
٢١١٤	٨٩/٢	أن يربحا
٢٢٢٩	١١٣/٢	أن لا تفعلوا
٢٢٧١	١٢٤/٢	أن يعلموا
٢٢٧٢	١٢٤/٢	أن تدعوا
٢٤٦٠	١٧٨/٢	أن تطعميهم
٢٥٤٢	١٩٩/٢	أن لا تفعلوا
٢٦٣٩	٢٢٥/٢	أن ترجعي
٢٦٨٩	٢٤١/٢	أن يستهموا
٢٧٢١	٢٥٢/٢	أن توفوا
٢٧٣٤	٢٥٥/٢	أن تُخلُّوا
٢٧٩٧	٢٧٨/٢	أن يتخلَّفوا
٢٨٥٦	٢٩٢/٢	أن يعبدوه
٢٩٢٧	٣٠٩/٢	أن تقاتلوا
٢٩٧٢	٣٢٠/٢	أن يتخلَّفوا
٣٠١٦	٣٣١/٢	أن تحرقوا
٣٠١٨	٣٣١/٢	أن تلحقوا
٣٠٥٨	٣٤٢/٢	أن لا يبايعوهم
٣٠٩٥	٣٥٣/٢	أن تؤدوا
٣٣٤٨	٤١٧/٢	أن تكونوا
٣٣٨٠	٤٢٨/٢	أن تكونوا
٣٤٠١	٤٣٥/٢	أن يحملوهم

٣٦٢٤	٤٨٩/٢	أن تكوني
٣٦٩٨	١٤/٣	أن يكونوا
٣٧١٢	٢١/٣	أن يزيدوا
٣٧٣٠	٢٤/٣	أن تطعُنوا
٣٧٩١	٣٥/٣	أن تكونوا
٣٨٦٠	٤٨/٣	أن لا يَمُرُّوا
٣٨٩٢	٥٦/٣	أن لا تشركوا
٤٠٤٢	٩١/٣	أن تُشركوا
٤٠٤٢	٩١/٣	أن تنافسوها
٤١٣٨	١١١/٣	أن لا تفعلوا
٤١٧٨	١٢٠/٣	أن يصدُّونها
٤٢٣٢	١٣٠/٣	أن تنظروهم
٤٣٣٠	١٤٩/٣	أن تُجيبوا
٤٣٤٧	١٥٢/٣	أن يشهدوا
٤٣٦٨	١٥٧/٣	أن تُعطوا
٤٤١٩	١٧١/٣	أن تكونوا
٤٤٥٨	١٧٧/٣	أن تلُدُّوني
٤٧٤١	٢٦٣/٣	أن تكونوا
٤٧٨٥	٢٧٩/٣	أن لا تستعجلي
٤٧٨٦	٢٧٩/٣	أن لا تعجلي
٤٧٩٦	٢٨٢/٣	أن تأذني
٤٨١٨	٢٩١/٣	إلا أن تصِلُوا
٤٨٧٨	٣٠٧/٣	أن ينظروا
٥١١٧	٣٧٠/٣	أن تستمعوا
٥٠١٩	٣٧٠/٣	أن يتزايدا
٥٢٦٠	٤٠٢/٣	أن تَرجعي
٥٣١٨	٤١٨/٣	أن تنكحيه
٥٤٩٦	٤٥٧/٣	أن لا تجدوا
٥٥٦٩	١٠/٤	أن تُعينوا

٥٦٢٣	٢٢/٤	أن تعرضوا
٥٩٦٧	٩٥/٤	أن يعبدوه
٦١٠٨	١٢٥/٤	أن تَحلفُوا
٦٢٨٥	١٦٩/٤	أن تكوني
٦٥٣٠	٢٢٣/٤	أن تكونوا
٦٥٧٣	٢٣١/٤	أن يُخرجوهم
٦٦٠٣	٢٣٧/٤	أن لا تفعلوا
٦٨٠٤	٢٨٤/٤	إلاَّ أن تلحقوا
٧١٦١	٣٦٨/٤	أن تطعميهم
٧١٩٢	٣٧٨/٤	أن يدُوا
٧١٩٢	٣٧٨/٤	أن يُؤذِنوا
٧٣٧٢	٤١٩/٤	أن يوحِّدوا
٧٤٠٩	٤٢٧/٤	أن لا تفعلوا
٧٤٤٤	٤٣٨/٤	أن ينظروا

٦. الأفعال المعتلة

أ- الأفعال المعتلة بالألف

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٢٧٧	٨٠/١	أن يُستَحْيا
٢٤٣٤	١٧٠/٢	أن يُفدَى
٢٧٨٧	٢٧٦/٢	أن يَتوفَّاه
٥٠٢٣	٣٥١/٣	أن يتغنَّى
٥٢٢١	٣٩٤/٣	أن يرى

ب- الأفعال المعتلة بالواو

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٥٨٢٣	٦٨/٤	أن نَكسُوَ
٦٨٦١	٢٩٨/٤	أن تدعُوَ
٧٤٣٤	٤٣٤/٤	أن يَدْعُوَه

ت- الأفعال المعتلة بالياء

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٣١٨	٩٠/١	أن يقضيَ
٣٤٤	٩٧/١	أن تصلِّيَ
٤٢٤	١١٧/١	أن أصليَ
٩٦٨	٢٣٤/١	أن نُصلِّي
١٠٤٤	٢٦٥/١	أن يزنيَ
١٢٢١	٣١٠/١	أن يُمسيَ
١٩٥٠	٤٩/٢	أن أقضيَ
٢٠٣٨	٧٠/٢	أن يُلقَى
٢٣١٢	١٣٨/٢	أن تشتريَ
٢٣٥١	١٤٨/٢	أن أُعطيهُ
٢٣٦٦	١٥٢/٢	أن أُعطيَ
٢٣٧١	١٥٣/٢	أن يسقيَ
٢٤٥١	١٧٦/٢	أن أُعطيَ
٢٨٦٠	٢٩٣/٢	أن يَسقيَها
٣٠٠٩	٣٢٩/٢	لأن يهديَ
٣١٢٤	٣٥٨/٢	أن يبنيَ
٣١٦٧	٣٧٢/٢	أن أُجليَكم
٣٣٥٠	٤١٨/٢	أن لا تُخزيَني
٣٤٦٤	٤٥٣/٢	أن يَبتليَكم

٣٤٦٥	٤٥٥/٢	أن آتيَها
٣٥٠٩	٤٦٤/٢	أن يدَّعيَ
٣٧٠١	١٩/٣	لأن يهديَ
٤٣٥١	١٥٣/٣	أن يتَّقيَ
٤٤٧٧	١٨١/٣	أن تزاني
٤٧٦٠	٢٧٢/٣	أن يُمْشَيَه
٥١٥٧	٣٧٩/٣	أن يبنيَ
٥٥٣٤	٤٦٤/٣	أن يُحذِيَك
٥٦٥٢	٢٨/٤	أن يعافِيَك
٥٦٨٣	٣٧/٤	أن أكتويَ
٦١٣٥	١٣١/٤	أن يثويَ
٦٣٠٦	١٧٣/٤	أن يُمسيَ
٦٣٨٨	١٩١/٤	أن يأتيَ
٦٥٣٩	٢٢٥/٤	أن يتَّقيَ
٦٥٩٥	٢٣٦/٤	أن يَقضيَ
٦٦٩٦	٢٥٩/٤	أن يعَصيَه
٦٩٤٤	٣١٩/٤	أن أجليَكم
٧٢٢٨	٣٨٦/٤	أن لا يأتيَ
٧٣٥٦	٤١٤/٤	أن يسقيَ
٧٣٩٦	٤٢٤/٤	أن يأتيَ
٧٤٣٩	٤٣٥/٤	أن تسقيَنا

ثانياً : شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد إذن

رقم الحديث	المجلد / رقم الصفحة	الشاهد	نوع الفعل
١٢٨	٤٦/١	إذن يتَّكلُوا	الأفعال الخمسة
٤٦٧٧	٢٣٦/٣	إذاً يَحطِمَكُم	فعل صحيح

ثالثاً : شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد لن

١. الأفعال الصحيحة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٣٩	١٨/١	لن يُشادَّ
٥٦	٢٣/١	لن تُنفقَ
٧١	٣٠/١	لن تزالَ
١٢٩٥	٣٢٩/١	لن تخلّفَ
١٤٥٢	٣٦٩/١	لن يَتركَ
١٤٦٩	٣٧٥/١	لن أدَّخره
٢٠٤٧	٧٣/٢	لن يَبْسُطَ
٣١٨٢	٣٧٧/٢	لن يُضيَّعنِي
٤٤٢٥	١٧٢/٣	لن يُفْلحَ
٤٧١٢	٢٥٠/٣	لن يغضبَ
٤٩١٢	٣١٨/٣	لن أعودَ
٤٩٧٤	٣٤٠/٣	لن يعيدَني
٤٩٧٥	٣٤٠/٣	لن أُعيدَه
٥٠١٠	٣٤٨/٣	لن يزالَ
٥٥٥٦	٧/٤	لن تصلحَ
٥٦٧٣	٣٤/٤	لن يُدخِل
٥٨٣٢	٧٠/٤	لن يلْبسَه
٦١٦٧	١٣٩/٤	لن يدركَه
٦٤٣٩	٢٠٣/٤	لن يملأَ
٧٠٤٢	٣٤٤/٤	لن يفعلَ
٧٢٩٦	٤٠١/٤	لن يَبْرحَ
٧٢٩٨	٤٠١/٤	لن أَلْبسَهُ

٢. الأفعال المبنية للمجهول

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٤٤٠٩	١٦٦/٣	لن يُخَلَّفَ

٣. الأفعال الخمسة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٨٤٨	٢١٥/١	لن تزالوا
٤٤٣١	١٧٢/٣	لن تَضِلُّوا
٦٠٣٣	١٠٩/٤	لن تُراعُوا

٤. الأفعال المضعفة الثلاثية

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٧٠٠٥	٣٦٦/٤	فلن يَضُرَّه
٧٠٤٤	٣٤٤/٤	لن تَضُرَّه

٥. الأفعال المعتلة

أ- الأفعال المعتلة بالألف

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٧٣٥٤	٤١٣/٤	فلن يَنسى

ب- الأفعال المعتلة بالواو

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٣٥٤	٣٤٣/١	لن تعدوَ

ت- الأفعال المعتلة بالياء

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٩٥٥	٢٤١/١	لن تجزيَ
٦٤٢٣	٢٠٠/٤	لن يوافيَ
٦٤٦٣	٢٠٩/٤	لن ينجِّيَ

رابعاً : شاهد الفعل المضارع المنصوب بعد كي

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٥٠٩٧	٣٦٢/٣	لِكَيْ تَمْتَشِطَ

خامساً : شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد حتى

١. الأفعال الصحيحة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٤	١٢/١	حتى أكونَ
٣٤	١٧/١	حتى يدعَها
٨١	٣٣/١	حتى يكونَ
١٣٥	٤٨/١	حتى يتوضأَ
١٣٧	٤٨/١	حتى يسمعَ
٢١٢	٦٥/١	حتى يذهبَ
٢١٣	٦٥/١	حتى يعلمَ
٢٢٨	٦٨/١	حتى يجيءَ
٤٧٧	١٣٠/١	حتى يدخلَ
٥٨٣	١٥٢/١	حتى ترتفعَ
٥٨٣	١٥٢/١	حتى تغيبَ
٦٠٨	١٥٩/١	حتى يخْطرَ
٦٦٠	١٦٩/١	حتى لا تعلمَ
٦٧٣	١٧٢/١	حتى يفرغَ
٧٥٧	١٩٣/١	حتى تطمئنَّ
١٠٣٦	٢٦٢/١	حتى يقبضَ
١٠٣٦	٢٦٢/١	حتى يكثُر
١١٩٧	٣٠٣/١	حتى تطلُعَ
١١٩٧	٣٠٣/١	حتى تُغربَ
١٢٠٦	٣٠٦/١	حتى ينظرَ
١٢١٢	٣٠٨/١	حتى يفرجَ
١٢٢٢	٣١٠/١	حتى لا يسمعَ
١٢٩٥	٣٢٩/١	حتى ينتفعَ
١٣٠٧	٣٣٢/١	حتى تُخلِّفَكم
١٣٧٩	٣٤٩/١	حتى يبْعثكَ

١٣٨٦	٣٥١/١	حتى يلتئِمَ
١٤٠٨	٣٥٨/١	حتى يخرجَ
١٤١٢	٣٦٠/١	حتى يعرضَه
١٤١٣	٣٦٠/١	حتى تخرجَ
١٤١٣	٣٦٠/١	حتى يطوفَ
١٤٧٥	٣٧٦/١	حتى يأخُذَ
١٤٨٦	٣٨٠/١	حتى تذهبَ
١٥٦٨	٣٩٩/١	حتى يبلغَ
١٦٣٦	٤١٥/١	حتى أضعَ
١٧٢٥	٤٣٦/١	حتى أنحرَ
١٩١٩	٤١/٢	حتى يؤذِّنَ
١٩١٩	٤١/٢	حتى يطلعَ
٢٠٣٨	٧٠/٢	حتى أنصرفَ
٢٠٥٦	٧٦/٢	حتى يسمعَ
٢١٣٣	٩٣/٢	حتى يقبضَه
٣١٦٥	٩٩/٢	حتى يهبطَ
٢١٩٨	١٠٥/٢	حتى تحمرَّ
٢٢٢٢	١١١/٢	حتى لا يقبلَه
٢٢٢٥	١١٢/٢	حتى يَنفخَ
٢٣٦٠	١٥٠/٢	حتى يرجعَ
٢٤٢٨	١٦٩/٢	حتى يجدَها
٢٤٧٦	١٨٣/٢	حتى ينزلَ
٢٧٣٤	٢٥٢/٢	حتى تنفردَ
٢٨٩٣	٣٠١/٢	حتى أخرجَ
٢٩٢٦	٣٠٩/٢	حتى يقولَ
٣١٣٢	٣٦٢/٢	حتى يرفعَ
٣١٩٩	٣٨٢/٢	حتى تسجدَ
٣٢٠٨	٣٨٥/٢	حتى ما يكونُ
٣٢٣٧	٣٩٠/٢	حتى تصبحَ

٣٢٤٧	٣٩٣/٢	حتى يدخلَ
٣٢٧٣	٣٩٨/٢	حتى تبرزَ
٣٤٦٥	٤٥٥/٢	حتى يشربَ
٣٤٦٦	٤٥٥/٢	حتى يكونَ
٣٤٩٦	٤٦٢/٢	حتى يقعَ
٣٥٩٥	٤٨٢/٢	حتى تطوفَ
٣٦٠٦	٤٨٤/٢	حتى يُدركَكَ
٣٦٠٨	٤٨٥/٢	حتى يقتتلَ
٣٦٨١	١٢/٣	حتى أنظرَ
٣٧٠١	١٩/٣	حتى تنزلَ
٣٩٣٦	٦٨/٣	حتى ينتفعَ
٤٤٧٦	١٨١/٣	حتى يريحَنا
٤٤٧٦	١٨١/٣	حتى أستأذنَ
٤٥٨٥	٢١٠/٣	حتى يرجعَ
٤٦٣٥	٢٢٤/٣	حتى تطلعَ
٤٦٨٥	٢٤٠/٣	حتى يضعَ
٤٨٣٨	٢٩٧/٣	حتى يقيمَ
٤٩٠٨	٣١٦/٣	حتى تطهُرَ
٥٠١٠	٣٤٨/٣	حتى تصبحَ
٥٢٦٠	٤٠٢/٣	حتى يذوقَ
٥٤٥٦	٤٤٧/٣	حتى يلعقَها
٥٥٦٣	٩/٤	حتى ينصرفَ
٥٧٨٥	٥٩/٤	حتى يكشفَها
٦٠٠٠	١٠٣/٤	حتى ترفعَ
٦٠٩٤	١٢٣/٤	حتى يكتبَ
٦٠٩٦	١٢٣/٤	حتى تبلغَ
٦١٣٥	١٣١/٤	حتى يخرجَه
٦١٦٧	١٣٩/٤	حتى تقومَ
٦٢٦٨	١٦٤/٤	حتى أرجعَ

٦٥٣٢	٢٢٤/٤	حتى يذهبَ
٦٥٣٢	٢٢٤/٤	حتى يبلغَ
٦٥٧٣	٢٣٢/٤	حتى يضحكَ
٦٥٧٣	٢٣٢/٤	حتى تنقطعَ
٦٦٣٢	٢٤٥/٤	حتى أكونَ
٦٦٦١	٢٥١/٤	حتى يضعَ
٦٨٠٦	٢٨٤/٤	حتى لا تعلمَ
٦٩٣٥	٣١٥/٤	حتى تقتتلَ
٦٩٤٣	٣١٩/٤	حتى يسيرَ
٦٩٥٤	٤٢٢/٤	حتى يتوضأَ
٦٩٥٧	٣٢٣/٤	حتى يبسُطَ
٧١١٦	٣٥٩/٤	حتى تضطربَ
٧١١٨	٣٦٠/٤	حتى تخرجَ
٧١٢١	٣٦٠/٤	حتى يتطاولَ
٧١٢١	٣٦٠/٤	حتى يعرضَه
٧١٧٧	٣٧٤/٤	حتى يرفعَ
٧٣٨٤	٤٢٢/٤	حتى يضعَ
٧٣٨٤	٤٢٢/٤	حتى ينشئَ
٧٤٣٠	٤٣٢/٤	حتى تكونَ
٧٤٥٤	٤٤١/٤	حتى لا يكونُ
٧٥٠١	٤٥٠/٤	حتى يعملَها
٧٥٦٢	٤٦٩/٤	حتى يعودَ

٢. الأفعال المضعفة الثلاثية

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٣	١٢/١	حتى يحبَّ
١٢٢	٤٤/١	حتى يقصَّ
٣١٩	٩٠/١	حتى يُحلَّ
٦٠٨	١٥٩/١	حتى يظَلَّ
١٤١٢	٣٦٠/١	حتى يُهِمَّ
١٥٩٣	٤٠٦/١	حتى لا تحجَّ
٣٣٤٢	٤١٥/٢	حتى أَمُرَّ
٥٢٤٦	٣٩٨/٣	حتى تسْتحِدَّ
٥٢٩٩	٤١٢/٣	حتى تُجنَّ
٧١١٥	٣٥٩/٤	حتى يمرَّ

٣. الأفعال المبنية للمجهول

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
١٠٤٠	٢٦٤/١	حتى يُكشفَ
١٣١٠	٣٣٣/١	حتى تُوضعَ
١٣٢٥	٣٣٦/١	حتى تُدفنَ
١٤٦٠	٣٧٢/١	حتى يُقضىَ
٣٦٠٩	٤٨٥/٢	حتى يُبعثَ
٥١٣٦	٣٧٥/٣	حتى تُستأمرَ
٥١٣٦	٣٧٥/٣	حتى تُستأذنَ
٦٥١٥	٢٢٠/٤	حتى تُبعثَ
٦٥٤٨	٢٢٧/٤	حتى يُجعلَ

٤. الأفعال الخمسة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٢٥	١٤/١	حتى يشهدوا
٤٣	١٩/١	حتى تملوُّا
١٣٤	٤٧/١	حتى يكونا
٣٠٥	٨٧/١	حتى تطهري
٣٩٢	١١١/١	حتى يقولوا
٤٦١	١٢٦/١	حتى تصبحوا
٦٣٧	١٦٥/١	حتى تروني
١٥٦٠	٣٩٧/١	حتى تأتياني
١٦٨٣	٤٢٦/١	حتى يعتموا
١٩٠٦	٣٨/٢	حتى تروا
١٩٠٦	٣٨/٢	حتى تروه
٢٠٧٩	٨١/٢	حتى يتفرقا
٢٣٧٩	١٥٤/٢	حتى تلقوني
٢٦٣٩	٢٢٥/٢	حتى تذوقي
٢٦٥٦	٢٣٠/٢	حتى تسمعوا
٢٩٢٦	٣٠٩/٢	حتى تقاتلوا
٢٩٤٦	٣١٤/٢	حتى يقولوا
٣٠٠٧	٣٢٨/٢	حتى تأتوا
٣١٤٧	٣٦٧/٢	حتى تلقوا
٣٤٢٣	٣٤٣/٢	حتى تنظروا
٣٦٢٨	٤٨٩/٢	حتى يكونوا
٤٧٠١	٢٤٦/٣	حتى يُلقوها
٤٧٨٥	٢٧٩/٣	حتى تستأمري
٥٠٧٩	٣٦٢/٣	حتى تدخلوا
٥٣١٨	٤١٨/٣	حتى تعتدِّي
٥٩٧٤	٩٧/٤	حتى يرون

٦٢٩٠	١٦٩/٤	حتى تختلطوا
٦٥٩٩	٢٣٧/٤	حتى تكونوا

٥. الأفعال المعتلة

أ- الأفعال المعتلة بالألف

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٩١	٣٦/١	حتى يلقاها
١٤٦٠	٣٧٢/١	حتى يُقضى
٤٤٣٧	١٧٣/٣	حتى يرى
٥٧٩٧	٦٢/٤	حتى تغشى
٧٤٣٩	٤٣٥/٤	حتى يبقى

ب- الأفعال المعتلة بالواو

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٢١٨٣	١٠٣/٢	حتى يبدوَ

ت- الأفعال المعتلة بالياء

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٤٧	٢٠/١	حتى يصليَ
٧١	٣٠/١	حتى يأتيَ
١٦٠	٥٤/١	حتى يصليَها
٣٦٢	١٠٣/١	حتى يستويَ
٦١٧	١٦١/١	حتى يناديَ
٦٧٤	١٧٢/١	حتى يقضيَ
٨٠٦	٢٠٤/١	حتى يأتيَنا
١٠٦١	٢٧٠/١	حتى ينجليَ

١٤٤٤	٣٦٧/١	حتى تُخفيَ
٢٠٤٧	٧٣/٢	حتى أقضيَ
٢٢١٥	١٠٩/٢	حتى تعطيَها
٢٣٠٨	١٣٦/٢	حتى نعطيَه
٢٣٥٠	١٤٧/٢	حتى أقضيَ
٢٣٨٨	١٥٧/٢	حتى آتيك

سادساً : شاهد الفعل المضارع المنصوب بعد لام الجحود

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٢٧١٨	٢٥٠/٢	ما كنتُ لِآخُذَ

سابعاً : شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد لام التعليل

١. الأفعال الصحيحة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٤٩	٢١/١	لِأخبرَكم
١٢٢	٤٤/١	لتغرقَ
١٢٣	٤٥/١	لتكونَ
٤٦١	١٢٦/١	ليقطعَ
٦٢١	١٦٢/١	لِيرجعَ
٦٢١	١٦٢/١	لِينبِّه
١٣٨٦	٣٥١/١	لِيأخذَه
٢٠٨٥	٨٢/٢	لِيخرجَ
٢١٠٤	٨٧/٢	لِتلبسَها
٢١٠٤	٨٧/٢	لِتستمعَ
٢٣٦٩	١٥٢/٢	لِيقتطعَ
٢٤٣٣	١٦٩/٢	لِآكلَها
٢٧٢٣	٢٥٢/٢	لتستكفيءَ
٢٨١٠	٢٨٢/٢	لِتكونَ
٣١٢٤	٣٥٨/٢	لِتأكلَها
٣٤٠٤	٤٣٦/٢	لِيأخذَها
٣٤٥١	٤٥١/٢	لِيقبضَ
٤٧٧٧	٢٧٧/٣	لِيُعَلِّمَ
٤٩١٩	٣٢٠/٣	لِيسجدَ
٥١٥٢	٣٧٨/٣	لِتستفرغَ
٥٨٤١	٧٢/٤	لِتبيعَها
٦٠٨١	١٢٠/٤	لِتصيبَ
٦٦٠١	٢٣٧/٤	لِتنكحَ
٦٦٢٦	٢٤٤/٤	لِيبرَّ

٦٨٨٢	٣٠٢/٤	لِيُهريقَ
٧٠٢٢	٣٤٠/٤	ليُريحَني

٢. الأفعال المبنية للمجهول

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٣٧٨	١٠٨/١	ليُؤتَمَّ
١٤٧٥	٣٧٦/١	لِيُقْضَي
٦٩٦٢	٣٢٤/٤	لِيُمنعَ

٣. الأفعال الخمسة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٩١٧	٢٣٠/١	لتأتمُّوا
٩١٧	٢٣٠/١	لتَعلَمُّوا
١٥٨٤	٤٠٣/١	لِيدْخلوا
٢٣٥٤	١٤٩/٢	لتمنعوا

٤. الأفعال المعتلة

أ- الأفعال المعتلة بالياء

رقم الحديث	رقم الصفحة	الفعل
٨٦٠	٢١٨/١	فلِأُصلِّيَ

ثامناً : شواهد الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية

رقم الحديث	رقم الصفحة	الشاهد
١١٤٥	٢٩٢/١	" من يدعوني فأستجيبَ له ؟ من يسألني فأعطيَه ؟ من يستغفرُني فأغفرَ له ؟ "
١٢٥١	٣١٩/١	" لا يموتُ لمسلمٍ ثلاثةٌ مِنَ الوَلَدِ فَيَلِجَ النارَ ، إلاَّ تَحِلَّةَ القَسَمِ "
١٤٣٣	٣٦٥/١	" لا تُوكِي فَيُوكي عليك "
١٤٣٣	٣٦٥/١	" لا تُحْصِي فَيُحصَي عليك "
١٤٣٤	٣٦٥/١	" لا تُوعِي فَيُوْعى اللهُ عليك
٢٥٩٠	٢١٣/٢	" لا تُوعِي فَيُوْعى عليك "
٢٥٩٧	٢١٤/٢	" فهلاَّ جَلَس في بيت أَبيهِ ، أو بيت أمِّه ، فينظرَ يُهدى له أم لا "
٢٨١١	٢٨٢/٢	" ما اغبرت قَدَما عبدٍ في سبيلِ اللهِ فتمسَّه النار "
٢٨٥٦	٢٩٢/٢	" لا تبشِّرْوهُمْ فيتَّكلوا "
٤٤٣١	١٧٢/٣	" ائتوني أكتبْ لكم كتاباً لن تضلُّوا بعده أبداً فتنازعوا "

تاسعاً : شواهد الأفعال المعطوفة

١. الأفعال المضارعة المعطوفة المنصوبة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الشاهد
٧	٨/١	" أن لا نعبُدَ إلا اللهَ ولا نشركَ به شيئاً ولا يتَّخذَ ... "
١٨	١٣/١	" بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ، ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا في معروف "
٢٥	١٤،١٥/١	ويقيموا ، ويؤتُوا
٣٦	١٨/١	أن أُرجعَه ، أو أدْخِلَه
٤٧	٢٠/١	وَيَفْرُغَ
٥٠	٢٢/١	وتقيمَ ، وتؤدِّيَ ، وتصومَ
٨٠	٣٣/١	أن يقلَّ ، ويظهرَ ، وتكثرَ ، ويقلَّ
١٠٤	٣٩/١	ولا يعضِدَ
١٣٧	٤٨/١	أو يجدَ
٣٦٩	١٠٥/١	ولا يطوفَ
٤٦١	١٢٦/١	وتنظروا
٦٤٤	١٦٦/١	فيُحطَبَ ، ثم آمرَ ، فَيُؤَذَّنَ ، فَيُؤمَّ ، ثم أخالفَ ، فأحرِّق
٦٥٧	١٦٨/١	فيقيمَ ، ثم آخُذَ
٦٧٢	١٧٢/١	ولا تعجلوا
٨١٠	٢٠٦/١	ولا نكُفَّ
٩٢٤	٢٣٢/١	فتعجِزُوا
٩٥١	٢٤٠/١	ثم نرجعَ فننحَرَ
١٠٣٦	٢٦٢/١	وتكثرَ ، ويتقاربَ ، وتظهرَ ، ويكثُرَ ، فيفيضَ
١٢٩٥	٣٢٩/١	ويضُرَّ
١٣٠٨	٣٣٣/١	أو تخلِّفه أو تُوضعَ
١٤٤٤	٣٦٧/١	وتعفُوَ
١٤٧٠	٣٧٥/١	فيَحتَطِبَ ، فيسأَلَهُ
١٤٧١	٣٧٥/١	فيأتيَ ، فيبيعَها ، فيكُفَّ
١٤٨٠	٣٧٨/١	ثم يغدوَ ، فيحتطبَ ، فيبيعَ ، فيأكُلَ ، ويتصدَّق

١٥٨٤	٤٠٣/١	ويمنعوا
٢٠٤٧	٧٣/٢	ثمَّ يجمعَ
٢٠٦٧	٧٨/٢	أو يُنْسأَ
٢١١٤	٨٩/٢	ويُمحقَا
٢٢٢٢	١١١/٢	فيكسرَ ، ويقتُلَ ، ويصنَعَ ، ويفيضَ
٢٣٥٠	١٤٧/٢	ثم يجمعَه ، فينسى
٢٤٢٠	١٦٥/٢	فتُقامَ ، ثم أخالفَ ، فأُحَرِّقَ
٢٤٣٥	١٧٠/٢	فتكْسَرَ ، فيُنْتَقَلَ
٢٦٣٩	٢٢٥/٢	ويذوقَ
٢٧٣٤	٢٥٧/٢	فنطوفَ
٢٧٤٢	٢٦٢/٢	فينتفعَ ، ويُضَرَّ
٢٧٨٥	٢٧٥/٢	فتقومَ ، ولا تفتُرَ ، وتصومَ ، ولا تفطِرَ
٢٧٨٧	٢٧٦/٢	أو يَرْجِعَه
٢٧٩٥	٢٧٨/٢	فَيُقتلَ
٢٨٥٦	٢٩٢/٢	ولا يُشركوا
٣١٢٣	٣٥٨/٢	أو يَرْجعَه
٣١٤٧	٣٦٦/٢	وترجعوا
٣١٥٨	٣٧٠/٢	فتنافسوها
٣١٩٩	٣٨٢/٢	فتستأذنَ ، فلا يُقبلَ ، وتستأذنَ ، فلا يُؤذَنَ
٣٤٦٥	٤٥٥/٢	فيَستَكنَّا
٣٦٧٩	١٢/٣	فأنظرَ
٣٩٣٦	٦٨/٣	ويضرَّ
٤٠١٥	٨٤/٣	وتهلكَكم
٤٤٣٧	١٧٣/٣	أو يُخيَّرَ
٤٤٦٣	١٧٨/٣	ثم يخيَّرَ
٤٤٧٦	١٨١/٣	فيُؤذنَ
٤٧٠١	٢٤٦/٣	فيحرقَهُ
٤٧٧٧	٢٧٧/٣	ولا يُشرِكَ ، وتقيمَ ، وتُؤتيَ ، وتصومَ
٤٨٩٤	٣١٢/٣	" ولا تزنوا ولا تسرفوا "

٤٩٠٨	٣١٦/٣	ثم تحيضَ ، فتطهُرَ
٥١٤٤	٣٧٧/٣	أو يترُك
٥١٩٥	٣٨٨/٣	ولا تأذنَ
٥٢٣١	٣٩٦/٣	ويكثُر ، ويقِلَّ
٥٢٦٥	٤٠٣/٣	وتذوقي
٥٢٩٩	٤١٢/٣	وتعفوَ
٥٥٧٧	١٢/٤	ويظهرَ ، وتُشْربَ ، ويقلَّ ، ويكثُر
٥٦٦٦	٣٢/٤	أو يتمنَّى
٥٧٩٧	٦٢/٤	وتعفوَ
٥٨٤١	٧٢/٤	أو تكسوَها
٥٩٨٧	١٠٠/٤	وأقطعَ
٦٦٠١	٢٣٧/٤	ولَتنكحَ
٦٨٠١	٢٨٣/٤	ولا تأتوا ولا تعصوني
٦٩٥٧	٣٢٣/٤	فيُلقمَها
٧٢٢٤	٣٨٥/٤	ثم آمرَ ، فَيُؤَذَّنَ ، ثم آمرَ، فَيُؤمَّ، فأحرِّق
٧٣٨٤	٤٢٢/٤	فَيُسكِنَهم

٢. الأفعال المضارعة المعطوفة المرفوعة

رقم الحديث	رقم الصفحة	الشاهد
٨٦٨	٢١٩/١	فأسمعُ ، فأتجوزُ
٢٤٣٣	٢٦٩/٢	ثم أخشَى ، فألقيها
٣١٧٦	٣٧٥/٢	فيظلُّ
٣١٩٩	٣٨٢/٢	فيؤذنُ
٣٥٠٩	٤٦٤/٢	أو يقولُ
٤٦٧٧	٢٣٦/٣	فيمنعونَكم
٤٦٨٥	٢٤٠/٣	فيقرِّرُه
٤٧٠١	٢٤٦/٣	فتلْقَى ، فيكذبُ ، فيصدِّقُ
٦٣٤٨	١٨٣/٤	يُخَيَّرُ

الخاتمة

بعد حمد الله الذي تفرَّد بالبقاء ، وحكم على عباده بالموت والفناء ، وكتب لكل نفسٍ أجلاً لا تجاوزه عند الانقضاء ، وسوَّى فيه بين الشريف والمشروف ، والأقوياء والضعفاء ، أحمده على سوابغ النعم وضوافي الآلاء ، حمدَ معترفٍ بالقصور عن إدراك أقل مراتب الثناء .

الحمد لله على آلائه التي لا تُحصى ، ومنها إنعامه عليَّ بإتمام هذا البحث الذي قسّمته إلى تمهيد ، وثلاثة فصول .

وقد تحدثت في **التمهيد** وبشكل موجز عن الإمام العالم أبي عبد الله البخاريّ ، وكتابه صحيح البخاري ، ثم تحدثتُ عن الفعل المضارع ، إعرابهِ ، وعلاماتهِ ، وعلاماتِ إعرابه ، ومواضعِ نصبهِ .

أمَّا **فصول البحث الثلاثة** فقد اشتمل الفصل الأول منها على أربعة مباحث ، وهي عوامل النصب الأصلية للفعل المضارع (أن ، لن ، كي ، إذن) ، وآراء النحاة حولها ، والفصل الثاني وهو للحديث حول نواصب الفعل المضارع بعد أن المضمرة ، وكذلك آراء النحاة حولها ، وقد اشتمل على ستة مباحث ، وهي للحديث عن النواصب غير الأصلية (حتى ، لام الجحود ، لام التعليل ، فاء السببية ، واو المعية ، أو) ، وأما الفصل الثالث فقد تضمن عرضاً لبعض النماذج التطبيقية على هذه العوامل الناصبة من صحيح البخاري ، وكذلك التعرض للفعل المضارع المعطوف المنصوب ، والفعل المضارع المعطوف المرفوع بعد فعل منصوب .

وفي ختام هذا البحث يمكنني أن أقدِّمَ خلاصةً موجزةً لأهم النتائج التي توصَّلْتُ إليها ، وسأبدأ بالجانب الإحصائي منها وهي :

أولاً : عددُ الأفعالِ المضارعةِ المنصوبةِ بعد (أن) المصدرية الناصبة في صحيح البخاري أربعُمائةٍ وثمانيةٌ وعشرون فعلاً .

ثانياً : وردت (أن) المهملة في الصحيح في موضع واحد وهو قوله – عليه السلام – : " مَا مَنَعَكِ أَنْ تَحُجِّينَ مَعَنَا " [1] .

ثالثاً : يمكن تأويل (أن) في كثير من الشواهد في الصحيح على احتمالين أن تكون الخفيفةَ الناصبة ، والمخففةَ من الثقيلةِ غير الناصبةِ ، ومنها على سبيلِ المثالِ لا الحصر قوله – عليه السلام – : " لقدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لاَ يَسْأَلُنِي ... " [2] ، وقوله – عليه السلام – في

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ١٧٨٢ ، ٦/٢ .

[2] صحيح البخاري حديث رقم ٩٩ ، ١/ ٣٨ .

موضع آخر فيما جاء مبنياً من الأفعال المضارعة " أن لا يبقينَّ في رقبة بعير قلاَدَة من وترَ ... " [1] .

رابعاً : نصبت (إذن) الفعلَ المضارعَ في صحيح البخاري في موضعين لا غير .

خامساً : بلغ عددُ الأفعال التي نصبتها (لن) في الصحيح ثلاثةً وثلاثين موضعاً .

سادساً : وردت (كي) المصدرية الناصبة في موضع واحدٍ فقط ، وقد سبقت باللام ، ولم يأت بعدها أن .

سابعاً : الأفعال التي نصبت بأن مضمرة وجوباً بعد (حتى) كثيرة إذ بلغت مائةً وخمسةً وثمانين فعلاً .

ثامناً : ذُكِرَت (لام) الجحود في الصحيح في موضع واحد ، وقد نُصب الفعل المضارع بعدها.

تاسعاً : وردت (لام) التعليل في الصحيح ، وقد نصب المضارع بعدها جوازاً في أربعةٍ وثلاثين موضعاً .

عاشراً : وردت (لام) العاقبة في الصحيح في شاهد واحد وهو قوله – عليه السلام – : " لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْراً ، وَلاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحدٌ إِلاَّ أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، لَوْ أَحْسَنَ لِيكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةً " [2] .

حادي عشر : عددُ الأفعال المضارعة المنصوبة بعد (فاء) السببية في جواب النفي والطلب المحضين اثنا عَشرَ فعلاً .

ثاني عشر : لم يَرد أي فعل – كما أعلم – في الصحيح نصبَ بعد (واو) المعية ، وكذلك لم يوجد ما نُصِبَ بعد (أو) .

ثالث عشر : الأفعال المنصوبة بعد عاطف (كالفاء ، والواو ، ثمَّ ، وأو) هي كثيرة ، وقد ورد ثلاثةَ عشرَ فعلاً مرفوعاً بعد العطف على فعل منصوب ، ويمكن توجيه رواية هذه الأفعال بالرفع على القطع من الأول والاستئناف .

والنتائج المتعلقة بالجانب النظري من البحث ستردها الباحثة مرتبة كما هي في البحث ، وهي كالآتي :

أولاً : معمول فعل (أنْ) لا يتقدَّم عليها – في الرأي السديد – وكذلك في تقديم معمول معمولها عليها أو عليه ، فلم يرِدَ أي شاهد على التقديم في الصحيح .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٣٠٠٥ ، ٣٢٨/٢ .

[2] صحيح البخاري حديث رقم ٦٥٦٩ ، ٢٣٠/٤ .

ثانياً : أطلق النحويون الحكم بالشذوذ على ما ثبتَ سماعه وصحَّت روايته من تلك الأفعال المنصوبة مع حذف (أن) كقولهم : خذ اللصَّ قبل يأخذَك ، وذهبوا إلى عدم محاكاتها ، أو القياس عليها ، وهو الصحيح إذ لم يرد ما يدعم تلك الرواية في صحيح البخاري .

ثالثاً : ترد (أن) عند بعض القبائل العربية مهملة ، فلا يُنصب بها المضارع ، مع استيفائها شروط نصبه ، كقراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ [1] ، برفع المضارع ، ويرى النحاةُ تركَ هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ، حرصاً على الإبانة ، وبُعداً عن الإلباس ، ولكن وجود الشاهد على هذه اللغة من الصحيح يقوِّيها ويدعمها ، ولكنها تظل لغة نادرة .

رابعاً : الرّاجح – وهو مذهب الجمهور – أنَّ (إِذَنْ) حرفٌ ، لا اسم ظرف لحقها التنوين عوضاً من الجملة المحذوفة، وهو ما ذهب إليه بعض الكوفيين ، ورجّحه رضيّ الدين الاستراباذي .

خامساً : الرَّاجح – وهو مذهب الجمهور – أنّ (إذن) بسيطة ، لا حرف مركب من (إذْ وأَنْ) ، وهو مذهب الخليل ، وبعض الكوفيين ، ورجّحه ابن مالك ؛ ولاهي حرف مركب من (إذا وأنْ) ، وقد ردّ المالقيّ على الزاعمين بتركيبها .

سادساً : خلاصة القول في معنى (إذن) أنها تكون جواباً وجزاءً ، فقد يجتمع فيها هذان ، وقد ينفرد أحدهما ، وإذا كانت جزاءً فلا تكون إلا جواباً ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب ، وتكون في بعض المواضع جزاء ، ويدعم هذا القول ورودها في الحديث الشريف مرة للجواب فقط ، وأخرى للجواب والجزاء معاً .

سابعاً :الرَّاجح – وهو مذهب جمهور النحويين – أن (لن) حرف بسيط غير مركب ، وأما ما يعرض له بعض النحاة من أن أصله (لا أن) فلا جدوى من ورائه .

ثامناً : (لن) حرفٌ يفيد النفي بغير دوام ولا تأبيد ، إلاَّ بقرينة خارجة عنه ، فهي إن وقعت في الحديث الشريف فالغالب أنها تفيد في سياقها التأبيد كما مر على ذلك من شواهد في الصحيح .

تاسعاً : (لن) حرف جزم عند بعض العرب القدامى ، وإن ما جاء في كثير من المراجع النحوية يدل على الشك في صحة هذا الحكم كقولهم : زعم بعضهم ، أو الجزم بها لغة . والأنسب البعد عن هذه اللغة لعدم ورود مثل هذه اللغة في الصحيح ، وحرصاً على الإبانة ، وإبعاداً للخلط واللبس .

---

[1] سورة البقرة ٢/٢٣٣ .

عاشراً: تأتي (كي) حرفاً مصدرياً محضاً ، ينصب وجوباً بنفسه مباشرة ، لا بأن المضمرة وجوباً كما يرى بعض النحاة ، كما تأتي على أنواع أخر أشهرها المصدري لوروده في الصحيح.

حادي عشر : ترد (حتى) في مواضع : جارة ، وعاطفة ، وابتدائية ، وباستقراء صحيح البخاري فقد وجدت هذه الأنواع جميعها ، كما أنها اجتمعت في حديث واحد كما في قوله – صلى الله عليه وسلم – " ما من مصيبةٍ تُصيبُ المُسلِمَ ؛ إلاَّ كفَّر اللهُ بها عنهُ حتى الشَّوكةِ يُشاكُها " [1] ولكن الغالب عليها – باعتبار أصلها – أنها حرف جر ينصب بعد (أن) المضمرة .

ثاني عشر : (لام) الجحود حرف جر أصلي يقوي نفي خبر كان الناقصة المنفية ولا غير ، ويؤيد ذلك عدم وجود شواهد من الصحيح على (لام) الجحود بعد أخوات كان أو أي فعل آخر .

ثالث عشر : خرج الاستفهام عن معناه الحقيقي إلى غرض بلاغي آخر وهو الاستنكار ؛ ولذلك جاء الفعل المضارع مرفوعاً بعد الفاء في جواب الاستفهام في موضع واحد في صحيح البخاري وهو قوله – عليه السلام – : " أَيَدْفَعُ يَدَهُ إِلَيْكَ فَتَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ ؟ " [2]

وبعد هذا ، فإني ما أبرِّيء نفسي من الهفوات ، وأراني كما قال العماد الأصفهانيّ :

" إني رأيتُ أنه لا يكتبُ إنسانٌ كتاباً في يومه إلاَّ قال في غده : لو غُيِّر هذا لكان أحسن ، ولو زيد كذا لكان مسْتحسَن ، ولو قدِّمَ هذا لكان أفضل ، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل ، وهذا من أعظم العِبَر ، وهُو دليلٌ على استيلاءِ النقص على جملةِ البشر " [3] .

فإنْ أصبتُ في بعض ما ندبْتُ نفسي له ، فهذا جل ما أتمنى ، وإن أخطأت فبتقصير مني .

وبالله أستعين ، ولا حولَ ولا قوةَ إلا بالله ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم أفضلَ التسليم .

---

[1] صحيح البخاري حديث رقم ٥٦٤٠ ، ٢٦/٤ .

[2] صحيح البخاري حديث رقم ٢٩٧٣ ، ٣٢١/٢ .

[3] أبجد العلوم والحكم لصديق بن حسن القنوجي ، حققه : عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٩٧٨ .

الفهارس العامـــة

تشمل على :

- **فهرس الآيات القرآنية .**
- **فهرس الأحاديث النبوية .**
- **فهرس الأشعار .**
- **فهرس الأمثال .**
- **فهرس الأعلام .**
- **قائمة المصادر والمراجع .**
- **فهرس الموضوعات .**

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة البقرة :		
﴿ وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ ﴾	٤٢	١٢٣
﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلاَقُوا رَبِّهِمْ ﴾	٤٦	٢٠
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُوا إِلاَّ اللّهَ ﴾	٨٣	٣٠
﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً ﴾	٩٥	٧٣
﴿ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾	١٠٢	١١٥
﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾	١١٧	١١٤
﴿ وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ ﴾	١٢٥	٤١
﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾	١٤٣	١٠٢ ، ١٠٤
﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾	١٥٠	١١٠
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	١٨٤	١٨
﴿ وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ ﴾	٢١٤	٩٣ ، ٩٧ ، ٩٩
﴿ وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ ﴾	٢١٧	٩٩
﴿ إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ ﴾	٢٢٩	٣٩
﴿ إِن ظَنَّا أَن يُقِيمَا حُدُودَ اللّهِ ﴾	٢٣٠	٣٨
﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلاَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾	٢٣٣	٤٥ ، ١٤٠ ، ٢٠٣
﴿ إَلاَّ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾	٢٣٧	١٤٠
﴿ وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾	٢٣٧	١٨
﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ ﴾	٢٨٢	٤٥
سورة آل عمران :		
﴿ قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾	٣١	د
﴿ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللّهِ أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ ﴾	٧٣	٤٦
﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللّهُ الَّذِينَ جَاهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾	١٤٢	١٢١
﴿ مَّا كَانَ اللّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾	١٧٩	١٠٢

سورة النساء :		
﴿ يُرِيدُ اللّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ﴾	٢٦	١٠٩
﴿ فَإِذاً لاَّ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً ﴾	٥٣	٦١ ، ٦٣
﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً ﴾	٧٣	١١٥
﴿ لَّمْ يَكُنِ اللّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً ﴾	١٣٧	١٠٢
﴿ يُبَيِّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾	١٧٦	٤٦
سورة المائدة :		
﴿ يَقُولُونَ نَخْشَى أَن تُصِيبَنا دَآئِرَةٌ ﴾	٥٢	٢١
﴿ وَحَسِبُواْ أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	٧١	١٩ ، ٢٢ ، ٣٦ ، ٣٧
﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلاَّ مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُواْ اللّهَ ﴾	١١٧	٤١
سورة الأنعام :		
﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٢٧	١٢٣
﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٧١	١٠٦ ، ١٠٩
سورة الأعراف :		
﴿ أَلاَّ تَسْجُدَ ﴾	١٢	٣٦
﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا ﴾	٥٣	١١٥
﴿ حَتَّى عَفَواْ وَّقَالُواْ ﴾	٩٥	٩٧
﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأَرْضَ مِن بَعْدِ أَهْلِهَا أَن لَّوْ نَشَاء أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾	١٠٠	٤٠
﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي ﴾	١٤٣	٧١ ، ٧٢ ، ٧٣
﴿ وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾	١٨٥	٤٠
سورة الأنفال :		
﴿ وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾	٣٣	١٠٣
سورة يونس :		
﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	١٠	٤٠ ، ٤٢
﴿ وَمَا كَانَ هَـــذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَى ﴾	٣٧	١٠٥
﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ ﴾	٨٨	١٠٩

﴿ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُواْ حَتَّى يَرَوُاْ الْعَذَابَ الأَلِيمَ ﴾	٨٨	١١٤
سورة يوسف :		
﴿ ولَيَكُوناً ﴾	٣٢	٦٧
﴿ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾	٣٥	٩٣
﴿ فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ ﴾	٩٦	٤٤
سورة إبراهيم :		
﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ﴾	٧	ب
﴿ لَنُخْرِجَنَّـكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا ﴾	١٣	١٢٨
سورة النحل :		
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾	١٢٤	١٠
سورة الإسراء :		
﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ ﴾	٢٣	٣٣
﴿ وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾	٥٣	١١٦
﴿ وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ ﴾	٧٤	١٧
﴿ وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾	٧٦	٦٣
سورة الكهف :		
﴿ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفاً ﴾	٥٣	٢٠
سورة مريم :		
﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً ﴾	٢٥	١١٦
﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً ﴾	٢٦	٧٢
سورة طه :		
﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ ﴾	٦١	١٢١ ، ١١٤
﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾	٨١	٤١١
﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾	٨٩	٣٥
﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى ﴾	٩١	٧٢ ، ٩٣
سورة الحج :		
﴿ وَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾	٤٧	٧٣
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾	٦٣	١١٥

﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَاباً ﴾	٧٣	٧٢
سورة المؤمنون :		
﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾	٢٧	٤١
سورة الفرقان :		
﴿ لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً ﴾	٧	١١٦
سورة الشعراء :		
﴿ قَالَ فَعَلْتُهَا إِذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾	٢٠	٥٦
﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ◯ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾	٧٢، ٧٣	١٢٨
﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي ﴾	٨٢	٢١ ، ٣٨
سورة القصص :		
﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً ﴾	٨	١٠٨ ، ١٠٩
﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾	١٥	١١٧
﴿ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾	١٧	٧٧ ، ٧٨
﴿ لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ ﴾	٤٧	١١٦
﴿ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ﴾	٨٢	١٧
سورة العنكبوت :		
﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا ﴾	٢	٣٦
﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾	٢٤	٢٠ ، ٢١
﴿ وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ ﴾	٣٣	٤٤
﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾	٤٠	٢٨
سورة الأحزاب :		
﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾	٣٧	٨٣
سورة فاطر :		
﴿ ولَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾	٣٦	١١١
سورة الصافات :		
﴿ وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ ◯ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ﴾	١٠٤، ١٠٥	٣٤
سورة ص :		
﴿ وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا ﴾	٦	٤١ ، ٤٣

﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ ﴾	٧٥	٣٦
سورة الزمر :		
﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾	١٢	١٠٦ ، ١٠٩
﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾	٦٤	٣١
سورة غافر :		
﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾	٣٦	١١٥
سورة الشورى :		
﴿ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ ﴾	١٥	١٠٩
﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْياً أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾	٥١	١٣١
سورة الأحقاف :		
﴿ أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ ﴾	١٧	٣٨
سورة الفتح :		
﴿ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾	١٦	١٢٧
سورة الحجرات :		
﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ﴾	٩	٩٩
سورة ق :		
﴿ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءهُمْ مُنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾	٢	٤٦
سورة النجم :		
﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾	٣٩	٤٠
سورة الحديد :		
﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضَاعِفَهُ لَهُ ﴾	١١	١١٥
﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾	١٦	٢١
﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾	٢٣	٨٣
﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ ﴾	٢٩	٨٥
سورة الحشر :		
﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاء مِنكُمْ ﴾	٧	٨٤
سورة الصَّف :		
﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ ﴾	٨	١٠٩

سورة المنافقون :		
﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ﴾	١٠	٢١
﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾	١٠	١١٦
سورة الجن :		
﴿ وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾	١٦	٤٠
﴿ لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ ﴾	٢٨	٣٩
سورة المزمل :		
﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾	٢٠	٣٥ ، ٣٩
سورة القيامة :		
﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾	٣	٧٤
﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾	٢٢ ، ٢٣	٧٣
﴿ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾	٢٥	٣٨
سورة عبس :		
﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ۝ أَوْ يَذَّكَّرُ ﴾	٣ ، ٤	١١٥
سورة البلد :		
﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾	٥	٧٤
سورة العلق :		
﴿ لَنَسْفَعاً ﴾	١٥	٦٧
سورة القدر :		
﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾	٥	٩٣ ، ٩٤

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	رقم الحديث	رقم الصفحة
" إنَّ الدِّينَ يُسْرٌ ، ولَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلاَّ غَلَبَهُ ... "	٣٩ ، ١٨/١	١٤٥
" لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرةَ أَنْ لا يَسْأَلنِي عَنْ هذا الْحَديثِ أَحَدٌ أَوَّلُ منْكَ ؛ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ حِرْصكَ الحَديثِ "	٩٩ ، ٣٨/١	١٣٨ ، ٢٠١
" ... فمن قُتِلَ فهو بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ ، وإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ القَتيلِ "	١١٢ ، ٤١/١	١٣٥
" مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله صِدْقاً مِنْ قَلْبه ؛ إلاَّ حَرَّمهُ اللهُ عَلَى النَّارِ "	١٢٨ ، ٤٦/١	١٣٩ ، ١٤١
" لا إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَّكلُوا "	١٢٩ ، ٤٦/١	١٤٢
" قَدْ أُذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ "	١٤٧ ، ٥١/١	٩
" إِذا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلاَ يَأْخُذَنَّ ذكَرَهُ بِيَمِينهِ ، وَلاَ يَسْتَنْجِي بِيَمِينهِ ، وَلاَ يَتَنَفَّس فِي الْإِناءِ "	١٥٤ ، ٥٢/١	٩
" مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إلاَّ قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا حَتَّى الجَنَّةَ والنَّارَ ... "	١٨٤ ، ٥٩/١	١٥٣
" إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ ربَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ ... "	٥٥٤ ، ١/ ١٤٦	٧٣
" قُومُوا فَلأُصَلِّيَ بِكُمْ "	٨٦٠ ، ٢١٨/١	١٥٧
" لا يَغْتسلُ رَجُلٌ يومَ الجُمُعةِ ويَتَطَهَّرُ ما استَطَاعَ مِنْ طُهرٍ ؛ وَيَدَّهِنُ أَوْ يَمَسُّ مِنْ طِيبِ بَيْتِهِ ، ثُمَّ يَخْرَجُ ؛ فَلاَ يُفَرِّقُ بَينَ اثْنَينِ ، ثُمَّ يُصَلِّي ما كُتِبَ لهُ ، ثمَّ ينصِتُ إذا تَكَلَّمَ الإِمَامُ ؛ إلاَّ غُفِرَ لهُ مَا بَيْنَهُ وبَينَ الجُمُعَةِ الأُخْرى "	٨٨٣ ، ٢٢٣/١	٧
" يَنْزِلُ ربُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيلِ الآخِرُ يَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ	١١٤٥ ، ٢٩٢/١	١٥٩

؟ مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغفِرَ لَهُ ؟ "		
" لأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ ثُمَّ يَغْدُوَ إِلَى الْجَبَلِ فَيَحْتَطِبَ فَيَبِيعَ فَيَأْكُلَ وَيَتَصَدَّقَ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ "	١٤٨٠ ، ٣٧٨/١	١٦١
" مَا مَنَعَكِ أَنْ تَحُجِّينَ مَعَنَا ؟ "	١٧٨٢ ، ٦/٢	١٤٠
" لاَ تُوَاصِلُوا ، فَأَيُّكُمْ أَرَادَ أَنْ يُوَاصِلَ ، فَلْيُوَاصِلْ حَتَّى السَّحَرِ "	١٩٦٧ ، ٥٣/٢	١٥٣
" لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْراً ، وَلاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحدٌ إِلاَّ أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، لَوْ أَحْسَنَ لِيكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةً "	٦٥٦٩ ، ٢٣٠/٤	١٥٧
" مَا كُنْتُ لِآخُذَ جَمَلَكَ ، فَخُذْ جَمَلَكَ ذلِكَ ؛ فَهُوَ مَالُكَ "	٢٧١٨ ، ٢٥٠/٢	١٥٥
" ... وَإِنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ ، حَتَّى اللُّقْمَةُ ... "	٢٧٤٢ ، ٢٦٢/٢	١٥٤
" مَا اغْبَرَّتْ قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَمَسَّهُ النَّارُ "	٢٨١١ ، ٢٨٢/٢	١٦٠
" أَيَدْفَعُ يَدَهُ إِلَيْكَ فَتَقْضَمُهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ ؟ "	٢٩٧٣ ، ٣٢١/٢	١٦٠ ، ٢٠٤
" أن لا يبقينَّ في رقبة بغير قلاَدَة من وترَ ... "	٣٠٠٥ ، ٣٢٨/٢	٢٠٢
" ... فإن الرَّجُلَ مِنْكُمْ ، لَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ إِلاَ ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ كِتَابُهُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ ، وَيَعْمَلُ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ إِلاَ ذِرَاعٌ ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الكِتَابُ ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ "	٣٢٠٨ ، ٣٨٥/٢	١٥٢
" إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْفِرَى : أَنْ يَدَّعِيَ الرَّجُلُ إِلَى غَيْرِ أَبِيه ، أَوْ يُرِيَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تَرَ ، أَوْ يَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَا لَمْ يَقُلْ "	٣٥٠٩ ، ٤٦٤/٢	١٦١
" ائْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ أَبَداً فَتَنَازَعُوا ، ولاَ يَنْبَغِي عِنْدَ نَبِي تَنَازُعٌ "	٤٤٣١ ، ١٧٢/٣	١٤٨
" أَلَمْ أَنْهكُمْ أنْ تَلُدُّونِي ؟ "	٤٤٥٨ ،	١٣٦

	١٧٧/٣	
" يَا أُمَّ سلَمَةَ تِيبَ عَلَى كَعْبٍ " قَالَتْ أَفَلاَ أُرْسِلُ إِلَيْهِ فَأُبَشِّرَهُ ؟ قَالَ : " إِذْا يَحْطِمَكُمُ النَّاسُ فَيَمْنَعُونَكُمُ النَّوْمَ سَائِرَ اللَّيْلَةِ "	٤٦٧٧ ، ٢٣٦/٣	١٤٣
" لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةُ ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغِيبَةُ "	٥٢٤٥ ، ٣٩٨/٣	١٤٩
" وَاللَّهِ مَا يَصْلُحُ أَنْ تَنْكِحِيهِ حَتَّى تَعْتَدِّي آخِرَ الأَجَلَيْنِ "	٥٣١٨ ، ٤١٨/٣	١٥١
" مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تُصِيبُ الْمُسْلِمَ ؛ إِلاَّ كَفَّرَ اللَّه بِهَا عَنْهُ ؛ حَتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا "	٥٦٤٠ ، ٢٦/٤	١٥٤
" إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَبِيعَهَا أَوْ تَكْسُوَهَا "	٥٨٤١ ، ٧٢/٤	١٦١
" لَنْ يُقْبَضَ نَبِيٌّ حَتَّى يَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الجَنَّةِ ، ثُمَّ يُخَيَّر "	٦٣٤٨ ، ١٨٣/٤ و ٦٥٠٩ ، ٢١٩/٤	١٦١
" لَوْ أَسَاءَ لِيَزْدَادَ شُكْراً ، وَلاَ يَدْخُلُ النَّارَ أَحدٌ إِلاَّ أُرِيَ مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ ، لَوْ أَحْسَنَ لِيكُونَ عَلَيْهِ حَسْرَةً "	٦٥٦٩ ، ٢٣٠/٤	١٥٧
" لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ فَضْلُ الْكَلأ "	٦٩٦٢ ، ٣٢٤/٤	١٥٦
" واللهِ لأَنْ يَلِجَّ أَحدُكُمْ بيَمينِهِ فِي أَهْلِهِ آثمُ لَهُ عِندَ اللهِ مِنْ أنْ يُعْطِيَ كَفَّارَتَهُ الَّتي افْتَرَضَ اللهُ عَلَيْهِ "	٦٦٢٥ ، ٢٤٤/٤	١٣٦
" الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ ، وَالحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمُ الحُلُمَ فَلْيَبْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ ، ولْيَسْتَعِذْ باللهِ مِنْهُ ؛ فَلَنْ يَضُرَّهُ "	٧٠٠٥ ، ٣٣٦/٤	١٤٧
كتاب سنن الترمذي		
" عليكم بِسُنَّتي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الراشِدينَ المَهْدِيِّينَ ، عَضُّوا بالنَّوَاجِذِ "	٢٦٧٦ ، ٦٠٣/٢	ج

فهرس الأشعار

قافية البيت	البحر	اسم الشاعر	رقم الصفحة
والإخاءُ	الوافر	الحطيئة (جرول بن أوس)	١٢٣
الهيجَاءَ	الكامل	إبراهيم بن هرمة	٧٦
مكروبُ	البسيط	عبد الله بن عنمة الضَّبي	٥٣ ، ٥٨
تَربِ	البسيط	بلا نسبة	١٣١
المَشيْبِ	الوافر	حسان بن ثابت	٦١
فتستريحا	الرجز	أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي	١١٣
كادُوا	البسيط	الطرماح بن حكيم	٨٢
أُجلدا	الرجز	رؤبة بن العجَّاج	٢٥
مُخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٣٠
زِيَادِ	الوافر	بلا نسبة	٩٤
منظرُ	الطويل	كثير عزة	٧٥
البقَرُ	البسيط	أنس بن مدركة الخثعمي	١٣١
أطيرا	الرجز	بلا نسبة	٥٩
وينفَعُ	الطويل	للنابغة الجعدي وقيل للنابغة الذبياني	٨٠
وتَخْدَعَا	الطويل	جميل بثينة	٨١
بَلْقَعِ	الطويل	البغدادي	٨٤ ، ٩١
الشُّفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	١٣٠
صديقُ	الطويل	جرير	٣٤
ألقاها	الكامل	المتلمس	٩٨
لا أقيلُها	الطويل	كثير عزة	٥٨
أَشْكَلُ	الطويل	جرير بن عطية بن الخطفي	٩٧
قليلُ	الكامل	المقَّنع الكندي	١٠١
الجبَالِ	الخفيف	للأعشى	٧٨
تَضْطَرِم	البسيط	بلا نسبة	٨٦
عظيمُ	الكامل	أبو الأسود ، وقيل للمتوكل الليثي ، وقيل للأخطل	١٢٢

أَوْ تَسْتَقِيْمَا	الوافر	زياد الأعجم	١٢٦
السَّلَم	الطويل	باعث بن صريم اليشكري	٤٤
داعيانِ	الوافر	للأعشى ، أو للحطيئة ، أولدثار بن شيبان النميري	١٢٢

فهرس الأمثال

المثل	رقم الصفحة
أنْ تَرِدَ الماءَ بماء أكيس	١٩
تسمعَ بالمعيدي خير من أن تراه	٣١

فهرس الأعلام

الاسم	رقم الصفحة
أُبيّ	٦٣
الأبذي	٦٢
الأخفش	٣٢ ، ٨٧
الأخفش الصغير	٧٧
إسماعيل بن إبراهيم	٢
ابن الأنباري	٢٩ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ١٠٠ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٢٥
بكر بن منير	٥
ثعلب	١٠٧
جرير	٩٦
أبو جعفر	٣٦ ، ٤٦
ابن جني	١١١
ابن الحاجب	١٠ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ١٠٧
حسان بن ثابت	٦١
الحسن	٣١ ، ٤٦
حفص	١١٥
حمزة	٣٦ ، ٤٦
أبو حيان	١٨ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٦ ، ١٢٤
خالد الأزهري	٦٨ ، ٨٥ ، ١٠٣
ابن خالويه	١١٣
ابن الخباز	٣٨ ، ٧٣
خلف	٣٦ ، ٤٦
الخليل	١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨٧ ، ١٤١ ، ٢٠٣
رضي الدين	٤٧ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٨٩ ، ١٤١ ، ٢٠٣
الرماني	٩٣ ، ١٠٨
الزجاجي	٢٠ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ١١٠ ، ١٢٨

الزمخشري	٢٠ ، ٥٥ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٥ ، ١٠٩
ابن السراج	٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ١٠٧
سيبويه	٨ ،١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٢٧
السيرافي	٤٩ ، ١٠٧ ، ١٢١
السيوطي	٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٥١ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٨
ابن صاعد	٤
طاهر بن بابشاذ	٦١
طرفة	٣٠ ، ٣١
الطرماح	٨٢
عاصم	٣٦ ، ٤٦
ابن عامر	٣٦ ، ٤٦ ، ١١٣
عباس حسن	٥٣
عبد الله بن مسعود	٣٠ ، ٦١
أبو عبيدة	٤٩ ، ٥٠
ابن عدي	٦
ابن عصفور	٦٢ ، ٧١ ، ٧٨
ابن عقيل	٤٥ ، ٨٨
العكبري	٢٣ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٥٤
أبو علي الرندي	٤٨
أبو علي الفارسي	٣٩
العماد الأصفهاني	٢٠٤
عمر بن حفص الأشقر	٥
أبو عمرو	٣٦ ، ٤٦
الفربري	٣

الفراء	٢٥ ، ٢٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ١٠٠
القرطبي	٦٣
كثير عزة	٥٨
ابن كثير	٣٦ ، ٤٦
الكسائي	٢٥ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٦ ، ٩٠ ، ٩١ ، ١٠٠ ، ١١٨
ابن كيسان	٢٥ ، ١٠٧
اللحياني	٧٥
المازني	٦٥
المالقي	٤٨ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٢٧ ، ٢٠٣
ابن مالك	٧ ، ٩ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١٣٠ ، ٢٠٣
المبرد	٨ ، ٩ ، ١٩ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١١٧ ، ١١٨ ،
محمد بن أبي حاتم	٥
محمد بن إسماعيل	٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦
المرادي	٦٥ ، ٧١ ، ١٠١ ، ١١٧
النحاس	١٠٣
نافع	٣٦ ، ٤٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٣١
الهرميّ	٨٩ ، ١٠٣ ، ١٠٧
الهروي	٤١ ، ١٢٨
ابن هشام	١٧ ، ١٨ ، ٣١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١١٧ ، ١٢٨
يحيى بن جعفر	٥
يعقوب	٣٦ ، ٤٦
ابن يعيش	١٥ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ١٤٧

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

١. أبجد العلوم والحكم لصديق بن حسن القنوجي ، حققه : عبد الجبار زكار ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط ١٩٧٨ .

٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات ، تأليف العلامة الشيخ : أحمد بن محمد البنا ، حققه : د. شعبان محمد إسماعيل ، ط١ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م ، عالم الكتب .

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ود. رمضان عبد التواب ، القاهرة .

٤. الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م .

٥. الأشباه والنظائر في النحو ، للشيخ جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العربية ، بيروت ، لبنان .

٦. إعراب الحديث النبوي ، أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري ، دراسة وتحقيق : د. حسن موسى الشاعر ، دار المنارة للنشر والتوزيع ، جدَّة ، السعودية ، ط٢ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م .

٧. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين تأليف : خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٨٠ .

٨. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين) ، تحقيق : لجنة من الأدباء بإشراف عبد الستار أحمد الفراج ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ط٨ .

٩. الأمالي لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة وتحقيق : د.فخر صالح سليمان قداره .

١٠. الإملاء العربي قواعد وتطبيقات ، د. خالد إبراهيم يوسف ، منشورات بحسون الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٩٩١ م ، ١٤١١ هـ .

١١. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد ، الأنباري ، النحوي ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد .

١٢. البحر المحيط في التفسير لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ، طبعة جديدة بعناية : الشيخ زهير جعيد ، دار الفكر للطباعة ، ١٤١٢ هـ ، ١٩٩٢ م

١٣. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة ، تأليف : عبد الفتاح القاضي ، مكتبة أنس بن مالك ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢ م .
١٤. البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي ، الإشبيلي السبتي ، تحقيق ودراسة : الدكتور عياد بن عبد الثبيتي .
١٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .
١٦. البلاغة فنونها وأفنانها (علم المعاني) ، د. فضل عباس ، دار الفرقان ، الأردن ١٩٨٩ م .
١٧. تاريخ بغداد ، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط٢ ، ٢٠٠٤ م ، ١٤٢٥هـ .
١٨. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق وتعليق : د. عوض بن حمد القوزي ، ط١ ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، ١٤١٠هـ ، ١٩٩٠ م .
١٩. تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني ، للعلامة جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، والعلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، مذيلاً بكتاب لباب النقول في أسباب النزول للسيوطي ، مكتبة الصفا ، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، ط١ ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .
٢٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للحافظ جمال الدِّين أبي الحجَّاج يوسف المزِّي ، حققه وضبط نصه وعلَّق عليه : د. بشار عوَّاد معروف ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٨ م .
٢١. توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز ، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني ، دراسة وتحقيق : أ.د. فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة ، ط١ ، ١٤٢٣هـ ، ٢٠٠٢ م .
٢٢. الجامع للأحكام القرآن الكريم (تفسير القرطبي) لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي .
٢٣. الجمل في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، دار الأمل ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .
٢٤. الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسين بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

٢٥. حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية .
٢٦. الحجة في القراءات السبع ، ابن خالويه ، تحقيق وشرح : د. عبد العالم سالم مكرم .
٢٧. حجة القراءات ، للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط ٥ ، ١٤١٨ هـ ، ١٩٩٧ م .
٢٨. حروف المعاني ، تصنيف أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، حققه : د. علي توفيق حمد ، مؤسسة الرسالة ، دار الأمل .
٢٩. الحيوان للجاحظ (عمرو بن بحر) ، تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، دار الجيل ودار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٨ م .
٣٠. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠٦ هـ ، ١٩٨٦ م .
٣١. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، تأليف صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي ، تحقيق : مجدي منصور الشوري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٣٢. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف : أحمد ابن الأمين الشنقيطي ، عني بتصحيحه مؤلفه ، مطبعة كردستان العلمية ، الجمالية ، ط١
٣٣. ديوان الأعشى ، حققه وقدم له : المحامي فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
٣٤. ديوان جرير بن عطية ، دار صادر ، بيروت .
٣٥. ديوان (جميل بثينة) ، حققه وقدم له : المحامي فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٠ م .
٣٦. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، شرح : د. يوسف عيد ، دار الجيل – بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .
٣٧. ديوان الحطيئة (جرول بن أوس) من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمر الشيباني ، شرح : أبي سعيد السكري ، دار صادر ، بيروت ، ١٤٠١ هـ ، ١٩٨١ م .
٣٨. ديوان رؤبة بن العجَّاج ، قدم له وحققه : د. سعيد ظناوي ، رواية وشرح عبد الملك بن قريب الأصمعي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧ م .
٣٩. ديوان طرفة بن العبد، دار صادر ، بيروت ، ١٩٨٠ م .

٤٠. ديوان العرب مجموعات من عيون الشعر (المفضليات) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٦ ، بيروت ، لبنان .
٤١. ديوان كثير عزة ، حققه : د. إحسان عباس ، نشر وتوزيع دار الثقافة بيروت ، لبنان ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م .
٤٢. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام : أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط .
٤٣. سنن الترمذي للإمام الحافظ محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي ، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه : محمد ناصر الدين الألباني ، اعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ط٢ ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م ، مكتبة المعارف ، الرياض .
٤٤. سير أعلام النبلاء ، تصنيف الإمام شمس الدين محمدَّ بن أحمد بن عثمان الذَّهبيّ ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرَّجَ أحاديثه : شعَيب الأرنؤوط ، حقق هذا الجزء صالح السَّمر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ، ط١١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
٤٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .
٤٦. شرح أبيات سيبويه ، تأليف : أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، حققه وقدم له : د. محمد علي سلطاني ، مطبعة الحجاز ، دمشق ، ١٣٩٦ هـ ، ١٩٧٦ م .
٤٧. شرح ألفية بن مالك ، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد ابن جمال الدين محمد بن مالك ، حققه وضبطه : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
٤٨. شرح التسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيَّاني الأندلسي ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون ، ط ١ .
٤٩. شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، على ألفية ابن مالك في النحو للشيخ جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري .
٥٠. شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الاشبيلي (الشرح الكبير) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح .
٥١. شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، ١٣٩٨ هـ ، ١٩٧٨ م .
٥٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ، ومعه شذرات على شرح شذور الذهب ، عبد المتعال الصعيدي .

٥٣. شرح شواهد المغني ، تأليف الإمام جمال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي.
٥٤. شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ، صنعة : النحاس ، أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .
٥٥. شرح قواعد الإعراب لابن هشام ، تأليف : محمد بن مصطفى القوجوي (شيخ زاده) ، دراسة وتحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، بيروت ، ودار الفكر بدمشق ، سوريا .
٥٦. شرح المفصّل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ، القاهرة مكتبة المتنبي .
٥٧. شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ، تأليف : القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط١ ، ١٩٩٠ م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .
٥٨. شرح الأنموذج في النحو ، للعلامة الزمخشري بشرح الأرديبلي ، جمال الدين محمود عبد الغني ، حققه وعلق عليه : د. حسن عبد الجليل يوسف ، مكتبة الآداب ، بالقاهرة .
٥٩. شعر النابغة الجعدي، تحقيق : عبد العزيز رباح ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر – بيروت ، ط١ ، ١٩٦٤ م .
٦٠. صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدزْبَه البُخاري الجُعْفيّ ، ط ١٤٢٥هـ ، ٢٠٠٤ م ، دار الحديث القاهرة .
٦١. صفة الصفوة للإمام جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي ، حققه وعلق عليه : محمود فاخوري ، خرَّج أحاديثه محمد روَّاس قلعجي ، دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت – لبنان) .
٦٢. صفوة التفاسير ، تأليف : محمد علي الصابوني ، دار الصابوني ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م .
٦٣. ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط١، ١٩٨٠ .
٦٤. طبقات الشافعية الكبْرى ، تأليف تاج الدِّين أبي نصر عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي السُّبْكي ، تحقيق : مصطفى عبد القادر أحمد عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٦٥. علم المعاني ، د. عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

٦٦. عمدة القاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ، ضبطه وصححه : عبد الله محمود محمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م .
٦٧. فن البلاغة ، د. عبد القادر حسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٤ م ، ص ١١٧ .
٦٨. قواعد الإملاء ، د. محمود شاكر سعيد ، ط١ .
٦٩. قواعد الإملاء لمحمد عبد السلام هارون .
٧٠. الكافية في النحو للإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عُمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي ، شرحه : الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
٧١. الكتاب ، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت .
٧٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، مذيل بحاشية الإمام العلامة أحمد بن محمد المعروف بابن المنير ، وتخريج أحاديث الكشاف : للإمام الزيلعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ .
٧٣. اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان .
٧٤. لسان العرب لابن منظور (محمد بن مكرم) ، دار المعارف .
٧٥. اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت .
٧٦. المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، تحقيق وتعليق : جمال الدين محمد شرف ، الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
٧٧. مجمع الأمثال ، تأليف أبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط٢ ، دار الجيل ، لبنان .
٧٨. المحرَّر في النحو ، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهَرميّ ، تحقيق ودراسة : أ . د . منصور على محمد عبد السميع ، دار السلام للطباعة والنشر .
٧٩. معاني القرآن للأخفش ، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي ، دراسة وتحقيق : د. عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، بيروت .

٨٠. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، د. أحمد مطلوب ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٦ م .
٨١. المُعْجم الوسيط ، قام بإخراجه : إبراهيم مصطفى ، أحمد حسن الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد على النجار ، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع ، إستانبول ، تركيا .
٨٢. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد
٨٣. مفتاح العلوم ، السكاكي ، تحقيق : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٨٤. المفصَّل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصَّل لمحمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي ، ط٢، دار الجيل بيروت ، لبنان .
٨٥. المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ١٣٩٩ هـ .
٨٦. المقرب تأليف : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري .
٨٧. منازل الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني .
٨٨. موسوعة الإملاء والإعراب (ثوابت إعرابية – لغوية – أخطاء شائعة) . د محمد حمود اليفانا الواردِيني ، دار الفكر اللبناني ، ط١، ١٩٩٨ م .
٨٩. موسوعة معاني الحروف العربية ، د. علي جاسم سليمان ، دار أسامة للنشر والتوزيع الأردن ، عمان .
٩٠. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة ، والحياة اللغوية المتجددة ، تأليف :عباس حسن ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٥ .
٩١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، عن الطبعة التي حقق أصلها : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ورقمَّ كتبها وأبوابها وأحاديثها : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م ، دار الحديث القاهرة .
٩٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، شرح وتحقيق : الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ١٤٢١هـ –٢٠٠١ م .

٩٣. وفياتُ الأعيان وأنباءُ أبناءِ الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بـــن أبـــي بكر بن خلِّكان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت .

فهرس الموضوعات

الإهداء ..... ج
شكر وتقدير ..... د
المقدمة ..... هـ
أسباب اختيار الموضوع ..... و
أهداف الدراسة ..... ز
الدراسات السابقة ..... ح
منهج الدراسة ..... ح
خطة البحث ..... ط
تمهيد ١
الإمام أبو عبد الله البخاري وحفظه للحديث ٢
الفعل المضارع إعرابه وعلاماته ومواضعه ٧
الفصل الأول : العوامل الناصبة للفعل المضارع بنفسها
المبحث الأول : أن ١٤
المبحث الثاني : إذن ٤٧
المبحث الثالث : لن ٦٧
المبحث الرابع : كي ٧٩
الفصل الثاني : العوامل الناصبة للفعل المضارع بأن المضمرة
المبحث الأول : حتى ٩٣
المبحث الثاني : اللامات ١٠٢
القسم الأول : لام الجحود ١٠٢
القسم الثاني : لام التعليل ١٠٦
القسم الثالث : لام العاقبة ١٠٨
القسم الرابع : لام الزائدة ١٠٩
المبحث الثالث : فاء السببية ١١١
المبحث الرابع : واو المعية ١٢٠
المبحث الخامس : أو ١٢٦
المبحث السادس : الفعل المضارع المنصوب عطفاً ١٣٠

الفصل الثالث : العوامل الناصبة للفعل المضارع في صحيح البخاري دراسة تطبيقية
المبحث الأول : العوامل الناصبة للفعل المضارع بنفسها ١٣٤
أولاً : أن في صحيح البخاري ١٣٤
ثانياً : إذن في صحيح البخاري ١٤١
ثالثاً : لن في صحيح البخاري ١٤٤
رابعاً : كي في صحيح البخاري ١٤٩
المبحث الثاني : العوامل الناصبة للفعل المضارع بأن المضمرة ١٥٠
أولاً : حتى في صحيح البخاري ١٥٠
ثانياً : لام الجحود في صحيح البخاري ١٥٥
ثالثاً : لام التعليل في صحيح البخاري ١٥٦
رابعاً : فاء السببية في صحيح البخاري ١٥٨
خامساً : الفعل المضارع المنصوب عطفا في صحيح البخاري ١٦١
الجداول الملحقة ١٦٣
الخاتمة ٢٠١
الفهارس العامة ٢٠٥
فهرس الآيات القرآنية ٢٠٦
فهرس الأحاديث النبوية ٢١٢
فهرس الأشعار ٢١٥
فهرس الأمثال..... ٢١٧
فهرس الأعلام..... ٢١٨
قائمة المصادر والمراجع ٢٢١
فهرس الموضوعات ٢٢٩

عوامل نصب الفعل المضارع في صحيح البخاري
دراسة نحوية تطبيقية

اسم الباحثة : أمل محمود عطية صالحة

تاريخ المناقشة : ٢٣/ ١٠/ ٢٠١٠ م **عدد صفحات البحث :** ٢٣٠

لجنة المناقشة : د. أحمد إبراهيم الجدبة مشرفاً ورئيساً .

أ.د. جهاد يوسف العرجا مناقشاً داخلياً .

د. إبراهيم رجب بخيت مناقشاً داخلياً .

هدف الدراسة :

١. ١عرض آراء النحاة في كل عامل من عواملِ نصبِ الفعل المضارع ، وتبيين الفروق بين هذه العوامل .

٢. إفراد دراسة متخصصة تتعلق بعوامل نصب الفعل المضارع من خلال التطبيق على الحديث الشريف .

منهج الدراسة : اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي .

نتائج الدراسة :

١. وردت (أن) المصدرية الناصبة وقد وليها الفعل المضارع منصوباً في أربعُمائةٍ وثمانيةٍ وعشرين فعلاً ، وأما (أن) المهملة فقد وردت في موضعٍ واحد .

٢. لم يَرد أي فعل في صحيح البخاري نُصبَ بعد (واو) المعية ، وكذلك لم يوجد ما نُصِبَ بعد (أو) .

٣. خلاصة القول في معنى (إذن) أنها تكون جواباً وجزاءً ، فقد يجتمع فيها هذان ، وقد ينفرد أحدهما .

٤. ترد (حتى) في مواضع : جارة ، وعاطفة ، وابتدائية ، وباستقراء صحيح البخاري فقد وجدت هذه الأنواع جميعها .

توصيات الدراسة : توصي الباحثة طلبة العلم أن يوجهوا أنظارهم نحو دراسة الحديث الشريف ؛ لما فيه من ثروة لُغوية ونحوية كبيرة .

توقيع مشرف الطالبة توقيع مشرف الدراسات العليا

Factors of Subjunctive the imperfect tense in (Sahih Al-Bukhari)

The grammatical applied study

Student : ***Amal Mahmoud Attia Salha***

Date of viva : ٢٣rd of october.٢٠١٠ Number of pages : ٢٣٠

Viva Committee:

Dr. Ahmed Ibrahim Aljdba	Supervisor and Chairman
Prof. Jihad Yousef El- arja	Internally Examiner
Dr. Ibrahim Ragab Bakhit	Internally Examiner

Study aim : The purpose of this study was aimed to :

١. The grammarians view their opinions in each factor set of the present tense, and explaining the differences between these factors.

٢. Made this study specific for concerning the factors of Subjunctive the imperfect tense through (Hadith) application.

Reserch methodology : the researcher adopted descriptive approach.

Conclusions :

١. As stated (Ana) The Subjunctive verbal noun and follow the subjunctive imperfect in four hundred and twenty eight verbs, and the deserted (Ana) stated in one place .

٢. Did not stated any subjunctive verb in Sahih Bukhari after (waw elmeia), as well as didn't Stated any subjunctive verb after (aw).

٣. To sum up the meaning of (ethan) they are (jawabn) and (jaazaan), they might met together , or come single .

٤. (Hata) stated in many places: genitive, conjunctive, elementary, and all of them are found in of Sahih Al-Bukhari.

Recommendations : the researcher recommends that educated students should direct their attention towards the study of (Hadith); because it is great wealth for linguistic and grammar.

Student supervisor's Signature Postgraduate supervisor's Signature